قياس الوعي السلوكي في تبني التمويل الإسلامي للمشاريع صغرى والصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان

إعداد

كوميلدزهون كوربونوف

الجامعة الإسلاميّة العالميّة-ماليزيا

2025م

قياس الوعي السلوكي في تبني التمويل الإسلامي للمشاريع صغرى والصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان

إعداد

كوميلدزهون كوربونوف

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المصارف الإسلامية والتمويل

معهد المصارف الإسلامية والتمويل
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

سبتمبر 2025م

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى قياس النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان. تنبع مشكلة البحث من ضعف الوعي السلوكي تجاه التمويل الإسلامي في ظل قلة الدراسات والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع، مما يعيق توسع استخدام هذا النوع من التمويل. اعتمد البحث على منهجية مختلطة، حيث تم جمع البيانات الكمية من خلال استبانات لقياس مستوى الوعي والنية السلوكية، بالإضافة إلى تحليل بيانات نوعية من الوثائق الرسمية. من خلال التحليل الكمي، أظهرت الدراسة أن أربعة عوامل رئيسية تؤثر على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي، الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية، التحكم في القرار المالي، المعرفة المالية، ومستوى الدخل. كان تأثير الثقة في المؤسسات المالية كبيرًا، حيث أظهرت النتائج أن الأفراد والمؤسسات التي تتمتع بثقة أعلى في تلك المؤسسات تميل بشكل أكبر إلى تبني التمويل الإسلامي. كما أن التحكم في القرار المالي يلعب دورًا مهمًا، حيث يشعر أصحاب المشاريع بقدرتهم على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن التمويل عند توافر الخدمات المالية الإسلامية التي تتيح لهم التحكم الأكبر في مواردهم المالية. كشفت الدراسة أيضًا أن المعرفة المالية هي عامل حاسم في تبني التمويل الإسلامي؛ إذ أن الأفراد والشركات ذات المعرفة المالية الجيدة كانوا أكثر استعدادًا لتبني هذا النوع من التمويل. في المقابل، كان مستوى الدخل مؤشرًا هامًا، حيث إن أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط أظهروا اهتمامًا أكبر بتبني التمويل الأصغر الإسلامي مقارنة بأصحاب الدخل المرتفع. فيما يتعلق بتحليل الوثائق، أكدت الوثائق الرسمية أهمية التمويل الأصغر الإسلامي كأداة لتعزيز الشمول المالي في طاجيكستان، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الوطني. كما أظهرت الوثائق أن التكنولوجيا المالية قد لعبت دورًا محوريًا في تسهيل الوصول إلى التمويل، ما يعزز من قدرة المؤسسات على الاستمرار في الأوقات الصعبة. توصي الدراسة بضرورة تعزيز برامج التعليم المالي لزيادة الوعي بالتمويل الإسلامي، مع التركيز على تطوير منتجات مالية مرنة ومبتكرة تلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تقترح الدراسة

زيادة التعاون بين الحكومة والمؤسسات المالية لتطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية في المناطق النائية، لضمان الوصول العادل والشامل لهذه الخدمات.

ABSTRACT

This study aims to measure the behavioral intention to adopt Islamic microfinance among small and medium-sized enterprises (SMEs) in Tajikistan. The research problem arises from the lack of behavioral awareness towards Islamic finance, compounded by the scarcity of studies and data on the subject, which hinders the broader adoption of this type of financing. The research employed a mixed-methods approach, collecting quantitative data through surveys to assess awareness and behavioral intention, in addition to qualitative data analysis from official documents. The quantitative analysis revealed that four key factors significantly influence the behavioral intention to adopt Islamic microfinance: trust in Islamic financial institutions, financial decision control, financial knowledge, and income level. The impact of trust in financial institutions was particularly strong, with results showing that individuals and businesses with higher trust in these institutions were more inclined to adopt Islamic finance. Moreover, financial decision control played an important role, as business owners who felt they had greater independence in financial decision-making were more likely to adopt Islamic financial services, which offered them better control over their financial resources. The study also found that financial literacy is a critical factor in adopting Islamic finance. Individuals and businesses with higher levels of financial knowledge were more willing to adopt this type of finance. Conversely, income level was a significant determinant, with lower- and middle-income earners showing a higher tendency to adopt Islamic microfinance compared to higher-income earners. In terms of document analysis, official reports highlighted the importance of Islamic microfinance as a tool for enhancing financial inclusion in Tajikistan, particularly for SMEs, which constitute a large part of the national economy. The documents also demonstrated that financial technology played a pivotal role in facilitating access to finance, which bolstered businesses' ability to remain resilient during challenging times. The study recommends strengthening financial education programs to raise awareness of Islamic finance, with a focus on developing flexible and innovative financial products that meet the needs of SMEs. It also suggests increasing cooperation between the government and financial institutions to develop digital infrastructure and expand the reach of Islamic financial services in remote areas, ensuring equitable and inclusive access to these services.

APPROVAL PAGE

The thesis of Komildzhon Kurbonov has been approved by the following:

_____
Ashurov Sharofiddin
Supervisor

_____
Anwar Hasan Abdullah Othman
Co- Supervisor

_____
Internal Examiner

_____
External Examiner

_____
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Komildzhon Kurbonov

Signature: ……..……..…… Date:…...……

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع 2025م محفوظة لـ: كوميلدزهون كوربونوف

قياس الوعي السلوكي في تبني التمويل الإسلامي للمشاريع صغرى والصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إليكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

1- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
2- يكون للجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا ومكتبتها الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض ربحية تجارية.
3- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار: **كوميلدزهون كوربونوف**

التوقيع:..... التاريخ: .....

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع إلى:

وطني العزيز طاجكيستان

من جُعلت الجنة تحت أقدامها صاحبة القلب الكبير تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الحب والطهر والحنان والعطاء وفاءً بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت والدتي الحبيبة

من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا بمعانيها الشامخة وحدثني عن جمال الدنيا وسر وجودها وعلمني الإحسان وكان بجانبي دائما الأب والأخ والصديق والدي الحبيب

واهبة العزم والتصميم والمثابرة وناظرة الحلم شريكة الفرح والمسرات رفيقة الدرب والساكنة جنبات القلب الخالدة في النفس والوجدان وأمل المستقبل بحلو الحياة ومرها

زوجتي الغالية

الأصدقاء أينما كانوا وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الأطروحة

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي من علي بالتوفيق في إكمال هذه الأطروحة، راجياً أن ينتفع بها كل ذي حاجة وكل طالب علم وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة مشرفي الأطروحةِ Dr. Anwar Hasan ،Assoc. Prof.Dr. Ashurov Sharofiddin Abdullah Othman الذين تفضلوا بالإشراف على هذه الأطروحة، وكان لتوجيهاتهم وإرشاداتهم القيمة والسديدة دور هام في إنجازها، فقدموا لي من خلاصة علمهم وخبراتهم وأخلاقهم الكثير، أدعو الله أن يجزيهم عني خير الجزاء. وكما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة الأطروحة، والذين أثروها بآرائهم وملاحظاتهم القيمة. والشكر مقرون بكل معاني الحب والوفاء للجامعة الإسلامية العالمية بمملكة ماليزيا ممثلة برئيسها، وعميد الكلية، وأعضاء الهيئة التدريسية، وجميع العاملين فيها، لجهودهم المشكورة في توفير كافة وسائل الدعم والمساندة العلمية طيلة فترة الدراسة.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
صفحة حقوق النشر ..... ز
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث ..... ط

الفصل الأول: المقدمة 1
1.1 خلفية الدراسة 1
1.2 مشكلة البحث 7
1.3 أهداف البحث 12
1.4 أسئلة البحث 13
1.5 الفرضيات المقترحة 14
1.6 أهمية الدراسة 14
1.7 محددات الدراسة 15

الفصل الثاني: خلفية عن مؤسسات المالية في طاجيكستان 16
2.1 خلفية عامة 16
2.2 خلفية عامة عن تمويل أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان .. 23
2.1.1 مشاركة المنظمات الدولية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ... 27

2.1.2الرابطة الوطنية للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان 29
2.3بيئات التمويل الأصغر والسياسات التمويلية في طاجيكستان 30
2.4الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر في طاجيكستان 32
2.5الفرص والتحديات لتمويل مشاريع صغيرة في طاجيكستان. 35
2.1.3يتطلب التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.....35
2.1.4القطاع المالي الضئيل والمسيطر عليه من قبل البنوك. 38
2.1.5انخفاض الوساطة المالية. 39
2.1.6محدودية الوصول إلى رأس المال وارتفاع تكاليف التمويل تقوض الوساطة المالية.....43
2.1.7زيادة عمليات الإقراض الموجهة مؤشرات السلامة المالية وزيادة من الاستثمار الخاص.....44
2.1.8ضعف الثقة العامة وارتفاع قيمة الدولار والممتلكات النقدية إلى تفاقم تطور القطاع المالي. 45
2.1.9افتقار القطاع الفرعي للتمويل الأصغر إلى الوصول إلى رأس المال....47
2.1.10التحديات التي تواجه صناعة التأمين في طاجيكستان 49
2.1.1التأجير محدود.....50
2.1.12سوق رأس المال غير متطور 52
2.1.13حاجة التنظيم والإشراف إلى مزيد من التعزيز. 53
2.1.14استراتيجية القطاع الحكومي 55
2.1.15برنامج تجربة ومساعدة قطاع ADB 56
2.6خلفية عن تمويل الأصغر الاسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان 60
2.6.1أولا: الدراسة الأولى. 65
2.6.2الدراسة الثانية 66
2.6.3الدراسة الثالثة 67

2.6.4دور المصارف الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق. 67
2.6.5ثانيا: الدراسات الأجنبية..... 68

الفصل الثالث: الأدبيات والدراسات السابقة..... 69
3.1التعاريف التشغيلية للمتغيرات 69
3.2الموقف والقصد..... 72
3.3المعايير الاجتماعية (SN) 73
3.4التدين..... 74
3.5التحكم السلوكي المدرك (PBC) 76
3.6الثقة في التمويل الإسلامي الأصغر 77
3.7تأثير دخل على نية العملاء للتعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر 80
3.8الإطار النظري للدراسة..... 83

الفصل الرابع: منهجية البحث..... 87
4.1تصميم البحث..... 87
4.2منهجية البحث 88
4.3مجتمع البحث..... 90
4.4عينة البحث 91
4.5حجم العينة وطريقة أخذ العينات..... 91
4.5.1سيتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين رئيسيين 94
4.5.2وصف الاستبانات (لغة الاستبانة) 95
4.5.3قياس المتغيرات..... 95
4.5.4وصف الأسئلة لكل متغير..... 96
4.5.5الموقف..... 96

4.5.6المعيار الشخصي 97
4.5.7التحكم السلوكي المدرك..... 98
4.5.8التدين 99
4.5.9الثقة..... 100
4.5.10الدخل 102
4.5.11النيةالسلوكية 103
4.6استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات 104
4.7إجراءات تحليل البيانات الكمية والنوعية..... 107
4.8تحليل البيانات الثانوية وتحليل الوثائق..... 109

الفصل الخامس: تحليل البيانات وتفسيرها 113
5.1مقدمة..... 113
5.2فحص البيانات المفقودة والقيم المتطرفة في المرحلة الأولى من تحليل البيانات. 113
5.3البيانات الديمغرافية لعينة البحث..... 114
5.4التحليل الوصفي..... 117
5.5تقييم مقبولية النتائج إحصائيًا وتحديد الحدود المقبولة..... 117
5.6تقييم طبيعة البيانات 124
5.7العلاقات الخطية المتعددة 124
5.8معامل الارتباط بين المتغيرات..... 126
5.9العلاقة الخطية بين المتغيرات التابعة والمستقلة 129
5.10تحليل نتائج ملخص النموذج(Model Summary) 131
5.11التحليل العاملي الاستكشافي - Exploratory Factor Analysis)
EFA)..... 133
5.12تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)
..... 138

5.13ملخص نتائج الفرضيات..... 141
5.14مناقشة تحليل البيانات وتفسيرها 142
5.15تحليل الوثائق ومناقشتها 155
5.16دمج نتائج تحليل الوثائق..... 160
5.17الخلاصة النقدية والعملية لتحليل الوثيقتين في ضوء التحليل الكمي وأهداف البحث 162

الفصل السادس: الخاتمة، التوصيات والمحددات البحث..... 167
6.1الخاتمة 167
6.2توصيات الدراسة 170
6.3معوقات ومحددات هذه الدراسة 173

قائمة المصادر والمراجع..... 176

الفصل الأول

المقدمة

1.1 خلفية الدراسة

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتطوير نظم التمويل الإسلامي كوسيلة بديلة ومستدامة لدعم النمو الاقتصادي، لا سيما في سياق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)التي تُعد ركيزة أساسية للتنمية الشاملة في الاقتصادات الناشئة. وفي هذا الإطار، يبرز التمويل الإسلامي كخيار تمويلي ملائم ومتوافق مع القيم الثقافية والدينية في العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة، ومنها **طاجيكستان**، التي تسعى إلى تنويع أدواتها المالية وتعزيز الشمول المالي. تشير دراسات متعددة، مثل دراسة *Kassim et al. (2021)* و*Dusuki & Abdullah (2007)*، إلى أن نجاح التمويل الإسلامي لا يتوقف فقط على توافر المنتجات أو الأطر التنظيمية، بل يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الوعي السلوكي لدى رواد الأعمال والمجتمع المحلي تجاه المبادئ الإسلامية في التعاملات المالية. فالمعرفة بمفاهيم مثل الربا، والمشاركة في الربح والخسارة، والتكافل، وتحقيق المقاصد الشرعية، تلعب دورًا محوريًا في قبول أو رفض الأفراد لتبني منتجات التمويل الإسلامي. ورغم التطورات في القطاع المالي بطاجيكستان، إلا أن الدراسات الميدانية القليلة – مثل دراسة – *Saidov (2022)* تشير إلى أن التمويل الإسلامي لا يزال محدود الانتشار، ويواجه تحديات تتعلق بضعف الوعي المجتمعي، وانخفاض الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى غياب برامج فعّالة للتثقيف المالي الإسلامي. وهنا تظهر أهمية قياس "الوعي السلوكي" بوصفه أحد المحاور الجوهرية لفهم سلوك المستهلك المالي، وتحديد العوامل النفسية والاجتماعية والدينية التي تؤثر في قرارات تبني التمويل الإسلامي. وتنتقد بعض الدراسات النمط التقليدي للأبحاث التي تركز على العوائق المؤسسية والقانونية فقط، وتتجاهل العوامل السلوكية والمعرفية لدى أصحاب المشاريع، رغم أن تبني أي منتج مالي يتطلب قبولًا شعوريًا ومعرفيًا من قبل المستخدم النهائي. من هذا المنطلق،

تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة المعرفية من خلال التركيز على تحليل وقياس مستوى الوعي السلوكي لرواد الأعمال في طاجيكستان، ومدى تأثيره في قراراتهم المتعلقة بتبني أدوات التمويل الإسلامي.

إن التطرق لهذا الجانب يوفر قراءة تحليلية أعمق لطبيعة العلاقة بين التمويل الإسلامي والمجتمع المحلي، ويساهم في توجيه السياسات الحكومية والمالية نحو تعزيز التمويل المستدام المتوافق مع الشريعة. كما يفتح المجال لتطوير نماذج سلوكية أكثر دقة لفهم محددات القبول أو الرفض لدى الفئات المستهدفة.

يمثل نظام التمويل الأصغر أحد أهم المؤسسات الاقتصادية والعمود الفقري للاقتصاد الحديث في أي مجتمع. حيث تتركز مهمة التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قطاع الادخار إلى قطاع الاستثمار، والإنفاق على إنتاج السلع والخدمات، والاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جديد، وتحفيز الاستثمار في المجتمع، وأخيراً تعزيز الإدماج المالي في البلاد. ومع ذلك، فقد أدت تحديات ومشاكل نظام التمويل الأصغر الحالي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وإلى تجنب غالبية السكان التعامل مع نسخته الحالية، مما يهدد بإعاقة النظام بأكمله نظرًا لوجود نقص في دور (الوسيط المالي) فضلا عن (الإقصاء المالي) (Coleman et al. Nasir, S. (2013), Liu, Y. (2004) Sanusi, S. L. (2011)، 2012). لذا، من الملاحظ عمومًا أن نظام التمويل الأصغر قد يلعب دورًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية والنمو من خلال رفع مستوى الإندماج المالي حتى تحد من حد الفقر في البلاد. ومع نمو الاقتصاد، ينمو النظام المالي الأصغر وتصبح بنيته أكثر تطوراً مع تحسن الإندماج المالي Ghosh, J. (2013) Ledgerwood, J., Earne, J., & Nelson, C. (Eds.). (2013) Robinson, M. S. 2001). وبالمثل، ذكر (Papademos 2015)، من الناحية النظرية، أن نظام التمويل الأصغر يمكن أن يؤثر على نمو الاقتصاد من خلال التأثير على قطاع الاستثمار والادخار في العملية الاقتصادية وتطوير الاستثمار والإنتاجية وفي نهاية المطاف توفير المزيد من فرص الاستثمار المالي (Reza, 2015Javadin, Raei, Iravani &Safari,2015). وبالتالي، كلما أدى نظام

التمويل الأصغر هذه الوظائف على نحو أفضل، كان أكثر تطوراً وفعالية، وزادت مساهمته في النمو الاقتصادي وحد الفقر. وفي هذا الصدد، ووفقًا لتقرير بنك التنمية الآسيوي لعام (2016 Strand, Flores, & Hermes, Lensink, & Meesters, (2018). (Trevathan, 2016). Mirzoev, & Sobirzoda, (2019)، كانت مؤسسات التمويل الأصغر (MFIs) حاسمة في تلبية الاحتياجات التمويلية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض، ولكن بقي تواصلها محدودا. حيث يعد الوصول إلى رأس المال هو التحدي الرئيسي لقطاع مؤسسات التمويل الأصغر. وتعتمد معظم مؤسسات التمويل الأصغر النشطة على التمويل بالعملة الأجنبية من قبل الجهات المانحة، مما يزيد من تعرضها لمخاطر الصرف الخاصة بالعملات الأجنبية. وقد حققت ثلاثة من مؤسسات التمويل الأصغر قوة مالية لا بأس بها. وبما أن مؤسسات التمويل الأصغر غالبا ما تقدم منتجات مالية محدودة؛ يؤثر ذلك على ربحيتها، فضلا عن إفراطها في الاعتماد على عدد قليل من منتجات قروض التمويل الأصغر وعمليات الفوركس وفقًا لبنك طاجيكستان الوطني (Malik, NBT 2015)[1].

وفي سياق التمويل الاجتماعي الإسلامي يمثل وسيلة رئيسية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) ، كما ذكره دوابه أ. م. . (2021). بما يسهم في تعزيز الاقتصاد وتمكين الفئات المستهدفة. يشمل هذا التمويل مجموعة متنوعة من الأدوات المالية، تتراوح بين التمويل الخيري مثل الزكاة والوقف والصدقات، والتمويل الربحي بربحية معتدلة، مثل المرابحة والمشاركة. هذه الأدوات تساعد في دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين غالبًا ما يواجهون تحديات كبيرة في الحصول على التمويل من الأنظمة المالية التقليدية، خاصة في ظل الشروط الصارمة ومتطلبات الضمانات العالية. وفقًا للدكتور أشرف دوابه، التمويل الاجتماعي الإسلامي يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي المحلي. يتم ذلك عبر التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية مثل البنوك الإسلامية ومؤسسات الزكاة والوقف، ما يتيح تمويلًا ميسرًا لهذه المشروعات. ومن ثم، يتيح هذا النوع من التمويل تحقيق التنمية المستدامة ويدعم الاستقرار المالي للأسر والأفراد. أما في مناقشة التحديات، يشير دوابه إلى أن المؤسسات المالية

[1] بنك طاجيكستان الوطني. فبراير 2015. نشرة الإحصاءات المصرفية. دوشانبي.

الإسلامية تواجه بعض العقبات، مثل التنظيم غير الكافي والوعي المجتمعي المحدود حول أهمية التمويل الاجتماعي الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، فإن قلة القدرة على الوصول إلى التمويل المصرفي التقليدي بسبب ارتفاع تكاليف القروض أو عدم توفر الضمانات، يزيد من أهمية وجود أدوات تمويل إسلامية متوافقة مع الشريعة لدعم هذه المشاريع.

من خلال التمويل الاجتماعي الربحي بربحية متواضعة، تساهم المؤسسات المالية في ضمان استدامة التمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون أن تتعرض لمخاطر عالية، مما يعزز التمكين الاقتصادي لهذه الفئات ويساهم في المسؤولية الاجتماعية لتلك المؤسسات. الدراسات توضح أن التركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعزز الشمول المالي ويحول الفئات المستفيدة من حالة الاعتماد على الغير إلى الاعتماد على الذات، مما يعزز من قدرتهم على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بالطريقة ذاتها، ومنذ عقد من الزمان، بدأ نظام التمويل الأصغر في طاجيكستان في لعب دور هام في تعزيز أدوات الاستثمار وتنمية المجتمع، وضمان استقرار ونمو الاقتصاد والمساهمة في تحسين الوضع المالي للبلاد. وبالرغم من ذلك، ظهرت عليه آثار التحديات، مثل نقص الثقة والوعي لدى الزبائن تجاه مؤسسات تمويل وزيادة في معدل الفقر (Obaidullah, 2008. Ganbold, 2008.) ومميزاته النسبية، وكذلك التأثير الاجتماعي.

في هذا الصدد وفقًا لـ Oliya (2014)، تم إجراء دراسة أظهرت نتائجها أن للتمويل الأصغر تأثيره الإيجابي على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان، فيما يخص مسألة الحصول على التمويل. وقد تبين أيضًا أن الوصول إلى الائتمان، والذي كان يعد أحد أهم التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تقليصه إلى حد كبير من خلال إجراء عمليات مؤسسات التمويل الأصغر وتوسيعها في طاجيكستان. علاوة على ذلك، أظهرت النتائج أنه عند قيام مؤسسات التمويل الأصغر مع قطاعات رسمية أخرى سوف تؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة، وتقليل التوصل إلى التمويل محدود المدة والبيروقراطية وغيرها من القضايا، فسوف تحرز تقدما في تفاعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع قطاع التمويل الأصغر. علاوة على ذلك، وفقًا لتقرير البنك الدولي (Mukhamedova,&Wegerich

(2018). Schenkkan, Laruelle, Peyrouse, & Olimova (2015).

هناك تحديات متعددة يواجهها قطاع التمويل الأصغر في منطقة آسيا الوسطى عموما وفي طاجيكستان خصوصا، بما في ذلك الافتقار إلى التمويل وعدم الثقة بين العملاء ومؤسسات التمويل الأصغر، والخدمات غير الفعالة، والمعاملات المكلفة، من بين الأمور الأخرى. على رأس هذه الأسباب، هناك تحديات حاسمة أخرى تتمثل في حقيقة أن طاجيكستان بلد ذو غالبية مسلمة ويجد السكان أن نظام التمويل الأصغر التقليدي القائم على الربا (القائم على الفائدة) غير مقبول لدينهم. كل هذه التحديات تشجع المتخصصين الماليين في طاجيكستان على التفكير في إدخال نظام جديد يقوم على أسس إسلامية للتمويل مشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يملأ الوسط المالي بالإضافة إلى ذلك، أثرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بشكل كبير على النظام المالي التقليدي عالميا، بما في ذلك النظام المالي في طاجيكستان. ومع ذلك، من المدهش ملاحظة أن نظام التمويل الإسلامي الأصغر قد تأثر بشكل هامشي أو بالأحرى لم يتأثر بالشكل الخطير بتلك الأزمة. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن نظام التمويل الإسلامي الأصغر يتبع[2] حكم الشريعة وهو ما أبعده عن نظام الرفع المالي، الذي كان سببا رئيسا للأزمة المالية العالمية (Bello & Abubakar, 2014). ويتقيد التمويل الإسلامي الأصغر بمفاهيم الشريعة الإسلامية، والمصدر الأساسي لمبادئ الشريعة هو القرآن الكريم، والذي يتبعه حديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وباعتبار إجماع الفقهاء والمفسرين للشريعة الإسلامية تحظر الشريعة التعامل مع الربا (الفائدة) بأي شكل من الأشكال، وهو أهم ما يميز النظام التمويل الإسلامي (Mubeenو .(Kulkarni & Al Hussaini 2014) علاوة على ذلك، لا يعتمد عملاء التمويل الأصغر على سهولة الموقع الخاص به، أو طريقة التصرف أو الملبس إن كان هناك عامل شك في أذهانهم فيما يخص النظام في الأصل. فإن ثقة العملاء في النظام هي العامل الرئيس الذي يؤثر على نمو القطاع المصرفي وتعاملهم مع مؤسسات التمويل الأصغر (Doney & Cannon, 1997; Gefen, 2000; Macintosh

[2] تقرير بنك التنمية الآسيوي (2016)، استراتيجية الشراكة في الدول: طاجيكستان، 2016-2020، https://www.adb.org/sites/default/files/linked.../cps-taj-2016-2020-sd-01.pdf

& Lockshin, 1997; Morgan, 1994; Wing, & Newell, 1998).

ولكن عند مراجعة الموروث الأدبي، نجد قياسا مختلفا لمفهوم "الثقة"، حسب المجال المعني نظرًا لأهمية هذه الثقة في بناء العلاقات، وخاصة فيما يتعلق بقرار التعامل مع نظام ما (2013) I., & Surachman, Armanu Misbach,) لذلك، تعد الثقة أحد العوامل الهامة التي تؤثر على قرار التعامل مع الابتكار أو المنتج الجديد من عدمه، مما يؤثر بشكل خاص على مؤسسات التمويل الأصغر.

وفي الوقت ذاته، تعد المعايير الاجتماعية من العوامل المؤثرة على قرارات الآخرين مثل الأسرة أو الأقارب أو الأصدقاء فيما يخص التعامل مع ذلك المنتج الجديد. وقد افترض (Pedersen and Ling (2003 أنه لا يمكن تجاهل التأثيرات الخارجية والاجتماعية في أي من نماذج التعامل لما لها من تأثير كبير في ذلك القرار. ووفقًا لـ (Sniehotta, 2009, Ajzen 1991) تشير القاعدة الذاتية إلى إيمان الفرد بوجود مجموعة أو أفراد مرجعيين، يؤثرون في قراره بالموافقة أو الرفض للأمر. لذا، تعد الثقة أحد أهم العوامل المؤثرة على استخدام نظام تحويل جديد مثل التمويل الأصغر على النمو الاقتصادي ويتضح تأثيرها عليه بشكل كبير داخل المؤسسات المالية (Zak & Knack, 2001). هذا البحث يحاول معالجة التحديات الحالية لممارسات التمويل الأصغر واستكشاف إمكانية تقديم نظام جديد للتمويل الأصغر وهو التمويل الإسلامي الأصغر، والذي يمكنه استعادة ثقة الناس في استخدام النظام المالي كأداة قادرة على تقديم الخدمات التعاونية، والتعامل مع مهاراتهم وجهودهم في قطاع التمويل الأصغر، والذي سيؤدي بدوره إلى تعزيز الاقتصاد وتفعيل دورة التداول والنمو في البلاد.

في الواقع، تعتبر خدمات مؤسسات التمويل الإسلامي حلاً محتملاً للتحديات التي يواجهها نظام التمويل التقليدي في العالم وخصوصا في طاجيكستان. وذلك لأن البنوك الإسلامية تعمل على أساس الشريعة الإسلامية في العمليات المالية والاستثمارية والاقتصادية وحقوق الملكية بدلاً من الأنشطة القائمة على الدين. وفقًا لـ(Yusof, Fahmy, Kashoogie, & Anwar Kamal, (2009). Adeyemi, Pramanik, Kameel 2008 & Meera, (2012)، فإن خدمات التمويل الإسلامية تعتمد

على الأصول وليس على الديون، كما أن قلة الديون والصلة المباشرة بالأصول الحقيقية هي التي توفر لها الاستقرار. إن العلاقة بين البنوك الإسلامية والاقتصاد الحقيقي لديها من الإمكانات الجيدة ما يؤهلها لخلق قطاع مالي مستقر يلعب دورًا إيجابيًا في خفض معدل الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي. أما عن الموروث الأدبي، فهناك القليل من المعلومات المتعلقة بتشخيص تحديات الممارسات التمويل التقليدية، وفرص إدخال نظام التمويل الإسلامي الأصغر في السياق الخاص بطاجيكستان، تُعد هذا البحث محاولة لسد هذه الفجوة. لذلك، هناك حاجة ماسة للغاية لإدخال نظام تمويل إسلامي مصغر في طاجيكستان؛ أولاً، لقبوله على نطاق واسع في الدول الإسلامية. ثانياً، لمساعدته في الحفاظ على التزام الغالبية المسلمة التي تمثل (98٪) من السكان في طاجيكستان.

1.2 مشكلة البحث

على الرغم من تنامي الاهتمام بالتمويل الإسلامي كأداة واعدة لتحقيق الشمول المالي وتعزيز استدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في الدول ذات الأغلبية المسلمة، إلا أن تطبيقه في السياق الطاجيكي لا يزال محدودًا ومجزّأً، سواء من حيث الانتشار المؤسسي أو من حيث تقبّل رواد الأعمال له كخيار تمويلي. ويبدو أن هذا القصور لا يعود فقط إلى ضعف البنية التحتية المالية أو غياب الإطار التشريعي المتكامل، بل يرتبط على نحو وثيق بانخفاض مستوى الوعي السلوكي لدى الفئات المستهدفة، وهو ما يعكس فجوة إدراكية في فهم طبيعة التمويل الإسلامي ومزاياه وآلياته. تشير تقرير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في طاجيكستان 2022–2026 (World Bank Group, 2022) إلى أن نسبة كبيرة من رواد الأعمال في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء تفتقر إلى المعرفة بالأدوات التمويلية البديلة، بما في ذلك المنتجات المتوافقة مع الشريعة. كما أظهر التقرير أن 47% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لم تسمع قط عن خدمات مالية إسلامية، مما يشير إلى ضعف واضح في حملات التوعية والتثقيف المالي المتخصص. من جانب آخر، أكدت دراسة Abdughafforov et al. (2021) أن العقبة الأساسية أمام تبني التمويل الإسلامي في آسيا الوسطى لا تكمن

في غياب الطلب، بل في تدني الإدراك المجتمعي حول خصائصه الأخلاقية والشرعية، وهو ما يؤثر مباشرة في توجهات الأفراد نحو تبني هذه الأدوات مقارنة بالخدمات المالية التقليدية. ويشير الباحثون إلى غلبة التصورات النمطية أو المغلوطة التي تربط التمويل الإسلامي بالبيروقراطية أو بالتعقيد، في ظل ضعف الترويج المؤسسي الفعّال.في ضوء هذه المعطيات، تظهر الفجوة البحثية في غياب دراسات تحليلية منهجية تقيس الأبعاد السلوكية والنفسية المرتبطة بتبني التمويل الإسلامي في طاجيكستان، وخاصة لدى رواد الأعمال في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فالعديد من الدراسات السابقة اكتفت بتناول الإطار التشريعي أو التحديات التنظيمية، دون تحليل ميداني لمدى استعداد الأفراد نفسيًا ومعرفيًا لقبول نماذج التمويل الإسلامي.

لذا، تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة نقدية تطبيقية تُعنى بقياس مستوى الوعي السلوكي للمستفيدين المحتملين، وتحدد المؤثرات الدينية والاجتماعية والاقتصادية التي تصوغ مواقفهم وقراراتهم. ويُتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تقديم رؤية شاملة لصنّاع السياسات والمؤسسات المالية لتصميم تدخلات أكثر فعالية، وتعزيز مواءمة التمويل الإسلامي مع الاحتياجات الواقعية للمشروعات في طاجيكستان.

على الرغم من وجود مؤسسات التمويل التقليدي بشقيها الصغير والكبير الحالي، والتي تواجدت منذ أكثر من عقود في طاجيكستان، فإن المعلومات الإحصائية من دراسة Falkingham, Margetts, Smith, & Manning, (2009)، Evandrou, & Falkingham (2009)، أظهرت أن أقل من أربعة في المائة من المؤسسات التمويل الأصغر تساهم في تمويل المشاريع الصغيرة (البنك التنمية آسياوي ADB 2013 و IMF Country Report No. 16/41). وفي نفس الوقت، فإن 14% فقط من المؤسسات البنكية تساهم في اندماج المالي كمؤسسات الوسيط المالي في البلد وتعد تلك النسبة الضئيلة من السكان المتعاملين مع النظام المالي الحالي عائقا في نمو الاقتصادي وازدياد حد الفقر، بحيث يختلف من ولاية إلى ولاية أخرى ومتوسط حد الفقر وصل 29% حسب تقرير البنك الدولي لعام (the World Bank 2018 و Shokhboz and Roman 2018)

مما أدى إلى عدم إنتاجية الاقتصاد وبذلك أصبحت طاجيكستان من الدول المستهلكة تعوق إنتاجية المؤسسات في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. عادة ما تتعامل المؤسسات المالية الرسمية مع أصحاب رأس المال الكبيرة أو لديهم الضمانات التي من الصعب أن تجد هذه الشروط لدى الأكثرية ممن يحتاجون إلى التمويل ويهمشون العملاء الذين ليس لديهم رأس المال، وهذه هي حالة طاجيكستان وبالتالي التوسع في مؤسسات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر من ضروريات في طاجيكستان للتقليل من حد الفقر وإعطاء فرصة للأغلبية لدى العملاء حتى يكونوا مساهمين في النمو الاقتصادي والتقليل من حد الفقر في طاجيكستان كما ذكرنا سابقًا، فإن الأسباب المحتملة هي مخالفة الشريعة الإسلامية والنظام القائم على الربا وعدم ثقة العملاء، وعدم شفافية في التعامل مع العملاء، ونقص الوعي والمعرفة، والعوامل الاجتماعية، ومعدل الفقر إلى جانب الأمور الأخرى. مما يتفق مع التقرير الذي أصدره بنك التنمية الآسيوي (2016) والذي يشير إلى أن التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي الضروريين للنمو المستدام والشامل في طاجيكستان يتطلبان التنمية المتطورة للقطاع المالي، بما في ذلك الوساطة المالية الفعالة. فانخفاض ثقة الجمهور، وعدم كفاءة الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، وعدم كفاية البنية التحتية المالية، وارتفاع تكاليف رأس المال يعوق تنمية القطاع المالي، وبالتالي يقيد محاولات النمو والحد من الفقر كما ورد في تقرير بنك التنمية الآسيوي (ADB 2016). بالإضافة إلى ذلك، لا يزال بعض الناس يفتقدون إلى الثقة في النظام التقليدي بسبب نقص المعرفة والوعي. كما أشار شارون (1999) و Endsley (2017)، تحتاج المؤسسات إلى زيادة وعي عملاء البنوك بحقيقة أن هذه الصناعة تقدم مجموعة واسعة من المنتجات (الخدمات) للعملاء، إلى جانب البدائل المختلفة التي توفرها مؤسسات التمويل الأصغر في جهودها الرامية إلى المنافسة. وفي هذا الصدد، تعد الثقة أحد أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، بل وتؤثر عليه بشكل كبير داخل المؤسسات المالية (Zak & Knack، 2001). علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن جميع السكان تقريبًا من المسلمين – الذين لا تسمح لهم عقيدتهم وإيمانهم بقبول نظام مالي ربوي تحظره الشريعة – تحتم تلك الحقيقة الحاجة والضرورة لإنشاء نظام مؤسسات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعامل من منظور الشريعة الإسلامية وسيكون مطابقا الاتساق مع العقيدة الإسلامية التي تتبعه أغلبية

العملاء ويكون مقبولًا من قِبل السكان بشكل عام (تقرير بنك التنمية الآسيوي 2016؛ نبيفا، 2012؛ ولترس، 2013).

يُعد التمويل الإسلامي الأصغر إحدى الأدوات المالية المهمة التي يمكن أن تساهم في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان، خاصةً في ظل النمو المتزايد لقطاع التمويل الإسلامي على مستوى العالم. ورغم ذلك، فإن مستوى الوعي والفهم السلوكي نحو هذه الأداة المالية في طاجيكستان لا يزال محدودًا، مما يعوق انتشارها وتأثيرها في السوق المالي المحلي. في الوقت نفسه، لا تزال الدراسات حول تأثير هذا النوع من التمويل على سلوكيات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان نادرة. وفقًا لتقرير البنك الإسلامي للتنمية (2020)، فإن الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في آسيا الوسطى، بما في ذلك طاجيكستان، يتزايد بشكل مستمر. إلا أن هذا الطلب لا يزال مقيدًا بعدم الوعي الكافي بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشأن كيفية الاستفادة من التمويل الإسلامي الأصغر. كما تشير الأدبيات إلى أن بعض المتغيرات السلوكية، مثل الثقة، الالتزام الديني، والموقف من الشريعة، قد تلعب دورًا مهمًا في تحديد نية استخدام هذا النوع من التمويل (Islamic Finance Development Report, 2021). تتمثل مشكلة البحث في أن مستوى الوعي السلوكي حول التمويل الإسلامي الأصغر في طاجيكستان غير مفهوم بشكل كافٍ، مما يعوق تبني هذه الأداة المالية كوسيلة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. من هنا، يصبح من الضروري استخدام منهجية مختلطة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية لقياس وفهم هذا الوعي السلوكي. وسيساعد المنهج الكمي في تحديد مستوى الوعي من خلال استطلاعات واستبانات، في حين أن المنهج النوعي سيساهم في فهم الأسباب الكامنة وراء هذه السلوكيات والتحديات التي تواجه أصحاب المشاريع. إن استخدام المنهجية المختلطة يُعد ضروريًا لأنه يمكن أن يُقدّم فهمًا أكثر شمولية لمشكلة البحث. على سبيل المثال، يمكن أن تظهر الاستطلاعات الكمية أن هناك وعيًا منخفضًا باستخدام التمويل الإسلامي، ولكن المقابلات المعمقة ستوضح الأسباب وراء هذا القصور، مثل عدم وجود المعلومات الكافية أو ضعف الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية. كما أن المنهج النوعي يساعد في اكتشاف الجوانب

الثقافية والدينية التي تؤثر على سلوك أصحاب المشاريع، وهو أمر لا يمكن اكتشافه من خلال الأدوات الكمية فقط.(Creswell & Clark, 2017) .

إن قياس الوعي السلوكي تجاه استخدام التمويل الإسلامي الأصغر ليس فقط مهمًا لتحليل القبول المجتمعي لهذه الأداة المالية، بل أيضًا لوضع سياسات تهدف إلى زيادة الانتشار والتبني. من خلال الجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، يمكن الحصول على صورة شاملة حول التحديات والفرص المرتبطة باستخدام هذا النوع من التمويل في طاجيكستان، وهو ما سيساعد المؤسسات المالية وصناع القرار في تحسين المنتجات المالية الإسلامية وتقديمها بطرق تتناسب مع احتياجات ومتطلبات السوق المحلي.

ويعتقد روجرز (2009) أن التحسن في الوضع الاجتماعي والاعتبارات الاقتصادية يعتبر عنصرا هامًا من قبل الجهات التي تقبل التعامل مع النظام المصرفي والمؤسسات المالية، كميزة نسبية كما أشير أعلاه. لذلك، يناقش هذا البحث تحديات الممارسات المالية الحالية ويدرس إمكانات تقديم التمويل الإسلامي الأصغر وما له من مؤهلات لاستعادة ثقة الناس في التعامل مع النظام المالي، من أجل احتياجاتهم وأنشطتهم المالية الشخصية والتجارية. وفي تقرير صادر عن بنك التنمية الآسيوي (ADB) كما ذكر قاسم زاده، (2013)، انخفض إجمالي الناتج المحلي لطاجيكستان في عامي 2013 و 2014 بسبب عدم فعالية النظام المالي والمصرفي ونقص التسهيلات المالية اللازمة لعملائها. وقد أدى ذلك إلى نقص فرص العمل في البلاد وفقًا Qayomzoda (2014)، الذي ذكر أن أوجه القصور في القطاع المالي والمصرفي التقليدي في طاجيكستان أثرت بشكل كبير على معدل البطالة. ومن ناحية أخرى، على الرغم من تحسن الاقتصاد في طاجيكستان مقارنة بأوائل العقد الأول من القرن العشرين، فلا يزال هناك العديد من التحديات الرئيسية التي خلقت نقصًا كبيرًا في الوسطاء الماليين في البلاد.

وبناء عليه، وكما ورد في تقرير البنك الدولي واستشهاده من قبل كورش نبييف (2013)، ظل القطاع المصرفي والمالي في طاجيكستان ضعيفًا في مواجهة العديد من التحديات في الآونة الأخيرة كما في النصف الأول من عام 2013، مما حد من دور الوساطة المالية وأدى إلى عدم القدرة على تقديم القروض إلى الشركات الصغيرة المتوسطة بدون القيود والشروط التي

تناسب أغلبية العملاء في التكيف مع النمو الائتماني السريع والاستفادة منه. علاوة على ذلك، تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية في التباطؤ الاقتصادي، وأدت العيوب في الإطار التنظيمي والإشرافي إلى عدم قدرة البنك الوطني لطاجيكستان (NBT) من التعامل معها، وضعف البنية التحتية المالية وفقًا لبرنامج تقييم القطاع المالي التابع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (FSAP) في عام 2009. في ضوء ما سبق، تتضح الحاجة الملحة لإيجاد خدمة مالية بديلة تناسب المسلمين، وهي التمويل الإسلامي الأصغر، والذي يمكنه أن يعمل بالتوازي مع النظام المصرفي التقليدي الحالي في البلاد لاستعادة ثقة الناس في مؤسسات التمويل. علاوة على ذلك، نظرا لأهمية القطاع المالي في المجتمع في تسهيل التدفق المالي بين المدخرين والمستثمرين، وتشجيع السكان على الاستثمار وإزدياد الوعي والمعرفة وإسهامهم في إنتاجية الاقتصاد واستعادة الثقة في النظام المصرفي مع بديل يحترم الأغلبية المسلمة ومعتقداتهم الدينية. لذلك، يهدف هذا البحث إلى تشخيص وتقديم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في عملية التمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان. كون النظام التمويل الاسلامي يقوم على مبدأ التمويل بصيغه مختلفة القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبدون ضمانات كما هو معتاد في النظام التقليدي مما يتيح الفرصة للشريحة كبيرة في المجتمع في الانخراط العملية الاقتصادية والمساهمة بتنمية.

1.3 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تشخيص وتقديم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في عملية التمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

1. معرفة مدى تأثير العلاقة بين التدين على السلوك للزبائن نحو نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
2. معرفة تأثير بين الثقة وموقف نجاج السلوك للزبائن نحو نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
3. – معرفة أثر العلاقة بين السلوك والنية للزبائن نحو نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

4. تحديد العلاقة بين المعيار الشخصي والنية للزبائن نحو نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
5. معرفة مدى تأثير العلاقة بين سيطرة تحكم السلوكي والنية للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
6. إيجاد أثر النية على السلوك للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
7. إيجاد أثر الدخل على السلوك للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

1.4 أسئلة البحث

1. ما هي العلاقة بين التدين موقف نجاح السلوك للزبائن نحو نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان؟
2. ما مدى تأثير بين الثقة وموقف نجاج السلوك للزبائن نحو نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان؟
3. ما هي العلاقة بين موقف نجاج السلوك والنية للزبائن نحو نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان؟
4. ما هي العلاقة بين المعيار الشخصي والنية للزبائن نحو نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان؟
5. ما هي العلاقة بين سيطرة تحكم السلوكي والنية للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
6. ما هو أثر النية على السلوك للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
7. ما هو أثر الدخل على السلوك للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

1.5 الفرضيات المقترحة

1. هناك علاقة إيجابية بين التدين وموقف نجاح السلوك للزبائن نحو نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
2. يوجد أثر إيجابي بين الثقة وموقف نجاج السلوك للزبائن نحو نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
3. هناك علاقة إيجابية بين موقف نجاج السلوك والنية للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
4. هناك علاقة إيجابية بين معيار الشخصي والنية للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
5. هناك علاقة إيجابية بين سيطرة تحكم السلوكي والنية للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
6. هناك علاقة إيجابية لأثر النية على السلوك للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
7. هناك علاقة إيجابية في الدخل على السلوك للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان؟

1.6 أهمية الدراسة

إن الغرض من هذه الدراسة هو قياس الوعي السلوكي نحو استخدام التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان، والذي يمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي لطاجيكستان. ستكون النتائج المتوقعة من هذه الدراسة ذات أهمية بالنسبة للممارسين ويمكن استخدامها من قبل القطاع الاقتصادي أو المؤسسات المالية كمرجع لإدخال وتنفيذ نظام التمويل الإسلامي الأصغر في طاجيكستان. علاوة على ذلك، يعد هذا البحث مهمًا للأكاديميين من أجل سد الفراغ في الموروث الأدبي التي تمص الحاجة اليه، بغرض رصد التحديات التي تواجه النظام المالي وبحث فرص إدخال نظام التمويل الإسلامي الأصغر للحث على المزيد من البحث. فبإنشاء نظام تمويل إسلامي مصغر في البلاد كما أوضح نابييفا (2012)، يمكن

أن يلقى نموذج التمويل الإسلامي الأصغر مزيدا من الرواج في طاجيكستان، حيث إن 98٪ من السكان من المسلمين، إضافة إلى أن التمويل الإسلامي أكثر وصولا للقطاعات الفقيرة من السكان. لذا، يمكن لـ "الخدمات المصرفية الإسلامية" أن تجذب "نفسيا" قطاعات محددة من السكان. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر هذه رسالة ذات صلة وأهمية لصياغة سياسة الحكومة نحو إنشاء تمويل إسلامي مصغر في البلاد. فقد تم قبول قانون المالية الإسلامية الحالي، الذي صاغته الحكومة، في مايو 2014 من قبل البرلمان (مجلس النواب في طاجيكستان) في دورته الرابعة (يولدوشيف، 2019 ب). علاوة على ذلك، من وجهة نظر صانعي السياسات، فإن نتائج هذه الدراسة قد تساعدهم على تحسين النظام المالي الحالي، عن طريق تجنب المشاكل المحددة في الدراسة، وتفيدهم في عملية إنشاء نظام جديد للتمويل الإسلامي الأصغر، قادرة على أن يجذب اهتمام غالبية السكان المسلمين الذين يؤمنون بالتمويل الإسلامي الأصغر، مما سيسهم في التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاهية الاجتماعية للبلاد.

1.7 محددات الدراسة

تركز هذه الدراسة على المدن الرئيسية في جمهورية طاجيكستان، دوشانبي وخوجاند حيث يوجد بها عدد كبير من السكان بالإضافة إلى فروعها المالية العديدة. علاوة على ذلك، يتم اختيار مجتمع الدراسة من المؤسسات التمويلية العامة الثلاثة المدرجة من قبل البنك الوطني لطاجيكستان وفروعها العاملة حاليا في المدن المختارة. بالإضافة إلى ذلك، استعرضت الدراسة كذلك الموروث الأدبي المعاصر الذي يتعلق بكل من النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي من أجل رصد التحديات التي يواجهها النظام المالي الحالي في البلاد، والحاجة إلى إدخال نظام مالي جديد للعب دور الوسيط المالي في الدولة. استخدمت الدراسة أيضا نظرية مستخدم (SEM) من أجل تحليل آراء المشاركين في طرح وتطبيق نظام التمويل الإسلامي الأصغر في البلاد. ويوفر نطاق الدراسة نتائج ذات صلة بسياسة الحكومة تجاه إنشاء تمويل إسلامي مصغر في طاجيكستان.

الفصل الثاني
خلفية عن مؤسسات المالية في طاجيكستان

2.1 خلفية عامة

المؤسسات المالية في طاجيكستان تشكل جزءًا أساسيًا من النظام الاقتصادي، وهي تلعب دورًا حاسمًا في دعم الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية. منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في عام 1991، واجهت طاجيكستان تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، أثرت بشكل مباشر على قدرة مؤسساتها المالية على تحقيق الاستقرار والنمو. هذا المقال يهدف إلى تقديم خلفية شاملة عن تطور المؤسسات المالية في طاجيكستان، مع التركيز على النقد والتحديات التي تواجهها، مدعومة بالأدلة والدراسات الأكاديمية. البنوك التجارية تُعتبر العنصر الأساسي في النظام المالي لطاجيكستان. تلعب هذه البنوك دورًا رئيسيًا في تقديم خدمات الإقراض والادخار، وهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الأصول المالية في البلاد. وفقًا لتقرير البنك الدولي (2021)، تسيطر البنوك التجارية على نحو 75% من الأصول المالية في طاجيكستان. ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجهها هذه البنوك، مثل ارتفاع نسب القروض المتعثرة، تعيق دورها التنموي. كما تشير تقارير صندوق النقد الدولي (2020) إلى أن حوالي 30% من القروض في النظام المصرفي هي قروض متعثرة، ما يجعل البنوك أقل قدرة على دعم النمو الاقتصادي المستدام. هذه الظاهرة تُعزى إلى ضعف الحوكمة المصرفية وغياب الشفافية في النظام المالي.

على الرغم من محاولات الإصلاح التي قادتها الحكومة الطاجيكية بالتعاون مع المؤسسات الدولية، فإن التأثير على القطاع المصرفي لا يزال محدودًا. وكان أحد الانتقادات الموجهة للنظام المصرفي هو افتقاره إلى الابتكار المالي وضعف استجابته لاحتياجات الاقتصاد المتنوع. بينما قدمت الحكومة مبادرات لتحسين الشفافية وتقليل مخاطر التعثر المالي، إلا أن التنفيذ الفعلي لهذه الإصلاحات لا يزال بطيئًا وغير فعال. أما التمويل الأصغر فيُعد من القطاعات المالية التي شهدت نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. ويساهم التمويل الأصغر في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الطاجيكي. وفقًا

لتقديرات بنك التنمية الآسيوي (2022)، تشكل هذه المشاريع حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ومع ذلك، فإن مؤسسات التمويل الأصغر تواجه صعوبات في الوصول إلى رأس المال الكافي لتوسيع نطاق خدماتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن التشريعات الحالية لا توفر البيئة الداعمة الكافية لنمو هذا القطاع، كما أشار تقرير البنك الدولي (2019) إلى أن ضعف التنظيم وضعف رأس المال اللذين يعتبران من أبرز العوائق أمام تطوير التمويل الأصغر في طاجيكستان.

رغم هذه التحديات، هناك إمكانيات هائلة لتوسيع دور التمويل الأصغر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من نقص حاد في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية. إلا أن السياسات الحالية لم تستفد بشكل كافٍ من هذه الإمكانيات، ويحتاج القطاع إلى تنظيم أكثر صرامة وابتكار في توفير رأس المال. التمويل الإسلامي يمثل فرصة ناشئة في السوق المالي الطاجيكي، خاصة مع تزايد الطلب على منتجات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية. على الرغم من حداثة هذا القطاع في طاجيكستان، إلا أن هناك اهتمامًا متزايدًا به من قبل الجمهور المحلي. ويعتقد العديد من الباحثين أن التمويل الإسلامي يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في تحسين وصول الفئات الأقل حظًا إلى التمويل. وفقًا لتقرير صادر عن البنك الإسلامي للتنمية (2020)، فإن هناك طلبًا متزايدًا على خدمات التمويل الإسلامي، لا سيما في مجال التمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. لكن من الجدير بالذكر أن التمويل الإسلامي في طاجيكستان لا يزال يواجه عقبات تشريعية وتنظيمية، تعرقل نموه وتطوره. فغياب الأطر القانونية الواضحة لتطبيق التمويل الإسلامي يمثل أحد أهم العقبات التي يجب معالجتها، ويحتاج النظام المالي إلى تبني سياسات أكثر وضوحًا واستقرارًا لتعزيز نمو هذا القطاع.

في القطاع المالي الدولي، تلعب المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورًا كبيرًا في دعم إصلاحات النظام المالي في طاجيكستان. وتأتي هذه الجهود من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للحكومة، بهدف تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة المؤسسات المالية المحلية. تعتبر هذه الجهود ضرورية، لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية الطاجيكية من حيث الحوكمة ومخاطر التعثر المالي. وفقًا لصندوق النقد الدولي (2021)، فإن التعاون بين المؤسسات الدولية والحكومة الطاجيكية قد أدى إلى بعض التحسن في كفاءة

المؤسسات المالية، ولكن لا تزال هناك حاجة ماسة لمزيد من الإصلاحات الهيكلية. التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات المالية في طاجيكستان تتضمن ضعف البنية التحتية المالية، خاصة في المناطق الريفية، والاعتماد الكبير على التحويلات المالية من الخارج. بالإضافة إلى ذلك، يمثل الفساد تحديًا كبيرًا يحد من فعالية الإصلاحات ويعيق تحسين الأداء المالي. وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية (2021)، يُصنَّف الفساد في طاجيكستان كأحد التحديات الكبرى التي تواجه البلاد، ويؤثر بشكل مباشر على كفاءة المؤسسات المالية واستدامتها. وفي الختام، يتطلب تحسين أداء المؤسسات المالية في طاجيكستان تبني استراتيجيات إصلاح شاملة تستند إلى تعزيز الشفافية والحوكمة. على الرغم من التقدم الذي تحقق في بعض القطاعات مثل التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي، إلا أن القطاع المالي بشكل عام يحتاج إلى مزيد من الدعم الهيكلي والاستثمارات لزيادة فعاليته وتوسيع نطاق خدماته. دعم المؤسسات الدولية يجب أن يكون مكملاً للإصلاحات الداخلية التي تقودها الحكومة لتحسين البيئة المالية وتسهيل الوصول إلى التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تصل الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية من 16 مصرفاً تجارياً و 80 مؤسسة للتمويل الأصغر 13 تعمل في النظام المالي المحلي في طاجيكستان. يتألف القطاع المصرفي التقليدي من 16 مصرفاً، ستة منها مصنفة من قبل بنك طاجيكستان الوطني (NBT) على أنها ذات أهمية نظامية. أكبر البنوك هي Agroinvestbank (AIB) و Tojiksodirotbank (TSB) و Oriyonbank و Amonatbank، وهي تمثل أكثر من 70 ٪ من جميع الأصول المصرفية في طاجيكستان. وللبنوك المحلية 256 فرعاً و 1028 مركزاً للخدمات المصرفية، وهو ما يمثل توسعًا كبيرًا في التواصل مقارنةً بأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يعوق هشاشة القطاع المصرفي في طاجيكستان الحصول على التمويل، فضلاً عن مجموعة المنتجات والخدمات الاستهلاكية التي تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة.

فيمكن القول بالمعايير الدولية بأن أهم وأبرز ميزة في النظام المصرفي في طاجيكستان هي أنه لا يزال حتى اليوم نظامًا ثلاثي الركائز. هناك ثلاثة أجزاء من النظم المصرفية، وبالمثل ثلاث مجموعات مهمة – أو أنواع – من البنوك التي تختلف بشكل كبير في التنافس بشدة على

حصتها في السوق مثل البنوك المملوكة للقطاع الخاص والبنوك الحكومية والمؤسسات غير المصرفية (التمويل الصغير) (البنك الدولي لتقرير البنك، 2015). ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه الممارسات المصرفية الحالية في البلاد (World Bannk 2015).

يشهد اقتصاد طاجيكستان تراجعا ويظهر القطاع المصرفي نقاط ضعف كبيرة. على الرغم من تحسن التنظيم بما يتماشى مع توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2007 (FSAP)، فإن الإشراف والتطبيق متخلفان عن الواقع. ويجب معالجة مشاكل الملاءة المالية المنتشرة في هذا القطاع وجهاً لوجه ويجب أن تكون السلطات مستعدة بشكل مشترك للتعامل مع الأسوأ. مع انتهاء استراتيجية تطوير القطاع المالي والمصرفي الحالية، يجب على أصحاب المصلحة الرئيسيين في السياسة المالية وضع استراتيجية شاملة تعالج قضايا تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي والكفاءة التي من ركائزها مؤسسات تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان. لتحقيق طاقات بنيتها التحتية المالية دعماً للاستقرار المالي والكفاءة حد الفقر، تحتاج طاجيكستان إلى تنفيذ المزيد من الإصلاحات: يعتمد نظام الإبلاغ عن الائتمان الخاص على البيانات المستمدة من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر ولكنه يفشل في استغلال البيانات المفيدة الأخرى مثل شركات الاتصالات والمرافق وشركات التأمين لتقييم الجدارة الائتمانية للأفراد بكفاءة أكبر؛ يمكن أن يستفيد تطبيق الضمانات غير المنقولة من تحسين الإنفاذ خارج المحكمة وتحصيل الائتمان من خلال مبيعات المزاد، وهو أمر غير فعال إلى حد كبير؛ (International Monetary Fund; World Bank. 2015).

ومن ناحية أخرى طاجيكستان هي أفقر دولة السوفيتية السابقة، وهي تعتمد بشكل كبير على التحويلات. على الرغم من انخفاض الفقر من أكثر من 72٪ من السكان في عام 2003 إلى ما يقرب من 47٪ في عام 2009، مع انخفاض الفقر المدقع من 42٪ إلى 17٪، لا يزال الفقر منتشرًا على نطاق واسع. لا يزال الحد من الفقر يعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية، والتي كان انخفاضها ملموسًا بشدة في الانكماش العالمي لعام 2009. هناك حاجة إلى الانتقال إلى نمو أعلى وأكثر استدامة. علاوة على ذلك، يعتمد الاقتصاد أيضًا على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير وقاعدة إنتاج ضيقة. وتحتاج البلاد إلى تعزيز البنية التحتية والخدمات وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتنويع الإنتاج الزراعي. ظل الاستثمار

الخاص راكداً عند أقل من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس الماضية حتى نهاية عام 2012، مما يعكس بيئة عمل غير مواتية ونقص في ثقة المستثمرين. لتعزيز النشاط الاقتصادي، تحتاج الحكومة إلى التركيز على الحد من المخاطر على المستثمرين من القطاع الخاص، على سبيل المثال، من خلال توفير وإنفاذ حقوق الملكية، والحد من الفساد، وتعزيز البنية التحتية الداعمة. إن تحسين الوضع الأمني والحفاظ على الاستقرار مهمان أيضًا.

أما بالنسبة تطور القطاع المالي فلقد نما القطاع المالي في طاجيكستان في السنوات الأخيرة، وإن كان من قاعدة منخفضة. ونمت الوساطة المالية في طاجيكستان خلال السنوات الثلاث الماضية زيادة كبيرة، مع تنوع أكبر، وتوسع في الإقراض للقطاعات التي كانت تعاني من نقص الخدمات في السابق، مثل الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكان تضاعف الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا بين عامي 2005 و 2008، وزادت القروض المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 154٪ خلال نفس الفترة.

وإضافة على ذلك، تبلغ درجة الحرية الاقتصادية في طاجيكستان 52.2، مما يجعل اقتصادها رقم 155 الأكثر حرية في مؤشر 2020. وقد انخفض مجموع نقاطها بنسبة 3.4 نقطة بسبب انخفاض درجة الصحة المالية. تحتل طاجيكستان المرتبة 37 من بين 42 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونقاطها الإجمالية أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية. وتم تصنيف اقتصاد طاجيكستان في الغالب غير حر لمدة 16 عامًا. مع ذلك، فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي مدفوعًا بارتفاع إنفاق الأسر بسبب زيادة التحويلات المالية من روسيا، والاستثمار، وتصدير المعادن مثل الذهب والرصاص والزنك[1].

وفقًا للبنك المركزي الطاجيكية، فإن البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تقرض بشكل كبير الشركات في الزراعة والصناعة. والواقع أن الصناعة هي أكبر قطاع في محفظة الإقراض للبنوك (38٪)، تليها التجارة الخارجية (17٪)، والزراعة (12٪)، والاستهلاك (11٪)، والبناء (9٪). تمثل القروض الاستهلاكية غالبية القروض الصادرة عن مؤسسات التمويل الأصغر (34٪) يليه الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الزراعة (26٪) والصناعة (13٪) والخدمات (12٪). يشمل الرصيد (أي 15٪) الشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة

[1] https://www.heritage.org/index/pdf/2020/countries/tajikistan.pdf

للبناء والمطاعم والنقل والتجارة الخارجية وقطاعات أخرى. فهناك حاجة ماسة إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمساعدة على تنويع الاقتصاد الطاجيكي، مما يقلل تدريجياً من اعتمادها على التحويلات من هجرة اليد العاملة إلى تحويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى العمود الفقري للاقتصاد. بينما يمكن للشركاء الدوليين تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها، فإن رجال الأعمال في طاجيكستان هم الذين يحتاجون إلى القيادة، والحكومة هي التي يجب أن تمنحهم الفرصة.

أما بالنسبة للتمويل الأصغر فإن جمهوريات آسيا الوسطى من كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان لديها بعض من أصغرها، وهو تقرير من مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر، نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 وأسرع قطاعات التمويل الأصغر نمواً في العالم، حيث تجعل مستويات الدخل المنخفض وضعف القطاعات المالية من آسيا الوسطى بيئة مثالية لمؤسسات التمويل الأصغر لكي يكون لها تأثير إيجابي على التنمية.

يتم ملء هذه الحاجة بنجاح من قبل أكثر من ألف مؤسسة تقدم خدمات التمويل الأصغر. وتؤكد المعايير أن مؤسسات التمويل الأصغر في آسيا الوسطى يمكن أن تنمو، وأن تكون مربحة وتصل إلى الفقراء، في ظل الظروف المناسبة. كما تتميز جمهوريات آسيا الوسطى بانخفاض الكثافة السكانية والأنظمة السياسية المماثلة والتاريخ المشترك لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. إن الفترة الانتقالية التي تعقب سقوط الشيوعية تجعل هذه الدول تقف بعيداً عن بقية الدول الآسيوية. كانت مستويات الدخل في آسيا الوسطى قابلة للمقارنة مع المناطق الأخرى ذات الدخل المنخفض في جميع أنحاء العالم، مع كل من البلدان، باستثناء كازاخستان، والتي تقع في الربع السفلي من جميع البلدان. أما بيئة الاقتصاد الكلي في آسيا الوسطى (مرتبة أدنى إلى أعلى) فيُسجل الدخل القومي في طاجيكستان 330$ وفي المرتبة 16 والعمق المالي 7% وفي المرتبة 1، والدخل القومي في أوزبكستان 510$ وفي المرتبة 34 والعمق المالي 12% وفي المرتبة 4، الدخل القومي في قيرغيزستان 440$ وفي المرتبة 27 والعمق المالي 21% وفي المرتبة 26، والدخل القومي في قزاخستان 2,930$ وفي المرتبة 97 والعمق المالي 27% وفي المرتبة 34. فإن التوعية في القطاع المصرفي قليلة في آسيا الوسطى، حيث يتراجع كل بلد مرة

أخرى في القاع 25 ٪ على مستوى العالم، ونتيجة لذلك، يفتقر العديد من الناس إلى الوصول إلى الخدمات المالية. (صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، 2005).

يتميز التمويل الأصغر في آسيا الوسطى بحفنة من المؤسسات الكبيرة التي أنشئت من قبل جهات مانحة خارجية، وانتشار مئات المؤسسات الأصغر والمحلية الناشئة. من خلال استخدام عينة من المؤسسات في الخارج، حيث يبحث هذا التقرير في الاختلافات في النمو والاستدامة والتوعية المؤسسات المحلية الصغيرة وأكبر منها وذات صلة دولية. في حين أن العديد من المؤسسات الصغيرة تمكنت من النمو بسرعة، إلا أن معظم المؤسسات لم تكن قادرة على النمو، وقد خدمت قطاعات سوق الدخل أعلى بتكلفة أعلى. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ببرامج مصرفية منخفضة في جميع أنحاء المنطقة. وبينما توفر هذه البرامج أرصدة قروض أعلى بكثير من معظم مؤسسات التمويل الأصغر، فإنها تشكل جانباً مهماً لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في آسيا الوسطى. (صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، 2005).

حدث نمو مؤسسات التمويل الأصغر في آسيا الوسطى على الرغم من التطور البطيء للعديد من آليات الدعم للتمويل الأصغر. إن معظم شبكات مؤسسات التمويل الأصغر والنقابات الائتمانية على المستوى القطري هي في طليعة مراحل تطورها وتتطلب دعم المانحين. عندما تكون متاحة، تستند البيانات على أعضاء الشبكة ويرد في جميع أنحاء التقرير. وكانت مكاتب الائتمان ليست مستخدمة على نطاق واسع أو غير موجودة. كما يوجد عدد قليل فقط من مقدمي الخدمات التدريبية والاستشارية المحليين، وتم تقييم عدد قليل من مؤسسات التمويل الأصغر المحلية من قبل وكالات التصنيف الخارجية. باستثناء كازاخستان، كان الوصول إلى مصادر التمويل المحلية والدولية محدودًا ومن خلال إلقاء نظرة متكاملة على كل من بيئة السياسة ومعايير أداء التمويل الأصغر، يمكننا البدء في تقييم العوامل التي لديها ساهم في التنمية الناجحة للتمويل الأصغر في المنطقة. تختلف الأطر القانونية والتنظيمية للتمويل الأصغر في بلدان آسيا الوسطى بشكل كبير وكانت محورية في تحديد الدرجات المختلفة لنجاح الصناعة في جميع أنحاء المنطقة. سيبدأ هذا التقرير بمراجعة الإطار القانوني الحالي وحالة قطاع التمويل الأصغر

في كل من البلدان الأربعة، يليه تحليل للمعايير الخاصة بمؤسسات التمويل الأصغر في آسيا الوسطى. (صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، 2005).

2.2 خلفية عامة عن تمويل أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان

التمويل الأصغر ليس مفهومًا جديدًا، حيث يمكن تتبع تاريخ التمويل الأصغر من منتصف القرن الثامن عشر، عندما كتب المنظر ليزاندر سبونر عن فوائد القروض الصغيرة لرواد الأعمال والمزارعين كوسيلة لإخراج الناس من الفقر. يعود أصل الاستخدام الحديث لمفهوم "التمويل الأصغر" إلى السبعينيات عندما بدأت منظمة، مثل بنك جرامين البنغلاديشي مع مؤسس التمويل الأصغر محمد يونس وتشكيل صناعة التمويل الأصغر الحديثة (Brigit, 2006).

ويمكن حاليًا تعريف التمويل الأصغر بأنه "تقديم الائتمان والادخار السيارات والخدمات المالية الأساسية الأخرى بكميات صغيرة تقدم للفقراء والضعفاء والشركات الصغيرة والمتوسطة الذين قد لا يمكنهم الوصول إليها أو يمكنهم الاقتراض بشروط مشؤومة للغاية (Todaro & Smith, 2011). كما يمكن تعريفها على أنها "منح أو خدمات ومنتجات مالية صغيرة الحجم مثل القروض الصغيرة والمدخرات والودائع الصغيرة والتأجير الصغير والتأمين الصغير والتحويلات المالية وغيرها المقدمة للأشخاص الذين يوسعون الزراعة أو الرعي؛ الذين يقومون بإنشاء أو تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم إنتاج السلع، معالجتها أو إصلاحها أو بيعها؛ الذين يعملون من أجل الرواتب أو الرسوم؛ الذين يحصلون على الدخل من تأجير الممتلكات المنقولة وغير المنقولة؛ وإلى الأفراد والجماعات والكيانات القانونية الأخرى على المستويات المحلية للبلدان النامية، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية "(Robinson, 2001). تستخدم هذه المصطلحات في الغالب في الاقتصادات النامية حيث لا تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى مصادر أخرى الدعم المالي (Robinson, 2001). وتتخصص مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان النامية في تقديم هذه الخدمات بطرق مختلفة ووفقًا لقواعدها المؤسسية الخاصة (Todaro & Smith, 2011).

بالإضافة إلى أن هدف كالوساطة المالية، توفر العديد من مؤسسات التمويل الأصغر خدمات اجتماعية خدمات الوساطة مثل تأسيس المجموعة، وتطوير وتحسين الثقة بالنفس، وتدريب أعضاء هذه المجموعات على محو الأمية المالية والإدارية. لذلك، غالبًا ما يتكون معنى

التمويل الأصغر من الوساطة المالية والاجتماعية. لا يمكننا القول إن التمويل الأصغر هو ببساطة نظام مصرفي حيث إنها في الواقع أداة تطوير (Ledgerwood, 1999).

كانت طاجيكستان متخلفة أيضا من حيث التنمية الاقتصادية مقارنة بجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى. عادة ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) لاعبين أساسيين في التجارة المحلية والإقليمية. لقد احتلت الدولة طاجيكستان المرتبة 126 من أصل 190 في "سهولة ممارسة الأعمال التجارية لعام 2019" في Wold Bank كازاخستان في المرتبة 36، وقيرغيزستان 70، وأوزبكستان 76 وفي طاجيكستان من الصعب إنشاء أو الحفاظ على الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب العوائق الجغرافية والبيروقراطية والمالية وانتشار الفساد.

وفقًا لأكام – طاجيكستان (2012)، تعود الخلفية التاريخية لبنك التمويل المصغر الأول في طاجيكستان (FMFB-T) إلى عام 2003 كأول بنك تجاري مرخص بالكامل في البلاد يكون التمويل المصغر محوره الرئيسي. هذا الرخصة سمحت له بتوسيع أنشطته لتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة. FMFB-T وهو يعد الآن واحدا من أكبر مزودي الخدمات المالية في البلاد، حيث يخدم حوالي 20.000 عميل بمحفظة قروض تتجاوز 30 مليون دولار أمريكي، ونحو 70،000 من المودعين كما ورد في تقرير بنك طاجيكستان الوطني (2017)[2]. علاوة على ذلك، فإن نشاط منظمات الائتمان المصغر ينظمه قانون جمهورية طاجيكستان "بشأن منظمات التمويل الأصغر". فيضع الأسس القانونية لأنشطة منظمات التمويل الأصغر بهدف تعزيز نمو التمويل الأصغر ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية طاجيكستان. من ناحية أخرى بدأ تنفيذ برامج القروض الصغيرة في طاجيكستان في الفترة 1998-2000 من قبل منظمات دولية مثل Care International و Mercy Corps و ACTED و Aga Khan Foundation و German Agro Action / Welthungerhilfe و Counterpart Consortium وبرنامج

[2] https://www.akdn.org/where-we-work/central-asia/tajikistan/microfinance-tajikistan تم استرجاعه في 2019/08/12.

تعتبر مؤسسة آغا خان واحدة من المؤسسات الرئيسية التي تقدم المساعدات للأشخاص في شتى الجوانب في طاجيكستان ويرجع ذلك إلى وجود أقلية من الإسماعيليين الذين يعيشون في البلاد.

الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية مثل الرابطة الوطنية لسيدات الأعمال في طاجيكستان (NABWT)، و OS "Sitorayi Najoy"، والمنظمات غير الحكومية "Mehrangez"، والمنظمات غير الحكومية " AMFOT) "Oila[3] (2014).

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لتقرير بنك التنمية الآسيوي (2016) من أجل زيادة التوسع، ستستمر حاجة مؤسسات التمويل المصغر لزيادة رأس المال الإضافي. حيث لا يزال المستثمرون الأجانب، بمن فيهم المستثمرون "المسؤولون اجتماعيًا" – الذين لا يهدفون إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح التي استثمرت في مؤسسات التمويل المصغر في البلدان الأخرى – لا يزالون يترددون في الاستثمار في طاجيكستان بسبب مناخها الاستثماري غير المشجع (تحتل المرتبة 141 من 185 دولة في عام 2013 القيام تقرير الأعمال)، وعدم وجود مكتب ائتماني قوي، والتساؤلات حول قوة إشراف NBT على مؤسسات التمويل المصغر، وخطر تدخل الحكومة أو التخصيص. بالرغم من أن التنظيم الحكومي لمؤسسات التمويل الأصغر حتى الآن يعد الأفضل نسبياً [4](البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية 2019). وكجزء من مساهمة ائتمانات التمويل الأصغر في التنمية المالية لطاجيكستان وفقًا لبنك طاجيكستان الوطني (2018)، تلتزم مؤسسات التمويل الأصغر في طاجيكستان بالأهداف الاجتماعية وتمكين المرأة. حيث إن 39٪ من العملاء و 32٪ من مدفوعات القروض نسوية. وتقود النساء 3 من أكبر 5 مؤسسات تمويل مصغر، كما تنخرط مؤسسات التمويل الأصغر في البرامج المبتكرة التي تتطلب منها تحمل تكاليف إضافية. على سبيل المثال، أقامت Arvand و IMON شراكة مع Habitat for Humanity لإجراء تحسينات منزلية للعملاء الذين يستخدمون أفرادا، حيث يتم تقاسم تكاليف تلك التحسينات بين Habitat for Humanity وMFI. وتشارك غيرها من مؤسسات التمويل المصغر مع منظمات غير

[3] https://www.devex.com/organizations/association-of-microfinance-organizations-of-tajikistan-amfot-46682، تم استرجاعه 9/08/2019

[4] البنك الدولي و IFC. 2019. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018: أنظمة أكثر ذكاءً للشركات الصغيرة والمتوسطة. العاصمة واشنطن.

حكومية أخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المشاركة في كفاءة الطاقة (NBT 2017).

وبالأرقام كما ذكرت AMFOT 2008-2020. وهذا وفقًا لتحليل البيانات الإحصائية لأعضاء AMFOT، هناك ست مؤسسات تمويل مصغر – تتمركز جميعها إما في دوشانبي أو خوجند – تسيطر على أكثر من 80٪ من السوق (الجدول 1). كانت IMON الأكبر منذ البداية، حيث تسيطر على ما بين 35 إلى 40٪ من السوق. لمدة خمس سنوات من آخر ست سنوات مضت، وقد احتلت Arvand المرتبة الثانية. وحصتها في السوق حاليا 11٪. كما تتنافس FINCA وHumo و Oxus فيما بينها على المراكز الثلاثة التالية، بينما يحتل Matin المرتبة السادسة على مدار السنوات الثلاث الماضية. وتعمل IMON وFINCA وHumo وOxus في جميع المناطق الخمس المكتظة بالسكان في البلاد – خاتلون وصغد ومقاطعات التبعية الجمهورية (DRS) ومدن دوشانبي وخودجاند.

Table 5: Market Shares of 6 Largest Microfinance Institutions in Tajikistan

Rank	2007	2008	2009	2010	2011	2012
1	IMON (35%)	IMON (39%)	IMON (40%)	IMON (37%)	IMON (36%	IMON (38%)
2	Arvand (18%)	Arvand (14%)	Oxus (7%)	Arvand (9%)	Arvand (11%)	Arvand (11%)
3	FINCA (11%)	FINCA (12%)	FINCA (7%)	Oxus (8%)	Oxus (9%)	Humo (10%)
4	Oxus (8%)	Oxus (10%)	Arvand (6%)	FINCA (8%)	Humo (8%)	FINCA (9%)
5	Imkoniat (6%)	Humo (6%)	Humo (5%)	Humo (6%)	FINCA (8%)	Oxus (9%)
6	Humo (5%)	Borshud (2%)	Spitamen Capital (2%)	Matin (3%)	Matin (6%)	Matin (6%)
Total Market Share	**83%**	**83%**	**67%**	**71%**	**78%**	**83%**

Source: AMFOT. 2008–2013. *Analysis of Statistical Data of AMFOT Members*. Dushanbe.

لذا، فإن تمويل المشارع الصغيرة والمتوسطة ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في طاجيكستان. يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال دمج الناس من جميع شرائح المجتمع. يمكنهم زيادة فرص العمل في جميع أنحاء البلاد، من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى، والمساعدة في الحد من هجرة العمالة الجماعية إلى روسيا وأماكن أخرى أو تقديم ظروف عمل أفضل للمهاجرين العائدين لبدء أعمالهم التجارية الصغيرة. أخيرًا،

يمكن المشارع الصغيرة والمتوسطة أن تساعد في تنويع الاقتصاد وجعله أقل اعتمادًا على بعض الصناعات الرئيسية. كل هذه الأمور مطلوبة بشدة في طاجيكستان لتحد حد الفقر وهناك منظمات الدولية والمحلية التي تقوم لعزيز هذا القطاع كما يلي.

2.1.1 مشاركة المنظمات الدولية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في الوقت الحاضر، هناك الكثير من المنظمات الدولية في طاجيكستان مثل مؤسسة التمويل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، GIZ، شبكة الآغا خان للتنمية (AKDN)، مؤسسة مساعدة معهد المجتمع المفتوح طاجيكستان وغيرها ممن يبذلون جهودًا لتعزيز نمو وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد. كانت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) واحدة من المنظمات الدولية النشطة التي تقدم مساهمة ضخمة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان. وتركز مؤسسة التمويل الدولية على تنمية القطاع الخاص تلعب دورًا مهمًا في دعم النمو الشامل وخلق فرص العمل في طاجيكستان. كما تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع عملاء القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني لجلب الخبرة العالمية إلى طاجيكستان من خلال خدماتها الاستشارية ومشاريعها الاستثمارية.

تاريخيا، أصبحت طاجيكستان عضوا في مؤسسة التمويل الدولية في عام 1994 منذ عام 1997، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية 86.9 مليون دولار لدعم مشاريع القطاع الخاص في القطاع المالي، والطاقة المائية، والتجزئة، والسياحة، والصناعة التحويلية القطاعات. اعتبارًا من 31 ديسمبر 2013، بلغت محفظة ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية 28.7 مليون دولار، والتي تتضمن استثمارات في الأسواق المالية وقطاع الأعمال الزراعية (IFC 2014). كما تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة لتعزيز البيئة الاستثمارية من خلال دعم الإصلاحات ويحاول جاهدًا أيضًا زيادة تدفق التمويل المباشر لشركات القطاع الخاص في طاجيكستان (IFC 2014).

تعمل هذه المنظمات الدولية على تعزيز نمو القطاع الخاص، الذي يُعتبر محركًا رئيسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. من خلال الاستثمارات المباشرة وتقديم الاستشارات، تلعب

مؤسسة التمويل الدولية (IFC) دورًا حيويًا في تنويع الاقتصاد الطاجيكي وتقليص اعتماده على القطاعات التقليدية مثل الزراعة. على سبيل المثال، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية أكثر من 86.9 مليون دولار منذ عام 1997 في مشاريع متنوعة مثل القطاع المالي، الطاقة المائية، والتجزئة. هذا الاستثمار لا يعزز فقط القطاعات الحيوية في الاقتصاد ولكنه أيضًا يسهم في خلق فرص عمل وتعزيز مستويات المعيشة. من الناحية الاجتماعية، تسهم هذه الاستثمارات في تحسين الظروف المعيشية للسكان الطاجيك من خلال توفير فرص عمل جديدة وتحسين بيئة العمل للشركات الصغيرة والمتوسطة. تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في تخفيف الفقر وخلق فرص اقتصادية لأفراد المجتمع المحليين، خاصة في المناطق الريفية حيث تكون فرص العمل محدودة. كما أن وجود منظمات مثل شبكة الآغا خان للتنمية يعزز من التنمية الاجتماعية من خلال مشاريع تعزز البنية التحتية والتعليم والصحة، مما يؤدي إلى تنمية مجتمعية شاملة.

تعمل مؤسسة التمويل الدولية أيضًا على تعزيز البيئة الاستثمارية في طاجيكستان من خلال دعم الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري في البلاد. يُعد تحسين بيئة الأعمال أمرًا حاسمًا لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية طويلة الأمد. تسهم الإصلاحات المدعومة من مؤسسة التمويل الدولية في تحسين الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من قدرتها على النمو والمنافسة في السوق المحلي والدولي. وعلى المدى الطويل، يؤدي التعاون بين المنظمات الدولية والقطاعين العام والخاص في طاجيكستان إلى تراكم رأس المال البشري وتعزيز الابتكار. كما أن تقديم الخبرة العالمية من قبل مؤسسة التمويل الدولية إلى الحكومة والمجتمع المدني يسهم في تحسين القدرات المحلية وتوسيع الفهم حول كيفية إدارة الأعمال التجارية بفعالية في الأسواق الناشئة. هذا التعاون يساهم في تعزيز النمو المستدام، الذي يهدف إلى تقليل الفجوات الاجتماعية وتحقيق تقدم اقتصادي مستدام. تلعب المنظمات الدولية دورًا جوهريًا في دعم الاقتصاد الطاجيكي من خلال تعزيز القطاع الخاص وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. هذه الجهود تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن

تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال توفير فرص العمل وتنمية البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

2.1.2 الرابطة الوطنية للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان

الرابطة الوطنية للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان (NASMB) هي منظمة عضوية غير حكومية وغير ربحية، تجمع بين أكثر من 100 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم بالإضافة إلى منظمات دعم الأعمال التجارية والمنظمات الأخرى ذات الصلة بالأعمال، وتروج لمصالحها وتحمي حقوقها من خلال تقديم خدمات قيمة مختلفة. تأسست NASMB في عام 1993 وقامت بأنشطة على المستوى الوطني. وتسترشد NASMB بمبادئ الحرية والإنصاف والمسؤولية لتطوير وتنفيذ أنشطتها بشأن حماية حقوق رجال الأعمال، والضغط على مصالحهم، والمساعدة في التطوير المهني، ونشر المعلومات اللازمة لتنمية المشاريع، وتقديم الاستشارات، وكذلك تقليل الحواجز الإدارية لتحسين بيئة الأعمال (Code N3)[5]. NASMB تشارك نفسها في الحياة العامة، من خلال العضوية في المجلس العام برئاسة RT، وشريك فاعل في التنفيذ الاتفاق العام بين حكومة طاجيكستان واتحاد النقابات المهنية المستقلة وأرباب العمل (منذ عام 1995)، عضو المجلس الاستشاري للوائح الجمارك. لتحسين وتطوير مناخ الأعمال والتصنيف الدولي لطاجيكستان، تشارك الجمعيات بنشاط في البرامج الحكومية المختلفة(Michael Fritz 2004). يشارك NASMB بنشاط في تحسين الاستثمار في طاجيكستان وبدأت عملية مبسطة جديدة لتسجيل الأعمال التجارية من خلال مبدأ "محطة واحدة" تم تقديمه من 1 يوليو 2009 في طاجيكستان. يوفر NASMB لأعضائه وغير الأعضاء قائمة بالخدمات الاستشارية والتدريبية والتعليمية والمعلوماتية بناءً على احتياجاتهم. يوفر NASMB بانتظام من خلال موقعه الرسمي على الإنترنت الأخبار الحالية الأساسية للاقتصاد العالمي، والتغيرات في تشريعات طاجيكستان، ومعلومات حول المعارض، ومنتديات الأعمال، والندوات، وما إلى ذلك (Maxudova 2014).

[5] مقابلة مع متلوبة ألغبيوا Chairman of NAMSB RT (22th September, 2013) ,

2.3 بيئات التمويل الأصغر والسياسات التمويلية في طاجيكستان

تقدمت مؤسسات التمويل الأصغر في نهاية التسعينات لملء الفراغ في النظام المالي في طاجيكستان. كما هو الحال في البلدان الأخرى في المنطقة، تم تقديم مفهوم التمويل الأصغر من قبل منظمات التنمية الدولية. اليوم، تصل مؤسسات التمويل الأصغر في طاجيكستان إلى أكثر من 36،000 من أفقر العملاء، بمتوسط رصيد قروض يبلغ 292 دولار أمريكي، بما مجموعه 10.6 مليون دولار في محافظهم الاستثمارية. مع واحد من أضعف القطاعات المالية في العالم تتمتع مؤسسات التمويل الأصغر بإمكانيات أكبر لإحداث تأثير في طاجيكستان، وكان نمو قطاع التمويل الأصغر سريعاً في السنوات الأخيرة (رابطة منظمات التمويل الأصغر في طاجيكستان، يوليو 2006).

وفي عام 2003، وصل برنامج تخفيض المصاريف إلى EBRD إلى 5،700 مقترضًا إضافيًا بحلول سبتمبر 2006، بحوالي 14،7 مليون دولار أمريكي في المحفظة القائمة. يتم تنفيذ البرنامج من خلال 33 فرعاً من 4 بنوك تجارية في جميع مناطق البلاد باستثناء ولاية بدخشان ذات حكم ذاتي ومع ذلك، فإن معيار ما يشكل التمويل الأصغر في برامج التقليص هذه أكبر بكثير من القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر. ويبلغ متوسط أرصدة القروض بين مؤسسات خفض القيمة في المصرف حوالي 2500 - 10 مرات من دخل الفرد، في حين يتم رسم خط التمويل الأصغر عادة حول 250٪ من دخل الفرد. ومع ذلك، وبالنظر إلى ضعف القطاع المصرفي التجاري في طاجيكستان، يلبي كلا النوعين من المؤسسات احتياجات الأسواق المحرومة من الخدمات وقد بلغ أول بنك للتمويل الأصغر، الذي تأسس في عام 2003 من قبل مؤسسة أغا خان ومؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة KfW وCIDA بحلول عام 2006، أكثر من 7000 مقترض نشط مع ما يزيد عن 6 ملايين دولار أمريكي في محفظة البنك القائمة. (EBRD Tajikistan Micro and Small Enterprise Facility, September 2006).

من الناحية الاقتصادية، يعتبر قطاع التمويل الأصغر بمثابة محرك تنموي مهم في طاجيكستان، خصوصًا في ظل ضعف القطاع المالي التقليدي. فالتمويل الأصغر يساهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات التمويلية للأسواق المحرومة من الخدمات، حيث تلبي مؤسسات

التمويل الأصغر احتياجات الأفراد والمشروعات الصغيرة التي لا تتوافر لديها إمكانيات الحصول على التمويل من البنوك التجارية. المتوسط المنخفض للقروض في قطاع التمويل الأصغر (حوالي 292 دولارًا أمريكيًا) يعكس الطبيعة المستهدفة لهذه القروض التي تُخصص أساسًا لتمويل المشاريع الصغيرة أو تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر. ومن الناحية الاجتماعية، يساعد التمويل الأصغر في تخفيف الفقر وتعزيز التمكين الاقتصادي للفئات المحرومة. إذ يوفر التمويل للأسر الفقيرة فرصًا اقتصادية تساعدها على تحسين مستواها المعيشي عبر إقامة مشروعات صغيرة أو تعزيز فرص العمل. هذا الدور الاجتماعي يعزز من قيمة التمويل الأصغر كأداة لتمكين الأفراد وتعزيز قدرتهم على المشاركة الفعالة في الاقتصاد المحلي.

وعلى الرغم من نجاح التمويل الأصغر في تحقيق تقدم ملحوظ في طاجيكستان، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه هذا القطاع. أحد أبرز هذه التحديات هو ضعف القطاع المصرفي التجاري، مما يجعل من الصعب على مؤسسات التمويل الأصغر الوصول إلى أسواق أوسع أو زيادة قدراتها المالية. ويُظهر المثال الذي أشار إليه تقرير البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)حول برنامج تخفيض المصاريف لعام 2003، الذي تمكن من الوصول إلى 5,700 مقترض إضافي بحلول عام 2006، أهمية المبادرات الدولية في دعم هذا القطاع. ولكن معايير التمويل في هذا البرنامج كانت تختلف عن معايير مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية، حيث كانت القروض أكبر حجمًا بكثير (حوالي 2,500 دولار أمريكي) مما يضعف طبيعة التمويل الأصغر كأداة مالية موجهة للفقراء. وإلى جانب ذلك، فإن مخاطر الاستدامة المالية في مؤسسات التمويل الأصغر تشكل تحديًا كبيرًا. هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي، مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومؤسسة الآغا خان، وهو ما قد يعرضها لمخاطر التمويل في حالة حدوث أزمات اقتصادية أو تقلبات مالية دولية. ومع ذلك، يمثل تأسيس أول بنك للتمويل الأصغر في طاجيكستان عام 2003 بالشراكة مع مؤسسات دولية، خطوة مهمة نحو تعزيز الاستدامة المالية وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر. قطاع التمويل الأصغر في طاجيكستان يبرز كأداة حيوية لتلبية احتياجات الفئات المحرومة من الخدمات المالية، مع دور اجتماعي واقتصادي مهم في تخفيف

الفقر وتحفيز التنمية. ومع ذلك، فإن تحديات التمويل الخارجي وضعف القطاع المصرفي المحلي تشير إلى ضرورة تحسين البنية التحتية المالية وزيادة الدعم المحلي لضمان استدامة القطاع.

2.4 الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر في طاجيكستان

يشكل التمويل الأصغر جزءًا مهمًا من النظام المالي في طاجيكستان، حيث يوفر وسيلة حيوية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمثل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، فإن نجاح هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عملياته. على الرغم من أن طاجيكستان قد اتخذت خطوات مهمة لتطوير هذا القطاع، فإن هناك تحديات كبيرة تحول دون تحقيقه كامل إمكانياته. وبدأت طاجيكستان بتطوير إطارها القانوني للتمويل الأصغر في أوائل العقد الأول من الألفية الثانية، حيث أصدرت الحكومة أول قانون لتنظيم مؤسسات التمويل الأصغر في عام 2005. وفقًا لتقرير البنك الدولي (2019)، كان هذا القانون خطوة مهمة نحو تنظيم القطاع، حيث وضع قواعد واضحة لتأسيس وتشغيل مؤسسات التمويل الأصغر. والقانون وضع أيضًا معايير للحد الأدنى من رأس المال ومتطلبات الشفافية والإبلاغ المالي، وهو ما ساعد في بناء الثقة بين هذه المؤسسات والعملاء. كما تخضع مؤسسات التمويل الأصغر في طاجيكستان لرقابة البنك الوطني الطاجيكي، الذي يلعب دورًا حاسمًا في الإشراف على العمليات المالية في البلاد. وقد أصدر البنك مجموعة من اللوائح التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر المتعلقة بالقروض المتعثرة، وهو أحد التحديات الكبرى التي تواجه القطاع. وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (2020)، فإن البنك الوطني يركز على تحسين الرقابة والإشراف على مؤسسات التمويل الأصغر، إلا أن القدرات الإشرافية ما زالت تعاني من نقص الموارد والخبرات، مما يؤثر على فعالية التنظيم.

رغم أن الإطار القانوني والتنظيمي الحالي يُعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي تؤثر على فعالية القطاع. كانت واحدة من أبرز هذه التحديات هي التعقيد الزائد في اللوائح حيث يشير تقرير بنك التنمية الآسيوي (2021) إلى أن بعض اللوائح تُعد مبالغًا فيها، وتتطلب من مؤسسات التمويل الأصغر الامتثال لمعايير معقدة تفوق قدراتها

التشغيلية، خاصة تلك المؤسسات الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة. هذه اللوائح المعقدة تضع ضغوطًا كبيرة على المؤسسات وتجعل من الصعب عليها الامتثال الكامل. علاوة على ذلك، تفتقر طاجيكستان إلى بيئة قانونية مرنة تتكيف مع احتياجات التمويل الأصغر. وفقًا لتقرير البنك الدولي (2020)، فإن الإطار القانوني الحالي لا يُشجع على الابتكار المالي، ويحد من قدرة المؤسسات على تطوير منتجات مالية جديدة تتناسب مع احتياجات العملاء. هذه القيود تجعل من الصعب على المؤسسات التمويل الأصغر الاستفادة من إمكانيات السوق المحلية بالكامل. تشير عدة تقارير إلى أن ضعف الحوكمة في مؤسسات التمويل الأصغر يمثل تحديًا كبيرًا أمام تطوير القطاع. وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية (2021)، فإن الفساد وضعف الحوكمة يؤثران سلبًا على قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم خدمات مالية مستدامة وموثوقة. العديد من هذه المؤسسات لا تلتزم بالكامل بمعايير الشفافية، مما يقلل من ثقة العملاء والمستثمرين في النظام.

ومن جانب آخر فإن أحد الجوانب التي تتطلب اهتمامًا خاصًا هو حماية حقوق العملاء حيث يشير تقرير صندوق النقد الدولي (2021) إلى أن الإطار القانوني الحالي في طاجيكستان لا يقدم حماية كافية للعملاء ضد الممارسات غير العادلة في القطاع المالي. هذا النقص في الحماية القانونية يؤدي إلى استغلال العملاء، خاصة في المناطق الريفية، حيث يعتمد الكثيرون على التمويل الأصغر كمصدر أساسي للحصول على القروض. هناك حاجة ماسة لتعزيز التشريعات التي تضمن حقوق العملاء وتوفر لهم الحماية اللازمة ضد الممارسات الاحتيالية. وفي مواجهة هذه التحديات، هناك عدد من الإصلاحات التي يقترحها الخبراء والمؤسسات الدولية لتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر في طاجيكستان. أولاً، يجب على الحكومة تبسيط اللوائح المالية وتكييفها لتلائم حجم وقدرات مؤسسات التمويل الأصغر المختلفة. ثانيًا، يتعين تعزيز القدرات الإشرافية للبنك الوطني الطاجيكي من خلال توفير المزيد من الموارد والتدريب للمشرفين الماليين. علاوة على ذلك، يجب أن تتبنى الحكومة إصلاحات تركز على تعزيز الشفافية وتحسين معايير الحوكمة في مؤسسات التمويل الأصغر. ووفقًا لتوصيات البنك الدولي (2020)، فإن تعزيز الشفافية سيساعد على بناء الثقة بين العملاء والمؤسسات، وبالتالي تعزيز الاستدامة المالية للقطاع. أخيرًا، من الضروري تعزيز التشريعات المتعلقة بحماية

العملاء. كما يجب أن تتضمن هذه التشريعات قوانين صارمة تحظر الممارسات الاحتيالية وتضمن أن يكون للعملاء وسائل واضحة للشكوى والحصول على حقوقهم المالية. هذا سيساهم في تحسين ثقة الجمهور في مؤسسات التمويل الأصغر وتعزيز دورها في الاقتصاد. يمكن القول إن الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر في طاجيكستان قد حقق تقدمًا كبيرًا منذ بداية القرن الواحد والعشرين، لكنه لا يزال يواجه العديد من التحديات التي تحد من فعاليته. التعقيد الزائد في اللوائح، ضعف الحوكمة، ونقص الحماية القانونية للعملاء هي بعض العقبات التي يجب معالجتها لتعزيز دور التمويل الأصغر في دعم النمو الاقتصادي. بالإصلاحات المناسبة والتعاون مع المؤسسات الدولية، يمكن لطاجيكستان تحسين بيئتها القانونية والتنظيمية وتحقيق الاستفادة القصوى من إمكانيات هذا القطاع المهم.

على غرار تشريعات التمويل الأصغر في قيرغيزستان، ينص القانون الجديد بشأن التمويل الأصغر في طاجيكستان (المعتمد في 2004) على إنشاء ثلاثة مستويات من مؤسسات التمويل الأصغر: صندوق القروض الصغيرة غير الربحية، الائتمانية فقط (MLF)؛ منظمة للربح الإئتماني للائتمان فقط (MLO)؛ ومؤسسة للربح والودائع للربح (MDO). يشترط القانون أن تصبح مؤسسات التمويل الأصغر الربحية مرخصة من قبل بنك طاجيكستان الوطني؛ بالنسبة إلى DOs، يتم وضع متطلبات التنظيم الاحترازي وليس من الواضح في التشريع كيف يمكن أن يتحول MDO إلى البنك وهناك بعض التعليمات الحكومية حول الاتحادات الائتمانية. ومع ذلك، لا يوجد إطار قانوني شامل لتنظيم عمليات التعاونيات المالية. يحدد قانون التمويل الأصغر عددًا من القيود. يحد القانون من الحد الأقصى لمبلغ القروض الصغرى/القروض الصغرى إلى ما يعادل 20،000 دولار أمريكي، على الرغم من أن هذا المعيار لا يعوق في الوقت الحالي تطور هذا القطاع، بالنظر إلى متوسط حجم القروض الأقل بكثير في السوق قد يكون من تقييد تطوير. في مجال التمويل الأصغر في المستقبل، عندما تبحث مؤسسات التمويل الأصغر الطاجيكية عن تنويع محافظ القروض الخاصة بها، ومع تخرج عملائها إلى قطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. كما يحد القانون من مصادر الاقتراض لمؤسسات التمويل الأصغر الدائنة، مما يحظر عليها الاقتراض من الكيانات القانونية غير المرخصة والأفراد. في حين يحظر تعبئة الودائع في معظم مؤسسات التمويل الأصغر (خارج DOs)،

يسمح القانون لمؤسسات التمويل الأصغر بقبول الأموال من العملاء للحضانة والاحتفاظ بها في مؤسسة التمويل الأصغر أو في حسابها المصرفي، وكذلك لقبول الضمانات النقدية، شريطة أن الأموال ومبلغ الضمانات لا تتجاوز مبلغ قرض المقدمة للمقترض.. (September 2006 www.amfot.tj).

2.5 الفرص والتحديات لتمويل مشاريع صغيرة في طاجيكستان.

2.1.3 يتطلب التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي

من الضروري لنمو مستدام وشامل في طاجيكستان لتحسين تنمية القطاع المالي، بما في ذلك الوساطة المالية الفعالة. ويؤدي ضعف الثقة العامة والوساطة غير الفعالة بين المدخرين والمستثمرين وعدم كفاية البنية التحتية المالية وارتفاع تكاليف رأس المال إلى إعاقة تنمية القطاع المالي وبالتالي تقييد النمو والحد من الفقر(Lack of product intermediation and innovation).

وفي نفس الإطار فإن مؤسسات التمويل الأصغر تواجه مجموعة واسعة من التحديات التي تعوق قدرتها على تحقيق أهدافها في تقليل الفقر ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي تحديات تتفاوت في تأثيرها تبعًا للبيئات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. من أبرز التحديات الحواجز الثقافية التي تمنع النساء من الاستفادة الكاملة من هذه القروض، حيث تؤدي الأعراف الاجتماعية إلى سيطرة الأزواج على الأموال التي تقترضها النساء، مما يخلق توترات اجتماعية ويؤدي أحيانًا إلى العنف الأسري، كما أشار أحمد (2002) ودراسة Sharma وآخرين (2021).

بالإضافة إلى ذلك، تميل نسبة كبيرة من المقترضين إلى استخدام القروض لأغراض استهلاكية بدلاً من استثمارها في الأنشطة الإنتاجية، وهو ما أكدته دراسة Kotir و Obeng-Odoom (2009)التي أشارت إلى أن 41.7% من الأسر استثمرت القروض التي حصلت عليها في تغطية احتياجاتها اليومية، مما يقلل من أثر التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ويزيد من تعقيد المشكلة ارتفاع معدلات الفائدة التي تتراوح

بين 32% و48%، وهو ما يجعل من الصعب على أصحاب المشاريع الصغيرة الحصول على تمويل بفائدة معقولة كما أشار Akhtar (2007). القيود الجغرافية تمثل تحديًا إضافيًا، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف البنية التحتية، وهو ما يؤثر على قدرة مؤسسات التمويل الأصغر في تقديم خدماتها بفعالية. كما أن ارتفاع تكاليف المعاملات ونقص المهارات المتخصصة في هذه المؤسسات، وخصوصًا في الدول مثل نيجيريا، يجعل من الصعب تحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية.

كما أن الاستخدام غير المنتج للقروض، مثل سداد الديون السابقة أو تحسين المسكن بدلاً من استثمارها في مشاريع مدرة للدخل، يُضعف فعالية هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها بتخفيف الفقر. أما بالنسبة للقطاع الزراعي، فإن تصميم المنتجات المالية غير مناسب غالبًا للاستثمار الزراعي، حيث أن الفترات القصيرة للسداد والمبالغ الصغيرة للقروض لا تلبي احتياجات المشاريع الزراعية، مما يحد من تأثير التمويل الأصغر على تعزيز الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية (Sharma وآخرون، 2021). أخيرًا، يعد نقص الضمانات المالية أحد العوائق الرئيسية أمام الفئات الفقيرة للاستفادة من التمويل الأصغر، حيث تتطلب البنوك عادة ضمانات لا يمتلكها هؤلاء الأفراد، مما يحد من قدرتهم على الحصول على القروض اللازمة لتطوير مشاريعهم. كما أن نقص التمويل بسبب السياسات غير الملائمة للحكومات، وارتفاع تكاليف الإقراض من الممولين، وضعف المدخرات الشخصية يعزز من هذه التحديات، مما يؤدي إلى استمرار صعوبة الوصول إلى التمويل اللازم لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Akhtar، 2007 .)هذه التحديات تتطلب إعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات المتبعة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر والحكومات، بما يعزز من قدرتها على تحقيق التأثير الإيجابي في تخفيف الفقر ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

تواجه مؤسسات التمويل الأصغر مجموعة من التحديات الهيكلية والتنظيمية التي تعيق قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية، وخاصة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من أبرز هذه التحديات نقص الوعي المالي بين المستفيدين المحتملين، حيث يفتقر العديد من الأشخاص إلى المعرفة اللازمة للاستفادة المثلى من هذه القروض. عدم الوعي المالي يؤدي إلى استخدام القروض لأغراض غير إنتاجية مثل الاستهلاك الشخصي، بدلاً من توجيهها نحو

الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحسين مستويات الدخل والتنمية الاقتصادية Sharma) وتواجه مؤسسات التمويل الأصغر العديد من التحديات التي تعوق قدرتها على تحقيق أهدافها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعد نقص الوعي المالي من أبرز هذه التحديات. العديد من المستفيدين المحتملين يفتقرون إلى المعرفة الكافية حول كيفية استخدام القروض بشكل صحيح لتطوير مشاريعهم، مما يؤدي إلى استخدام القروض لأغراض استهلاكية بدلاً من استثمارها في الأنشطة الإنتاجية. هذا السلوك يحد من فعالية التمويل الأصغر في تحسين مستويات الدخل وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة Sharma) وآخرون، 2021.(علاوة على ذلك، يعاني القطاع من الحواجز الثقافية، حيث تُسيطر الأعراف الاجتماعية في بعض المجتمعات على قرارات النساء المالية، مما يؤدي إلى أن يتحكم الأزواج في القروض التي تحصل عليها النساء، وبالتالي تقل فرص النساء في استغلال القروض لتطوير مشاريعهنAhmed) ، 2002 .(وقد أظهرت الدراسات أن النساء، رغم كونهن من الشرائح المستهدفة الرئيسية لمؤسسات التمويل الأصغر، يواجهن عوائق تجعل استخدام القروض أقل فعالية في تمكينهن اقتصاديًا Sharma) وآخرون، 2021.(بالإضافة إلى ذلك، ارتفاع معدلات الفائدة التي تتراوح بين 32% و48% يشكل تحديًا كبيرًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يجعل من الصعب على هذه المشاريع الحصول على تمويل بفائدة معقولة يمكن أن يدعم توسعها ونموها) Akhtar2007 . أيضًا، تواجه مؤسسات التمويل الأصغر قيودًا جغرافية، مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى المناطق الريفية التي تفتقر إلى البنية التحتية المالية. هذه المناطق هي الأكثر حاجة إلى التمويل، لكن ضعف الخدمات المالية في تلك المناطق يعوق تأثير التمويل الأصغر في دعم التنمية Sharma) وآخرون2021،) . علاوة على ذلك، نقص المهارات المتخصصة داخل مؤسسات التمويل الأصغر، وارتفاع التكاليف التشغيلية، يمثل تحديًا إضافيًا يعوق قدرة هذه المؤسسات على تحقيق الاستدامة المالية، خاصة في الدول النامية. هذا النقص في الكفاءة يؤدي إلى تقليل فعالية البرامج التمويلية المقدمة، مما يتطلب توفير تدريب ودعم أكثر للعاملين في هذا القطاع Sharma) وآخرون،2021.).كما أن نقص الضمانات المالية يعد عقبة رئيسية تحول دون استفادة الفقراء من خدمات التمويل الأصغر، حيث تتطلب البنوك عادة ضمانات مالية كبيرة لا يمتلكها العديد من المستفيدين المحتملين، مما

يقيد قدرتهم على الحصول على القروض اللازمة لتطوير مشاريعهم (Sharma وآخرون، 2021).

2.1.4 القطاع المالي الضئيل والمسيطر عليه من قبل البنوك.

منذ الاستقلال، سعت طاجيكستان إلى الانتقال من نظام مركزي إلى نظام مالي قائم على السوق واعتمدت معايير حديثة، لا سيما في القطاع المصرفي الفرعي ومع ذلك، فإن القطاع المالي لا يزال قائما مع ارتفاع الدولة وانخفاض الوساطة. والقطاع المالي في طاجيكستان صغير من حيث القيمة المطلقة، حيث يبلغ إجمالي أصول مؤسسات الائتمان 32.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014 (3 بلايين دولار). يتألف القطاع من 17 بنكًا (أحدهما بنك مملوك للدولة و 16 مصرفًا تجاريًا مشتركًا، من بينها 13 بنكًا تتعامل مع أسهم أجنبية)، ومنظمة ائتمان غير مصرفية واحدة، و 120 مؤسسة للتمويل الأصغر (MFIs include 42 microfinance deposit organizations). ويهيمن القطاع الفرعي المصرفي على القطاع المالي تمثل 83.2٪ من إجمالي أصول القطاع المالي في نهاية عام 2014. وهي عالية التركيز، حيث تستأثر البنوك الأربعة الكبرى بـ 75٪ من إجمالي الأصول و 80٪ من إجمالي الودائع. ولا توجد أسواق سندات رأسمالية أو ثانوية حكومية، وسوق تأمين صغير للغاية، وصناديق تقاعد غير مهمة من القطاعين العام والخاص.

يُعتبر النظام المالي في طاجيكستان نموذجًا يعكس التحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة في عملية التحول من النظام المركزي إلى نظام السوق الحر. ورغم الجهود المبذولة في إصلاح القطاع المالي منذ الاستقلال، إلا أن هذا النظام لا يزال يعاني من عدة مشاكل هيكلية تعوق نموه وتطوره. أولاً، الهيمنة الكبيرة للقطاع المصرفي الفرعي تمثل أحد التحديات الأساسية، حيث يستحوذ هذا القطاع على 83.2٪ من إجمالي الأصول المالية، بينما تستحوذ البنوك الأربعة الكبرى على 75٪ من الأصول و80٪ من الودائع. هذه الهيمنة تخلق بيئة من التركز المالي الذي يُقلل من التنافسية ويحد من دخول اللاعبين الجدد للسوق، ما يؤدي إلى عدم تنوع الأدوات المالية المتاحة وزيادة المخاطر. ثانيًا، يفتقر النظام المالي إلى التنويع المالي الضروري، حيث لا توجد أسواق سندات رأسمالية أو ثانوية حكومية يمكن أن توفر التمويل طويل الأجل

للمشروعات الحكومية والخاصة. غياب هذه الأسواق يعني أن الشركات والحكومة تعتمد بشكل أساسي على التمويل قصير الأجل، مما يعرض النظام المالي لمزيد من المخاطر الاقتصادية، ويحد من قدرته على التكيف مع التقلبات الاقتصادية. ثالثًا، سوق التأمين وصناديق التقاعد في طاجيكستان لا تزال صغيرة وغير مؤثرة بشكل كبير. هذا النقص في الأدوات المالية التي توفر الحماية ضد المخاطر أو تأمين المستقبل المالي للأفراد، يؤدي إلى ضعف في الثقة بالنظام المالي ككل ويحد من قدرة الأفراد والمؤسسات على التعامل مع المخاطر المالية المحتملة. ونتيجة لذلك، يبقى الاعتماد على النظام المصرفي التقليدي أكبر بكثير من القطاعات المالية الأخرى، مما يُعيق تطوير النظام المالي الشامل. رابعًا، نقص الوساطة المالية والوعي المالي المنخفض بين العملاء يعزز الفجوة بين النظام المالي والفئات المستهدفة، وخاصةً في المناطق الريفية. حيث تجد مؤسسات التمويل الأصغر، على الرغم من انتشارها، صعوبة في تقديم الخدمات بفعالية، نتيجة لعدم قدرة العملاء على الاستفادة المثلى من هذه الخدمات. ويشير هذا إلى حاجة ماسة لبرامج تعليم مالي وشمول مالي تُساعد الأفراد في فهم كيفية الاستفادة من الأدوات المالية المتاحة. في ضوء هذه التحديات، يمكن القول إن النظام المالي في طاجيكستان يحتاج إلى إصلاحات جذرية، تشمل تعزيز التنافسية من خلال تقليل التركيز المالي، وتطوير أسواق مالية متنوعة، وتحسين البنية التحتية المالية لتشمل مناطق أوسع من البلاد، مع زيادة الوعي المالي للسكان لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2.1.5 انخفاض الوساطة المالية.

تُعتبر الوساطة المالية من العناصر الحاسمة لأي نظام مالي فعال، حيث تلعب دورًا أساسيًا في تحويل المدخرات إلى استثمارات من خلال المؤسسات المالية مثل البنوك. ومع ذلك، فإن طاجيكستان شهدت في السنوات الأخيرة انخفاضًا ملحوظًا في الوساطة المالية، مما ينعكس سلبًا على قدرة الاقتصاد على النمو وتوفير الفرص الاستثمارية. هذا الانخفاض يتطلب فحصًا عميقًا للعوامل المؤثرة والدعم بالأدلة من الدراسات السابقة والتقارير الرسمية. منذ استقلال طاجيكستان في عام 1991، كانت البلاد تواجه تحديات اقتصادية وسياسية أدت إلى ضعف

البنية التحتية المالية والاعتماد المفرط على التحويلات المالية من الخارج. يشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (2021) إلى أن الوساطة المالية في طاجيكستان شهدت انخفاضًا كبيرًا خلال العقد الماضي بسبب الأزمات الاقتصادية المتتالية، وضعف الثقة في النظام المالي، وارتفاع نسب القروض المتعثرة. وقد بلغ معدل القروض المتعثرة حوالي 30% من إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية، مما أدى إلى تقلص قدرة هذه البنوك على تقديم التمويل للاقتصاد الحقيقي.

وفقًا لتقرير البنك الدولي (2020)، فإن انخفاض الثقة في النظام المصرفي يشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحسين الوساطة المالية. يوضح التقرير أن المواطنين والمؤسسات فقدوا الثقة في قدرة البنوك على حماية ودائعهم نتيجة الفشل المتكرر لبعض المؤسسات المالية في الوفاء بالتزاماتها المالية. هذه الظاهرة تعزز من تفضيل الأفراد والشركات للتمويل الذاتي بدلاً من الاعتماد على القروض البنكية، مما يؤدي إلى انخفاض في دور البنوك كوسطاء ماليين. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات إلى أن ضعف الشفافية والحوكمة في النظام المالي أدى إلى تفاقم هذه المشكلة. وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية (2021)، يُعد الفساد وعدم الشفافية من أكبر التحديات التي تواجه النظام المالي في طاجيكستان، حيث تمثل هذه المشكلات عقبة كبيرة أمام استعادة الثقة في المؤسسات المالية.

تُعد البنوك التجارية من أهم الجهات الوسيطة في أي نظام مالي. ومع ذلك، تواجه البنوك في طاجيكستان تحديات كبيرة. يُشير تقرير بنك التنمية الآسيوي (2022) إلى أن البنوك الطاجيكية تواجه صعوبات كبيرة في تقديم قروض جديدة، نظراً لضعف رؤوس أموالها وارتفاع نسب القروض المتعثرة. إضافة إلى ذلك، أدت الأزمات الاقتصادية المتتالية إلى تقليل قدرة البنوك على تمويل المشاريع الاستثمارية، وهو ما أسهم في انخفاض مستوى الوساطة المالية. التقرير يوضح أن الانخفاض في القروض الجديدة المقدمة من البنوك يؤثر بشكل مباشر على قدرة الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على التوسع، مما يؤدي إلى تقليل الاستثمارات المحلية وتراجع النمو الاقتصادي. وتُعد التحويلات المالية من الخارج أحد المصادر الرئيسية للدخل في طاجيكستان، حيث يعتمد جزء كبير من الأسر على التحويلات التي يرسلها المهاجرون العاملون في الخارج. وفقًا لتقرير البنك الدولي (2021)، تشكل التحويلات حوالي

30% من الناتج المحلي الإجمالي لطاجيكستان. ومع أن هذه التحويلات تساعد في تحسين مستويات المعيشة، إلا أنها تؤدي إلى انخفاض الحاجة إلى الوساطة المالية المحلية حيث يعتمد العديد من الأسر على التحويلات بدلاً من الاعتماد على القروض المصرفية لتمويل نفقاتها، مما يقلل من دور البنوك كمصدر رئيسي للتمويل.

كان انخفاض الوساطة المالية يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل مباشر. بحسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي (2020)، فإن ضعف الوساطة المالية في طاجيكستان أدى إلى تقليص فرص الوصول إلى التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل الجزء الأكبر من القطاع الخاص في البلاد. وبدون الوصول إلى التمويل اللازم، تواجه هذه الشركات صعوبات في التوسع، مما يؤدي إلى ضعف في النمو الاقتصادي وتقليل فرص العمل. حسب الإصلاحات المقترحة في مواجهة هذه التحديات، اقترحت الحكومة الطاجيكية بالتعاون مع المؤسسات الدولية مجموعة من الإصلاحات لتحسين دور الوساطة المالية. ويوصي صندوق النقد الدولي (2021) بتحسين بيئة الأعمال من خلال تعزيز الشفافية وتقليل نسب القروض المتعثرة. كما أوصى البنك الدولي (2020) بتشجيع الابتكار المالي، بما في ذلك تعزيز دور التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي، كجزء من الحلول لتحسين الوساطة المالية. يمكن القول إن انخفاض الوساطة المالية في طاجيكستان يمثل تحديًا كبيرًا أمام التنمية الاقتصادية المستدامة. وكان ضعف الثقة في النظام المالي، تراجع دور البنوك التجارية، الاعتماد على التحويلات المالية، كلها من العوامل التي أسهمت في تقليص دور الوساطة المالية. إلا أن الإصلاحات الموجهة لتحسين الشفافية والحوكمة، بالإضافة إلى تعزيز الابتكار المالي، قد تكون جزءًا من الحل لإعادة بناء الثقة وتحسين دور المؤسسات المالية كوسطاء فعالين في دعم الاقتصاد.

تتخلف طاجيكستان عن نظيراتها الإقليمية من حيث الوساطة الائتمانية، حيث لم يمثل الائتمان المقدم للقطاع الخاص سوى 13.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2012 وارتفع إلى 19.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 و 21.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 مدفوعًا بشكل أساسي بائتمان التمويل الأصغر (National Bank of Tajikistan). يمكن أن يؤدي التوسع الائتماني السريع إلى

عرقلة النظام المالي في ضوء زيادة مستويات القروض غير الزراعية، وسوء ثقافة الائتمان، وضعف إدارة المخاطر، وعدم وجود حوكمة الشركات. وتعد طاجيكستان ثالث أقل بلد في العالم من حيث العمق المالي، حيث أن 2.5٪ فقط من البالغين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية واحدة على الأقل، و 4.8٪ من البالغين لديهم قرض بنكي، و 0.3٪ من البالغين لديهم مدخرات رسمية، فقط 0.8 ٪ من البالغين دفعوا مقابل التأمين الصحي. وكان عدد الفروع المصرفية وأجهزة الصرف الآلي (ATM) للشخص الواحد أقل من جميع البلدان الإقليمية (Only 7 bank branches).

التوسع السريع في الائتمان، إذا لم يكن مدعومًا بإدارة مخاطر فعالة، يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المالي. في طاجيكستان، هذا الخطر يزداد وضوحًا في ظل ارتفاع مستويات القروض غير الزراعية، وسوء ثقافة الائتمان، وضعف حوكمة الشركات. عدم وجود إدارة مخاطر فعالة يزيد من احتمال تعثر القروض وزيادة القروض المتعثرة، مما قد يعرض النظام المالي للضغوط. بناءً على هذه العوامل، قد يكون التوسع الائتماني السريع عامل خطر، حيث يمكن أن يؤدي إلى تدهور جودة الأصول في القطاع المصرفي. طاجيكستان تعتبر ثالث أقل بلد في العالم من حيث العمق المالي، وهو ما يعكس ضعف مستوى الشمول المالي في البلاد. تشير البيانات إلى أن 2.5٪ فقط من البالغين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، وهي نسبة ضئيلة جدًا مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة. أيضًا، 4.8٪ فقط من البالغين لديهم قروض مصرفية، و0.3٪ فقط يحتفظون بمدخرات رسمية. هذه الأرقام تشير إلى ضعف انتشار الخدمات المالية وانخفاض القدرة على الوصول إلى التمويل، مما يحد من قدرة الأفراد والشركات على التوسع والنمو الاقتصادي.

إلى جانب ذلك، يعد عدد الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي (ATM) للفرد في طاجيكستان من أدنى المعدلات في المنطقة، مما يزيد من تحديات الوصول إلى الخدمات المصرفية. البنية التحتية المالية الضعيفة تجعل من الصعب على الأفراد في المناطق الريفية أو ذات الكثافة السكانية المنخفضة الوصول إلى الخدمات المالية. على سبيل المثال، يوجد فقط سبعة فروع بنكية على مستوى البلاد، وهي نسبة ضعيفة تعكس القيود الهيكلية التي يعاني منها النظام المالي في طاجيكستان. لتعزيز الاستقرار المالي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، تحتاج طاجيكستان

إلى تحسين إدارة المخاطر، وتعزيز حوكمة الشركات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية من خلال زيادة عدد الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي. كما يجب تحسين ثقافة الائتمان من خلال برامج تثقيفية تركز على أهمية إدارة الائتمان بشكل صحيح وتحسين الشفافية في النظام المالي. من ناحية أخرى، يجب أن تواصل الحكومة دعم التمويل الأصغر، حيث يمثل هذا القطاع وسيلة رئيسية لتعزيز الشمول المالي وتوفير التمويل للفئات المحرومة، ولكنه يجب أن يتم بطريقة مدروسة ومتماشية مع تحسين قدرات النظام المالي في إدارة المخاطر.

2.1.6 محدودية الوصول إلى رأس المال وارتفاع تكاليف التمويل تقوض الوساطة المالية.

إن عدم وجود تصنيف قطري سيادي بوجه عام وتصنيف دولي على وجه الخصوص، يؤثر على فإن لديها قدرة محدودة على الوصول إلى رأس المال الأجنبي لدى البنوك في طاجيكستان حيث تعتمد على الودائع بطيئة النمو من الأسر المعيشية والودائع الحكومية (Only Eskhata Bank). وتعتبر تكاليف الإقراض في طاجيكستان هي الأعلى في المنطقة، حيث يبلغ متوسط معدل وزنها 23.3٪ سنوياً. اتسعت فروق أسعار الفائدة إلى 15٪ -18٪ بسبب ارتفاع الدولار، والتوقعات التضخمية، ومخاطر التخلف عن السداد والتكاليف الإدارية. كما أدى نقص المنافسة في القطاع المصرفي إلى رفع أسعار الفائدة.

إن غياب التصنيف السيادي القطري لطاجيكستان على المستويين المحلي والدولي يشكل عقبة كبيرة أمام قدرة البلاد على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. هذا النقص في التصنيف يعوق البنوك في طاجيكستان عن الاستفادة من رأس المال الأجنبي، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على الودائع المحلية البطيئة النمو، سواء من الأسر المعيشية أو الودائع الحكومية. على سبيل المثال، بنك إيسخاتا، أحد البنوك الكبرى، يعتمد بشكل كبير على هذه المصادر المحدودة، مما يقيد قدرة البنوك على توسيع عملياتها وتلبية الاحتياجات المالية للسوق المحلية. تترتب على هذه الظروف ارتفاع تكاليف الإقراض في البلاد، حيث يبلغ متوسط معدل الفائدة السنوية 23.3٪، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة. فروق أسعار الفائدة، التي تتراوح بين 15٪ إلى 18٪، تعكس العوامل الاقتصادية المعقدة التي تواجهها طاجيكستان، بما في ذلك

تقلبات سعر صرف الدولار، وتزايد التوقعات التضخمية، وارتفاع مخاطر التخلف عن السداد، إلى جانب التكاليف الإدارية المرتفعة المرتبطة بإدارة البنوك. كل هذه العوامل تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، مما يعوق قدرة المؤسسات والشركات المحلية على الحصول على القروض الضرورية لتمويل مشاريعها. أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا الوضع هو نقص المنافسة في القطاع المصرفي الطاجيكي. فالبنوك الكبيرة تستحوذ على حصة كبيرة من السوق، مما يسمح لها بفرض معدلات فائدة مرتفعة دون وجود ضغوط تنافسية حقيقية تدفعها إلى تخفيض تلك المعدلات. وفي ظل هذا المناخ الاقتصادي، يظل السوق المالي في طاجيكستان يعاني من ضعف التدفقات الاستثمارية، مما يحد من فرص النمو الاقتصادي والتنمية. من أجل معالجة هذه التحديات، هناك حاجة ملحة إلى إصلاحات هيكلية تشمل تحسين شفافية السوق المالي، وزيادة المنافسة في القطاع المصرفي، والعمل على الحصول على تصنيف سيادي يعزز ثقة المستثمرين الأجانب ويخفض من تكاليف الاقتراض. مثل هذه الإصلاحات يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في دعم النظام المالي في طاجيكستان وتعزيز قدرته على تقديم الخدمات المالية بشكل أكثر كفاءة وتنافسية.

2.1.7 زيادة عمليات الإقراض الموجهة مؤشرات السلامة المالية وزيادة من الاستثمار الخاص

لقد قوضت ممارسة الإقراض السابقة الموجهة والاستقلال المحدود من البنك المركزي تقدم الوساطة المالية. وقد أثرت القروض على الأطراف ذات الصلة والإقراض الموجه، لا سيما في القطاع الزراعي والمرافق الصناعية والشركات الكبيرة المملوكة للدولة، سلباً على ربحية القطاع المصرفي على مدى السنوات الخمس الماضية حيث بلغت نسبة العائد على الأصول -4.4٪ (IMF. 2015.). وزادت القروض غير المتعثرة بمقدار 3.3 مرات، من 7.5٪ في عام 2010 إلى 25.1٪ في عام 2015، مما أدى إلى تآكل جودة الأصول (Non-performing loans). تبعا لذلك، انخفضت نسبة كفاية رأس المال من 24.5 ٪ في عام 2010 إلى 12 ٪ اعتبارا من نهاية عام 2014، وهو الحد الأدنى المقرر لبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر في طاجيكستان (Capital adequacy ratio). وكان

التدخل الإداري، إلى جانب البنوك الضعيفة لحوكمة الشركات والقدرة على إدارة المخاطر، يشكلان قدرا كبيرا من الائتمان والسيولة، ومخاطر النزاهة للقطاع.

من الأسباب الرئيسية الأخرى لتدهور القطاع المصرفي هو التدخل الإداري في عمليات الإقراض، مما حد من استقلالية البنك المركزي وأضعف فعالية المؤسسات المالية في إدارة مخاطرها. ضعف حوكمة الشركات داخل البنوك، إلى جانب القدرة المحدودة على إدارة المخاطر، جعل القطاع المصرفي أكثر عرضة لمخاطر الائتمان والسيولة، وزاد من مخاطر النزاهة التي تواجهها هذه المؤسسات. وأيضا انخفاض نسبة كفاية رأس المال يعكس تراجع قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وحماية المودعين، ويزيد من تعرضها للأزمات المالية. بدون إعادة هيكلة جذرية لتحسين حوكمة الشركات، وزيادة الشفافية، وتعزيز إدارة المخاطر، سيظل القطاع المصرفي الطاجيكي عرضة لمزيد من التدهور. وبالتالي، فإن تعزيز الحوكمة وتطبيق سياسات نقدية أكثر استقلالية أمران حاسمان لضمان استقرار النظام المالي في طاجيكستان وتحسين قدرته على تقديم وساطة مالية فعالة. ويحتاج القطاع المصرفي في طاجيكستان إلى إصلاحات شاملة، بما في ذلك تحسين استقلالية البنك المركزي لتقليل التدخل الحكومي في عمليات الإقراض، وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر ورفع معايير الحوكمة داخل البنوك. كما يجب على الحكومة تعزيز بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين نظام الحوافز للبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر لتقديم قروض أكثر استدامة ومربحة على المدى الطويل.

2.1.8 ضعف الثقة العامة وارتفاع قيمة الدولار والممتلكات النقدية إلى تفاقم تطور القطاع المالي.

لقد أدى تقلب معدل التضخم المرتفع وتراجعان رئيسيان في قيمة العملة في عامي 2009 و 2012 إلى تقويض ثقة الجمهور في شركة 9ساماني الطاجيكية بشكل كبير (Inflation rate averaged 7.2% in 2009-2013). في نهاية عام 2014، كانت الودائع المصرفية 1.3 مليار دولار مكافئ، ثلثاها كانت قصيرة الأجل (حتى عام واحد) ومقومة بالعملة الأجنبية، مما يعرض البنوك لمخاطر عدم مطابقة الأصول والمخاطر (تينور) ومخاطر الصرف الأجنبي. وهذا يعزز الإقراض بالعملة الأجنبية، مما يخلق مخاطر على الأسر والشركات التي لا

تربح العملة الأجنبية، وأدى عدم اختبار نظام التأمين على الودائع الجديد وفشلان كبيران في البنوك منذ الاستقلال إلى إجبار الأسر على الإبقاء على مدخراتها في صورة نقدية وزيادة انعدام الثقة في القطاع المصرفي. لا يتم نقل التدفقات الكبيرة من التحويلات (التي تمثل 42٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014) وحفظها في القطاع المصرفي. يُقدَّر أن 2٪ فقط من التحويلات المالية تُودع لدى البنوك. The Law on Insurance of Individual Deposits)، (According to NBT) عدم وجود ثقة الجمهور في بشكل النظام المالي تهديداً حقيقياً لتعميقه وتوسعه، لأنه يحرم نظام دعم التمويل المطلوب لتطويره واستقراره. ولذلك، فإن تطوير البنية التحتية المالية، وتحديث نظام المعاملات المضمونة، وتطبيق التاريخ الائتماني من مكتبين جديدين مؤسسين مؤخرا، إلى جانب التحسينات في خدمات العملاء، هما أمران حاسمان.

تحليل الوضع المالي والاقتصادي في طاجيكستان، كما يظهر من هذه المعطيات، يكشف عن تأثير التضخم المرتفع وتقلبات العملة على ثقة الجمهور بالنظام المالي، وهو عنصر حاسم لفهم التحديات التي تواجه القطاع المالي. في الفترة بين 2009 و2013، بلغ معدل التضخم 7.2٪، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للأفراد والشركات، وزيادة المخاطر المرتبطة بالاستثمار والادخار. هذه التقلبات أثرت سلبًا على ثقة الجمهور في العملة المحلية والنظام المالي بشكل عام، مما جعل الناس يحجمون عن إيداع أموالهم في البنوك ويفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم نقدًا.

إلى جانب ذلك، فإن الودائع المصرفية القصيرة الأجل، التي شكلت ثلثي إجمالي الودائع في عام 2014، زادت من تعقيدات الوضع. هذه الودائع، معظمها مقوم بالعملة الأجنبية، تعرّض البنوك لمخاطر عدم التطابق بين الأصول والالتزامات، وهو ما يُعرف بمخاطر الفجوة الزمنية، بالإضافة إلى مخاطر الصرف الأجنبي. هذه المخاطر تتفاقم عندما تكون القروض مقومة بعملات أجنبية في حين أن دخل الأفراد والشركات يأتي بالعملة المحلية، مما يزيد من احتمالية التعثر في السداد نتيجة لتقلبات سعر الصرف. أحد أكبر التحديات في هذا السياق هو عدم اختبار نظام التأمين على الودائع، حيث لم يواجه هذا النظام أزمات حقيقية منذ إنشائه. علاوة على ذلك، فإن فشلين كبيرين للبنوك منذ الاستقلال ساهما في تعزيز انعدام الثقة في النظام

المصرفي، مما دفع الكثير من الأسر إلى الاحتفاظ بمدخراتها نقدًا خارج النظام المالي. هذه الظاهرة تؤثر سلبًا على عمق السوق المالية، حيث تظل التدفقات المالية والتحويلات، التي تشكل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي (42٪ في عام 2014)، خارج النظام المالي الرسمي. بناءً على هذه المعطيات، يمكن القول إن غياب الثقة بالنظام المالي يعد تهديدًا حقيقيًا لتعميق هذا القطاع وتوسيعه. بدون الثقة، سيظل النظام المالي غير قادر على جذب المدخرات والتحويلات المالية اللازمة لدعمه، مما يعوق النمو الاقتصادي ويزيد من هشاشة النظام المالي. لتجاوز هذه التحديات، يجب التركيز على تطوير البنية التحتية المالية، وتحديث نظم المعاملات المضمونة وتوسيع نظام الائتمان عبر مكتبين جديدين، إلى جانب تحسين خدمات العملاء. هذا من شأنه أن يعزز الشفافية ويعيد بناء الثقة بين الجمهور والنظام المصرفي، مما يساهم في استعادة التدفقات النقدية إلى النظام المالي ودعم استقراره ونموه.

2.1.9 افتقار القطاع الفرعي للتمويل الأصغر إلى الوصول إلى رأس المال.

يعتبر قطاع مؤسسات التمويل الأصغر قويًا نسبيًا في طاجيكستان حيث تم دعمه من قبل المستثمرين الدوليين والدعم التنظيمي المتواصل من الجهات المانحة، والذي بدأه بنك التنمية الآسيوي في عام 2001. وكانت مؤسسات التمويل الأصغر حاسمة في تلبية الاحتياجات التمويلية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض، ولكن تواصلها محدود. يعد الوصول إلى رأس المال هو التحدي الرئيسي لقطاع مؤسسات التمويل الأصغر، حيث تعتمد معظم مؤسسات التمويل الأصغر النشطة على تمويل الجهات المانحة مقومة بالعملة الأجنبية، مما يزيد من تعرضهم لمخاطر صرف العملات الأجنبية. لقد حققت ثلاث مؤسسات للتمويل الأصغر قوة مالية قوية، حيث تخطط إحدى مؤسسات التمويل الأصغر (Imon International) للحصول على ترخيص مصرفي. وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر منتجات مالية محدودة، مما يؤثر على ربحيتها والاعتماد المفرط على عدد قليل من المنتجات – قروض التمويل الأصغر وعمليات الفوركس.

قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في طاجيكستان يُعد من القطاعات المهمة التي تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الشمول المالي وتلبية الاحتياجات التمويلية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض.

منذ عام 2001، حصل هذا القطاع على دعم كبير من المستثمرين الدوليين والجهات المانحة، بما في ذلك دعم بنك التنمية الآسيوي، مما ساهم في توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات لتقديم الخدمات المالية للفئات المستهدفة. رغم أن مؤسسات التمويل الأصغر تمكنت من تحقيق تأثير إيجابي ملموس على حياة الأفراد في المجتمعات الطاجيكية الفقيرة، إلا أن القطاع يواجه تحديات هيكلية أساسية تعوق قدرته على النمو والاستدامة المالية على المدى الطويل. وأحد أكبر التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر في طاجيكستان هو الوصول المحدود إلى رأس المال. يعتمد العديد من هذه المؤسسات بشكل كبير على التمويل الخارجي، الذي يكون غالبًا مقومًا بالعملة الأجنبية. هذا الاعتماد يجعل مؤسسات التمويل الأصغر عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وهو ما قد ينعكس سلبًا على استقرارها المالي ويزيد من تكلفة التمويل على العملاء. هذه المخاطر المرتبطة بالعملة تزيد من احتمالية تعرض هذه المؤسسات للاضطرابات المالية في حال حدوث تقلبات حادة في قيمة العملة المحلية، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تقديم قروض مستدامة وبأسعار فائدة معقولة.

علاوة على ذلك، يشكل التنوع المحدود في المنتجات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر تحديًا إضافيًا. تقتصر هذه المؤسسات عادة على تقديم قروض التمويل الأصغر وبعض الخدمات المرتبطة بسوق العملات الأجنبية، مما يحد من قدرتها على تلبية احتياجات السوق المتنوعة. إن الاعتماد المفرط على عدد قليل من المنتجات المالية يجعل هذه المؤسسات أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية وتغيرات الطلب في السوق. وبالتالي، يؤدي هذا القصور في التنوع إلى تقليل قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تحسين الربحية وتحقيق الاستدامة المالية، مما يعوق تطورها ونموها في المستقبل. ورغم هذه التحديات، هناك مؤشرات إيجابية على تحسن القوة المالية لبعض مؤسسات التمويل الأصغر في طاجيكستان. على سبيل المثال، تسعى إحدى هذه المؤسسات، وهيImon International ، إلى الحصول على ترخيص مصرفي، مما يشير إلى إمكانية توسيع نطاق الخدمات المالية التي تقدمها هذه المؤسسة. هذا التحول من

شأنه أن يُسهم في تحسين الربحية والاستقرار المالي من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل. بالنظر إلى هذه المعطيات، يمكن القول إن تطوير قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في طاجيكستان يعتمد بشكل كبير على قدرة هذه المؤسسات على تنويع منتجاتها المالية، وتعزيز قدرتها على مواجهة مخاطر العملة، والعمل على تعزيز استقلالها المالي بعيدًا عن الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين البنية التحتية المالية وزيادة الشفافية في العمليات المالية يعدان عاملين حاسمين لتحقيق نمو مستدام في هذا القطاع.

2.1.10 التحديات التي تواجه صناعة التأمين في طاجيكستان

على الرغم من النمو السريع الأخير، لا تزال صناعة التأمين متخلفة، ومركزة بدرجة عالية، مع نقص التمويل. وكانت صناعة التأمين في طاجيكستان صغيرة للغاية من حيث الحجم والأهمية. بلغ تغلغل التأمين 0.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، مقارنة بمتوسط الأسواق الناشئة البالغ 12.3٪، ساعد إدخال خطوط التأمين الإلزامية على تطوير السوق. (Supervision of the insurance industry) 13 تمثل منتجات التأمين الإلزامية الـ 16 حوالي 75٪ من إجمالي محفظة التأمين. من بين 16 شركة تأمين، هناك اثنتان تملكهما الدولة وتسيطران على السوق بنسبة 75٪ من تغطية السوق. هيمنة هذه الدولة، بالإضافة إلى التشوهات الضريبية، يعوق تنمية القطاع. هناك حاجة إلى تطوير التأمين الأصغر لحماية الفقراء من المخاطر (مثل الحوادث والمرض والوفيات في الأسرة والكوارث)، لا سيما في الاقتصاد غير الرسمي. يحتاج السكان ذو الدخل المنخفض ذوي الخبرة والمعرفة المحدودة في مجال التأمين إلى تعليم مالي لفهم واستخدام مثل هذه المنتجات. وسيؤدي خفض ملكية الدولة وتحريك إشراف القطاع بعيداً عن الحكومة إلى تنظيم مالي مستقل ومستقر إلى تعزيز المنافسة وتشجيع تطوير السوق. (The Law of the Republic of Tajikistan).

أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في تطوير سوق التأمين مؤخرًا هو إدخال خطوط التأمين الإلزامية، التي أصبحت تمثل 75٪ من إجمالي محفظة التأمين في البلاد. هذه المنتجات التأمينية الإلزامية ضرورية لحماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر المالية، ولكن اعتماد السوق

بشكل كبير على هذا النوع من التأمين يعكس ضعف التنوع في المنتجات التأمينية المتاحة. إضافة إلى ذلك، هيمنة شركات التأمين الحكومية على السوق تشكل عقبة أمام تطوير القطاع، حيث تسيطر شركتان مملوكتان للدولة على 75٪ من السوق. هذه الهيمنة تعيق ظهور شركات تأمين خاصة، مما يقلل من مستوى المنافسة الضرورية لتطوير السوق وتحفيز الابتكار في المنتجات التأمينية. من العوامل الأخرى التي تعرقل نمو صناعة التأمين في طاجيكستان التشوهات الضريبية التي تزيد من تكلفة العمليات المالية وتحد من ربحية شركات التأمين. في ظل هذه التحديات، هناك حاجة ماسة إلى تطوير التأمين الأصغر، الذي يمكن أن يلعب دورًا حيويًا في حماية الفقراء وذوي الدخل المنخفض من المخاطر المختلفة مثل الحوادث، المرض، الكوارث، والوفيات في الأسرة. الاقتصاد غير الرسمي في طاجيكستان يمثل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، ما يعني أن العديد من الأفراد ليس لديهم تغطية تأمينية ضد هذه المخاطر، مما يعزز الحاجة إلى تعزيز هذا النوع من التأمين. كما أن نقص الوعي المالي بين السكان ذوي الدخل المنخفض يمثل عائقًا إضافيًا. لا يمتلك هؤلاء الأفراد المعرفة الكافية عن أهمية التأمين وكيفية الاستفادة منه، مما يجعل التعليم المالي أمرًا حاسمًا لتعزيز فهم الناس لهذا القطاع وزيادة استخدام المنتجات التأمينية. في ضوء هذه العوامل، فإن تقليص ملكية الدولة في شركات التأمين وتحسين نظام الإشراف على القطاع ليكون مستقلاً عن الحكومة يعتبران من الخطوات الأساسية لتطوير سوق التأمين. ذلك سيؤدي إلى تنظيم مالي أكثر استقرارًا، ويعزز من التنافسية في السوق، مما يتيح لشركات التأمين تقديم منتجات وخدمات متنوعة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

2.1.11 التأجير محدود

إن صناعة التأجير صغيرة للغاية. وقد تراجعت محفظة التأجير، التي بلغت ذروتها عند 6.7 مليون دولار في عام 2007، لتصل إلى 0.62 مليون دولار في عام 2010، وهو ما يمثل أقل من 0.1٪ من قروض القطاع المصرفي غير المسددة. هناك تسع شركات تأجير مسجلة، والتي توفر أساسا تأجير المعدات الزراعية والصناعية. في عام 2012، ألغت الحكومة الضرائب

المزدوجة والرسوم الجمركية على المعدات المشتراة، مما ساعد على تعزيز عمليات التأجير. وكان نمو الإيجار مقيَّدا بسبب عدم الوصول إلى رأس المال طويل الأجل.

يمكن تحليل تراجع قطاع التأجير في السياق الاقتصادي الأوسع من خلال النظر إلى عدة عوامل مؤثرة. أولاً، عدم الوصول إلى رأس المال طويل الأجل هو أحد العوائق الرئيسية التي تعوق نمو هذه الصناعة. تحتاج شركات التأجير إلى تمويل طويل الأجل لتمكينها من شراء المعدات وتأجيرها بفترات سداد طويلة تتناسب مع طبيعة الاستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية، حيث أن هذه المشاريع غالبًا ما تحتاج إلى فترة زمنية أطول لتحقيق العوائد. ثانيًا، التحديات التنظيمية والضريبية كانت من العوامل التي قيدت نمو القطاع في السنوات السابقة. على سبيل المثال، حتى عام 2012 كانت هناك ضرائب مزدوجة ورسوم جمركية على المعدات المشتراة لأغراض التأجير، مما رفع تكاليف التشغيل وأضعف القدرة التنافسية لشركات التأجير. إلغاء هذه الضرائب في 2012 قد ساهم في تحسين بعض الجوانب، لكنه لم يكن كافيًا لتعويض تأثير التراجع الذي شهدته الصناعة بين عامي 2007 و2010. واضا السياسات الحكومية تلعب دورًا مهمًا في دعم أو تقييد نمو صناعة التأجير. إلغاء الضرائب المزدوجة ورسوم الجمارك على المعدات في 2012 كان خطوة إيجابية لتحفيز القطاع. ومع ذلك، نقص السياسات المستدامة التي تدعم الوصول إلى التمويل طويل الأجل كان عائقًا كبيرًا أمام تحقيق نمو مستدام. الصناعة تعتمد على تدفقات رأس المال، وبدون وجود نظام تمويلي مستقر لدعم عمليات الشراء والتأجير، سيظل النمو محدودًا. ولكن على الرغم من هذه التحديات، فإن هناك فرصًا للنمو إذا تم تنفيذ سياسات اقتصادية تسهل الحصول على التمويل طويل الأجل، وتوفير حوافز مالية إضافية لدعم شركات التأجير. القطاعات الزراعية والصناعية في الدول النامية تعتبر مجالات غنية بالفرص لشركات التأجير، خاصة مع الطلب المتزايد على المعدات الحديثة لتحسين الإنتاجية. الدراسات الحديثة تشير إلى أن تطوير صناعة التأجير يمكن أن يساهم في تعزيز الإنتاجية الزراعية والصناعية في الاقتصادات النامية إذا تم توفير التمويل والحوافز المناسبة.

2.1.12 سوق رأس المال غير متطور

يتركز سوق الأوراق المالية على إصدار أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل ذات أسعار فائدة مرتفعة للغاية. وتكون وحدات التخزين هي مزادات صغيرة وغير متوقعة يمكن إلغاؤها في أي وقت. في النظام الحكومي لا يتم تداول الأوراق المالية في السوق الثانوية ولا تقدم مقارنات لسندات الشركات. حتى الآن لم يتم إصدار سندات الشركات باستثناء أسهم راغون، التي تم بيعها قسرا إلى الكيانات القانونية والأفراد من قبل الحكومة لجمع رأس المال لبناء محطة الطاقة المائية راغون. ويصدر بنك NBT كميات صغيرة من شهادات الإيداع التي لا يوجد لها سوق ثانوي. تم تبني قانون سوق رأس المال في عام 2011 والذي يشمل جميع مجالات سوق رأس المال (الاكتتاب والسمسرة والتعامل وإدارة الأصول والودائع والمسؤوليات التنظيمية)، ولكن لم يتم إصدار أية لوائح.

فلذا الاعتماد الكبير على إصدار الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل يعكس ضعف التنويع في السوق المالية. يعتبر هذا الاعتماد مشكلة لعدة أسباب، منها أن هذه الأدوات المالية تجذب المستثمرين بسبب معدلات الفائدة المرتفعة مقارنة بالسندات الأخرى، ما يحد من قدرة الشركات على الدخول في السوق وجذب رأس المال. وبدون وجود سوق ثانوي للأوراق المالية، تكون قدرة هذه الأوراق على جذب استثمارات جديدة محدودة، مما يضعف ديناميكية السوق. و عدم وجود سوق ثانوية للأوراق المالية الحكومية أو لشهادات الإيداع التي يصدرها بنك NBT يعوق من سيولة هذه الأوراق. سوق رأس المال الفعالة تتطلب وجود سوق ثانوية نشطة لتمكين المستثمرين من بيع وشراء الأوراق المالية بسهولة. هذا الغياب يؤدي إلى تقييد سيولة السوق ويحد من فرص التبادل المالي، مما يؤثر سلبًا على جذب الاستثمارات الأجنبية التي تعتمد على القدرة على التحرك بسهولة بين الأصول المختلفة. حتى الآن، لم يتم إصدار سندات شركات باستثناء حالة أسهم راغون، التي تم بيعها قسراً من قبل الحكومة لتمويل محطة الطاقة المائية راغون. هذا النوع من الإصدار القسري يشير إلى ضعف الثقة بين المستثمرين وغياب التطوير الكامل لسوق سندات الشركات. الأسواق المالية تحتاج إلى تنوع في الأدوات المتاحة للمستثمرين، مثل سندات الشركات، لتعزيز الاستثمارات في القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على الديون الحكومية.

وأيضا إطار قانوني غير مكتمل التي تم تبني قانون سوق رأس المال في عام 2011، والذي يشمل جميع الجوانب المتعلقة بسوق رأس المال، مثل الاكتتاب والسمسرة وإدارة الأصول والمسؤوليات التنظيمية. ومع ذلك، لم يتم إصدار أية لوائح تنفيذية لهذا القانون حتى الآن، مما يعطل فعاليته ويؤدي إلى غياب القواعد التنظيمية اللازمة لتشغيل سوق رأس مال متطورة. من الضروري وجود إطار قانوني وتنظيمي قوي لضمان شفافية السوق وحماية المستثمرين وتحفيز تطوير القطاع الخاص. والتحديات الحالية مثل غياب اللوائح وعدم وجود سوق ثانوية تعرقل تطور السوق المالية، ولكن هذه العقبات قد تشكل أيضًا فرصًا للإصلاح والتطوير. على سبيل المثال، تحسين الإطار القانوني وإصدار لوائح تنفيذية واضحة يمكن أن يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين، وزيادة الشفافية، وتنويع الأدوات المالية المتاحة في السوق. كما أن تطوير سوق سندات الشركات سيساعد في تقليل الاعتماد على الدين الحكومي ويعزز من النمو الاقتصادي الشامل. هذه المناقشات تؤكد أن إصلاح السوق المالية، خاصة فيما يتعلق بإنشاء سوق ثانوية فعالة وتطوير إطار قانوني شامل، يعتبر حاسمًا لتحقيق استدامة واستقرار مالي طويل الأجل في أي اقتصاد ناشئ.

2.1.13 حاجة التنظيم والإشراف إلى مزيد من التعزيز.

لقد حققت طاجيكستان تقدمًا جيدًا في تطوير التنظيم والإشراف. ومع ذلك، لا يزال الإشراف قائمًا أساسًا على الامتثال، مع التركيز القليل على الإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر. يجب تعزيز اللوائح التنظيمية والإدارة لتحسين إدارة الائتمان والسوق والتشغيل والتركيز ومعدلات الفائدة ومخاطر السيولة، بالإضافة إلى تحسين إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية. إن توحيد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأدوات تقييم المخاطر الأكثر تقدمًا، واختبار الضغط وأدوات إدارة الأزمات هي من بين الإجراءات الأساسية التي يجب إدخالها على الفور. يركز الإشراف القائم على الامتثال على ضمان أن المؤسسات المالية تلتزم باللوائح والتعليمات، ولكن هذا الإشراف يغفل أهمية الإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر الفعالة. في بيئة مالية متقلبة مثل طاجيكستان، يجب أن تكون المؤسسات المالية قادرة على إدارة المخاطر المتعلقة بالائتمان، السوق، التشغيل، ومخاطر السيولة. فالمخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة والسيولة تعد من أكبر

التحديات التي تواجه النظام المالي في طاجيكستان، خاصة في ظل تقلبات الاقتصاد العالمي وعدم الاستقرار المالي الداخلي. لضمان تطور القطاع المالي في طاجيكستان، يجب تعزيز اللوائح التنظيمية بحيث تشمل أدوات أكثر تقدمًا لإدارة المخاطر وتقديم تقارير مالية دقيقة. إدارة الائتمان بحاجة إلى تحسينات لمواجهة التحديات المرتبطة بارتفاع معدلات القروض المتعثرة، والتي تؤثر على جودة الأصول للمؤسسات المالية. كما يجب تحسين إدارة الشركات من خلال توحيد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهذا يعزز من الشفافية والمصداقية ويجذب المستثمرين الدوليين.

إدخال أدوات تقييم المخاطر المتقدمة مثل اختبار الضغط المالي وأدوات إدارة الأزمات يعد خطوة أساسية لتحسين قدرة المؤسسات المالية على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية. اختبار الضغط المالي هو أداة فعالة لقياس قدرة المؤسسات على تحمل الصدمات المختلفة، مثل الأزمات الاقتصادية أو الارتفاعات المفاجئة في معدلات الفائدة. بدون هذه الأدوات، قد تواجه المؤسسات صعوبة في التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية. من خلال تبني هذه الأدوات وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية، ستتمكن المؤسسات المالية في طاجيكستان من تحسين كفاءة إدارة المخاطر وزيادة قدرتها على التعامل مع المخاطر التشغيلية. إدارة الشركات الجيدة، التي تتطلب تحسين الحوكمة وزيادة الشفافية، تعد عنصرًا حيويًا لضمان استدامة النظام المالي.

لتعزيز الثقة في النظام المالي، ينبغي على طاجيكستان تبني نهج أكثر شمولية في الإشراف، بحيث يتجاوز الامتثال الشكلي إلى بناء نظام مالي متقدم يركز على إدارة المخاطر بفعالية. توحيد المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية، واعتماد نظم إدارة المخاطر المتقدمة، سيعزز من قدرة النظام المالي على الصمود والتوسع، ويضمن استدامة التنمية المالية على المدى الطويل. وفي الختام، فإن الإصلاحات المطلوبة في الإشراف المالي في طاجيكستان لا تقتصر على الالتزام باللوائح فقط، بل تمتد إلى تحسين الهيكل الإداري والرقابي، وتحديث الأدوات المالية والتقنية، لضمان نظام مالي قوي ومستدام.

2.1.14 استراتيجية القطاع الحكومي

تقترح استراتيجية تنمية القطاع المالي في طاجيكستان للفترة 2010-2015 في تعميق النظام المالي من خلال التنمية المتوازنة للقطاع المصرفي والمؤسسات غير المصرفية. وتشمل الإصلاحات الرئيسية (1) تعزيز التنظيم والإشراف بما يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة؛ (2) زيادة الاستقلالية والحكم في بنك طاجيكستان الوطني (NBT)؛ (3) تطوير بيئة تمكينية لتحقيق وفورات طويلة الأجل؛ (4) وضع إطار قانوني قوي للتأمين والتأجير؛ (5) تطوير سوق رأس المال وبرنامج مرجعي للأوراق المالية الحكومية. كما تدرك الحكومة أهمية حماية المستهلك المالية وتحسين محو الأمية المالية. في عام 2008، سنت الحكومة قانون الرهن العقاري الذي حدد آليات جديدة لتمويل المزارع الريفية في تنفيذ خطة عمل استقرار القطاع المالي، وتطويرها بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، وقد حسنت هذه الخطوة جوانب المحاسبة والإمداد للمؤسسات المالية.

بُذلت جهود كبيرة لتحسين القدرة الإشرافية لدى NBT، لا سيما في مجالات الإشراف في الموقع، وإدخال تقارير قوية خارج الموقع، وقدرات تحليل البيانات. وتدعو إستراتيجية تنمية القطاع المالي إلى تعزيز الحوكمة والاستقلالية المالية لـ NBT. كما تدرك الاستراتيجية أيضًا أن NBT يجب أن يمتنع عن تقديم الإقراض التجاري والتعهدات والضمانات المالية المؤسسات التي أضعفت بدرجة كبيرة على ميزانيتها العمومية خلال السنوات الأخيرة.

في عام 2009، وضعت الحكومة إطارًا قانونيًا لتبادل المعلومات المالية، مع افتتاح أول مكتب ائتمان خاص في أبريل 2010. وأصبحت البنوك التجارية الأربعة الكبيرة ذات شبكات الفروع الواسعة، وست مؤسسات للتمويل الأصغر، ورابطة مؤسسات التمويل الأصغر أعضاءً في مكتب الائتمان وتلتزم بتقاسم المعلومات الائتمانية لتسهيل الإقراض الجيد للقطاع الخاص. في عام 2013، بلغت تغطية مكتب الائتمان الخاص 2.1 ٪ من الكبار في عام 2014، اعتمد NBT إطارين تنظيميين جديدين. ودخل قانون الخدمات المصرفية الإلكترونية حيز التنفيذ في يوليو 2014 للمساعدة في توسيع الخدمات المالية المتنقلة والشمول المالي. كما تم

تقديم المبادئ المصرفية الإسلامية من خلال قانون التمويل الإسلامي، الذي تم سنه في أغسطس 2014.(World Bank).

2.1.15 برنامج تجربة ومساعدة قطاع ADB

ويشير تقييم برنامج المساعدة القطرية التابع لإدارة التقييم المستقل إلى 1٪ فقط من قيمة محفظة مشروعات بنك التنمية الآسيوي في طاجيكستان خلال الفترة 1998-2013 إلى القطاع المالي (مقارنة بنسبة 42٪ في قطاع النقل). في قطاع التمويل الأصغر تم الاعتراف بها على أنها ناجحة. على سبيل المثال، برنامج تطوير أنظمة التمويل الأصغر من بنك التنمية الأفريقي، الذي تمت الموافقة عليه في يونيو 2003، وعزز قطاع مؤسسات التمويل الأصغر وحسن الوصول إلى المؤسسات المالية المحلية للادخار والائتمان، وكذلك تعزيز الروابط بين البنوك التجارية المحلية ومؤسسات التمويل الأصغر. كما ساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة دخل المستفيدين المستهدفين. كما تركز مشاريع بنك التنمية الآسيوي المستمر على (1) تحسين القدرة على الشمول المالي الريفي من خلال تبني سياسات مالية مسؤولة ومقاييس أداء محددة للربحية وجودة الأصول والتواصل مع العملاء الريفيين. (2) تعزيز الوصول إلى التمويل من أجل حلول الطاقة الخضراء الذكية؛ و (3) تعزيز التمويل التجاري. (ADB. 2014. Country Assistance Program Evaluation Program).

على مدار فترة CPS، ستستمر تدخلات بنك التنمية الآسيوي في دعم نظام التمويل الأصغر في طاجيكستان لتقديم قروض للأسر المعيشية لمنازل موفرة للطاقة ومناطق صديقة للبيئة وتعزيز مرونة المناخ. وسيقوم بنك التنمية الآسيوي بتعزيز التكنولوجيا المالية للفقراء من خلال تحسين الإطار التنظيمي والإشرافي، وتعزيز قدرة مؤسسات التمويل الأصغر وتعليم العملاء في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. كما سيدعم بنك التنمية الآسيوي جهود الحكومة لتطوير سوق رأس المال وقطاع التأمين. (ADB. 2013. Access to Green Finance).

البرنامج الذي ركز على توسيع الشمول المالي كان له تأثير إيجابي في عدة جوانب. من الناحية الاقتصادية، أدى البرنامج إلى تعزيز قدرة الأفراد على الادخار والحصول على الائتمان،

مما ساهم في تحسين الدخل وزيادة الإنتاجية بين المستفيدين. كذلك، أدى البرنامج إلى تعزيز الروابط بين البنوك التجارية المحلية ومؤسسات التمويل الأصغر، مما جعل هذه المؤسسات أكثر قدرة على تقديم خدمات متقدمة ومتنوعة. من الناحية الاجتماعية، ساهمت هذه البرامج بشكل مباشر في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تمكين النساء في المناطق الريفية، حيث كانت نسبة كبيرة من المستفيدين هم من النساء. هذا التوجه يتماشى مع التزام بنك التنمية الآسيوي بتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا. رغم النجاح الذي حققه التمويل الأصغر، لا تزال هناك تحديات تتعلق بـ إدارة المخاطر وتحسين الإطار التنظيمي. تشير الأدبيات إلى أن التوسع في التمويل الأصغر يجب أن يتزامن مع تعزيز قدرة المؤسسات المالية على إدارة المخاطر المرتبطة بالتوسع السريع في الإقراض. من هنا تأتي أهمية تحسين الإطار التنظيمي والإشرافي، وهو ما يسعى بنك التنمية الآسيوي إلى تحقيقه من خلال دعمه المستمر لتطوير التكنولوجيا المالية وتحسين مستوى الشمول المالي، خصوصًا عبر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

الخطط المستقبلية لبنك التنمية الآسيوي تشمل تعزيز الوصول إلى التمويل الأخضر من خلال دعم حلول الطاقة الذكية والصديقة للبيئة. سيعمل البنك على تعزيز مرونة المناخ عبر تقديم قروض للأسر لشراء منازل موفرة للطاقة. كما سيستمر في تطوير التكنولوجيا المالية التي تستهدف الفقراء، مما يتيح لهم الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكثر سهولة ومرونة. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك إلى دعم جهود الحكومة الطاجيكية في تطوير سوق رأس المال وقطاع التأمين، مما يمكن أن يعزز الاستقرار المالي ويزيد من فرص النمو الاقتصادي في البلاد. يشير هذا التحليل إلى أن تدخلات بنك التنمية الآسيوي في طاجيكستان، خاصة في قطاع التمويل الأصغر، قد حققت تأثيرات إيجابية ملموسة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولكن التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي وإدارة المخاطر لا تزال قائمة. التركيز المستقبلي على التكنولوجيا المالية والشمول المالي في المناطق الريفية يمكن أن يعزز من استدامة هذه النجاحات ويخلق بيئة مالية أكثر استقرارًا ونموًا.

مقارنة دولية في تبني التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: حالة طاجيكستان في ضوء تجارب دولية مختارة

يشكل التمويل الإسلامي أحد البدائل المالية المهمة التي تلبي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في الدول ذات الأغلبية المسلمة، إذ يقدّم حلولًا مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتراعي مبادئ العدالة والتكافل وتقاسم المخاطر. ومع تزايد التوجه العالمي نحو الشمول المالي، سعت العديد من الدول إلى دمج التمويل الإسلامي ضمن منظومتها الاقتصادية، لا سيما لدعم القطاعات الإنتاجية غير المهيكلة. إلا أن مستوى تبني هذه النماذج يختلف بين الدول باختلاف البنية المؤسسية، والإطار التنظيمي، ودرجة الوعي السلوكي لدى الفاعلين الاقتصاديين. وتبرز طاجيكستان كحالة تستدعي التحليل في هذا السياق، بالنظر إلى محدودية انتشار التمويل الإسلامي فيها، رغم ما تتمتع به من مقومات ديموغرافية وثقافية قد تهيئ لهذا النمط من التمويل.

.الإطار التنظيمي والمؤسسي: طاجيكستان مقابل ماليزيا

تُعد **ماليزيا** نموذجًا رائدًا في دمج التمويل الإسلامي ضمن بنيتها المالية، حيث يشكل أكثر من 30% من الأصول المصرفية، وتخضع هذه المؤسسات لرقابة صارمة من قبل البنك المركزي الماليزي وهيئة الرقابة الشرعية .(BNM & SAC) وقد ساهم هذا الإطار المؤسسي المتكامل في تعزيز الثقة في المنتجات الإسلامية وتوسيع استخدامها في قطاعات متعددة، منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما طورت ماليزيا برامج حكومية مثل *Skim Pembiayaan Mikro-i* و*TEKUN Nasional* لتمويل المشروعات الصغيرة عبر أدوات متوافقة مع الشريعة(IFSB, 2023) . في المقابل، لا تزال **طاجيكستان** تفتقر إلى تشريع خاص ينظم التمويل الإسلامي، رغم أن الدستور لا يمنع صراحة التعاملات المتوافقة مع الشريعة. ويُلاحظ أن الجهود المؤسسية لا تزال محدودة ومشتتة، وغالبًا ما يتم تقديم منتجات إسلامية من خلال نوافذ تجريبية أو مبادرات مجتمعية صغيرة غير خاضعة لرقابة شرعية معترف

بها .(IsDB, 2021) ويؤدي هذا الفراغ التنظيمي إلى ضعف في الثقة المجتمعية، وعدم وضوح في آليات التمويل المتاحة.

الوعي السلوكي والتقبل المجتمعي: طاجيكستان مقابل إندونيسيا

تلعب المعرفة والسلوك المالي دورًا محوريًا في تبني أي نمط تمويلي، وخصوصًا التمويل الإسلامي الذي يتطلب فهمًا لمفاهيم مثل الربا، المشاركة في الأرباح والخسائر، والامتثال لمقاصد الشريعة. في **إندونيسيا،** أظهرت دراسة Huda et al. (2020) أن نسبة كبيرة من أصحاب المشروعات الصغيرة لديهم وعي كافٍ بمبادئ التمويل الإسلامي، نتيجة لتكامل الجهود الحكومية والمجتمعية في التثقيف المالي، وإنشاء وحدات تمويل أصغر إسلامية (Baitul Maal wat Tamwil – BMTs) تقدم خدمات مباشرة للمشاريع الناشئة. أما في طاجيكستان، فقد أظهر تقرير البنك الدولي (2022) أن قرابة 75% من أصحاب المشاريع الصغيرة لم يتلقوا أي معلومات أو تدريب حول التمويل الإسلامي، ويعتمدون في قراراتهم التمويلية على التجربة الشخصية أو الممارسات التقليدية. ويرتبط هذا الانخفاض في الوعي السلوكي بغياب برامج وطنية للتثقيف المالي الإسلامي، وكذلك بقصور الجهات الإعلامية والدينية عن توضيح خصائص هذه الأدوات للمجتمع المحلي.

الحوكمة الشرعية والثقة المؤسسية: طاجيكستان مقابل السودان

رغم أن السودان يُعد من أوائل الدول التي طبقت نظامًا مصرفيًا إسلاميًا بالكامل، إلا أن تحديات الحوكمة الشرعية لا تزال حاضرة. فقد أظهرت دراسة Elsayed & Hassan (2022)أن ضعف استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وتداخلها مع الإدارة التنفيذية للبنوك أسهم في تراجع الثقة المجتمعية، وأدى إلى تشكيك بعض رواد الأعمال في مشروعية المنتجات المقدمة. هذا التحدي موجود أيضًا في طاجيكستان، حيث لا توجد هيئات شرعية مستقلة أو معتمدة تشرف على عمليات التمويل الإسلامي، مما يفتح المجال للاجتهادات الفردية، ويؤدي إلى تباين في فهم الشروط والضوابط الشرعية. على الرغم من الاختلافات في السياقات التنظيمية والسلوكية، إلا أن هناك تحديًا مشتركًا يواجه جميع الدول محل المقارنة، وهو محدودية المنتجات

التمويلية الإسلامية المصممة خصيصًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .ففي ماليزيا وإندونيسيا، ورغم التقدم المؤسسي، لا تزال هناك فجوة بين احتياجات رواد الأعمال الشباب والمنتجات المتاحة فعليًا. وتزداد هذه الفجوة اتساعًا في طاجيكستان، حيث لا توجد أي مبادرات رسمية تدعم تطوير أدوات مثل *المرابحة المصغّرة أو* المضاربة الجماعية للمشاريع متناهية الصغر، رغم الحاجة الماسة إليها، خاصة في المناطق الريفية.

تكشف المقارنة الدولية أن تجربة طاجيكستان في تبني التمويل الإسلامي ما زالت في مرحلة التأسيس، وتواجه مجموعة من التحديات البنيوية والمعرفية. فعلى النقيض من تجارب دول مثل ماليزيا أو إندونيسيا، التي استطاعت دمج التمويل الإسلامي ضمن سياساتها الوطنية، تعاني طاجيكستان من غياب التشريع، وانخفاض الوعي السلوكي، وغياب الحوكمة الشرعية. ورغم ذلك، فإن أوجه التشابه في التحديات، مثل محدودية المنتجات، تشير إلى إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تصميم حلول تتناسب مع السياق المحلي الطاجيكي. ويتطلب ذلك تبني إصلاحات تشريعية، وبناء هياكل شرعية مستقلة، وتكثيف جهود التثقيف المالي الإسلامي، لتوفير بيئة أكثر استعدادًا لتبني هذا النمط التمويلي المستدام.

2.6 خلفية عن تمويل الأصغر الاسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان

تُعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحدة من الأدوار الرئيسية والمهمة في تعزيز وتنمية الاقتصاد في طاجيكستان، حيث تلعب هذه المشاريع دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. إذ تُسهم هذه المشاريع بفعالية كبيرة في زيادة فرص العمل المتاحة، مما يُعتبر عاملاً حاسمًا في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد بشكل عام، إذ تساهم في تعزيز شبكة العمل وزيادة دخل الأفراد. فهي لا تُنشئ فقط بنية تحتية ملائمة تتيح للعمل التواصل والتفاعل بشكل مُيسر، بل تقدم أيضًا خدمات ومنتجات متنوعة تُناسب مختلف فئات المجتمع واحتياجاتهم المتعددة. وبجانب ذلك، تُسهم بشكل كبير في توفير مجموعة واسعة ومتنوعة من الفرص الوظيفية، مما يلبي

احتياجات الأفراد المتزايدة في المجتمع، وبالتالي يساهم ذلك بشكل ملحوظ في تحسين مستويات معيشة الناس بشكل عام من خلال توفير دخل مستقر ومتوازن .

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدرًا هامًا لخلق الثروة، حيث تقوم بتوزيع هذه الثروة بشكل أكثر عدالة بين شرائح المجتمع المختلفة، مما يسهم بشكل مباشر في تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. كما أنها تُعتبر ركيزة أساسية في جهود التنمية المستدامة التي تستهدف تحسين جودة الحياة للجميع في شتى المجالات. علاوة على ذلك، تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الدوافع الأساسية التي تساعد بشكل كبير في دفع عجلة نمو الاقتصاد الوطني والاقتصاد الإقليمي، حيث تسهم بفعالية في تعزيز الابتكار ونشر الأفكار الجديدة والمبتكرة التي تعكس متطلبات العصر الحديث. إن هذه المشاريع قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية بطرق مبتكرة وفعّالة، وتعمل على تحقيق تطلعات المجتمع المتزايدة في العصر الحالي من خلال مشاريع متعددة ومتنوعه.

نتيجة لذلك، فإن فهم ودراسة وتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان يُعتبر من الأمور الحيوية والضرورية التي يجب التركيز عليها في الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاقتصادية في المجتمع. لأنه من خلال تطوير هذا القطاع الاقتصادي بشكل مفيد، سيعود ذلك بالفائدة على الجميع، مما يضمن نموًا شاملًا ومستدامًا يدعم تحسين جودة الحياة لجميع المواطنين في جميع جوانب المجتمع. إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستحق اهتمامًا خاصًا، فهي تُعتبر حقًا الدعامة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني. وما يعزز من ذلك هو قدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة والمشاركة بنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يعزز من النمو المستهدف ويخلق بيئة صناعية قوية تدعم المستقبل المشرق والواعد لطاجيكستان .

في هذا السياق، ينبغي أن نؤكد على أهمية توفير الدعم الحكومي والتمويل اللازم لهذه المشاريع. من الضروري أن نضمن استمراريتها ونجاحها على المدى الطويل، فذلك سيساعد في بناء قوى عاملة قوية ومستدامة تُسهم في تحقيق الازدهار والنمو. فبدعم تكامل هذه المشاريع في النظام الاقتصادي، نكون قد وضعنا سُبلًا فعّالة نحو تحقيق معدلات نمو أعلى وتوفير جودة حياة أفضل للمجتمع ككل، مما ينعكس إيجابًا على جميع الأفراد ويلبي تطلعاتهم وأحلامهم

بشكل شامل. إن تعزيز هذا القطاع ودعمه يعتبر بمثابة استثمار مستقبلي يعود بالنفع على الجميع، حيث يعمل على خلق بيئة مهنية تُحقق الأهداف التنموية وتدعم مستقبلًا أفضل لطاجيكستان ولجميع مواطنيها في كل المجالات والتخصصات.

ومن الناحية الأخرى، فالفقر هو التحدي الاساسي الأكبر في هذا القرن. أكثر من ثلاثة مليار إنسان يعيش في هذا العالم في فقر مدقع. وكانت المجتمعات الإسلامية أسوأ بكثير من بقية العالم في مسألة معالجة مشكلة الفق، رغم أن العالم الإسلامي هائل مع أكثر من 1.2 مليار شخص، يمتد من السنغال إلى الفلبين – يتألف من ست مناطق: شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. باستثناء عدد قليل من البلدان في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، هناك مستويات عالية ومرتفعة من الفقر في المناطق الحضرية والريفية في معظم البلدان الإسلامية. وارتبطت مستويات الفقر أيضًا بارتفاع عدم المساواة إلى جانب انخفاض الإنتاجية، Obaidullah2008).

هناك طرق عديدة يتبع لمحاربة هذا الفقر ولكن ريادة الأعمال (Entrepreneurship) هي قوة ديناميكية للنمو الاقتصادي لتحارب الفقر في الاقتصادات الحديثة اليوم. إنها آلية يمكن من خلالها توظيف الإبداع البشري والمهارات والطاقة في نتائج جوهرية لتعزيز رفاهية الإنسان (Bron 2012). وكانت لريادة الأعمال مساهمة كبيرة في إصدار دورة الأعمال (Parker، 2011). فهي العامل الأكثر حيوية في دعم النمو الاقتصادي الإقليمي (Karlsson، 2012). ولقد تساهم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل كبير في التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل لسكان الريف والحضر، وتوفير المرونة والتقدم من خلال ريادة الأعمال. تقدم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مساعدة رائعة في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي، وحقبة الأجور، وتشجيع إرث المؤسسات التجارية، والنتائج المحتملة للوظائف المدفوعة الأجر، والعمالة مدى الحياة، وتحسين قدرات الموارد البشرية، والحد من الفقر، ودفع معيار الالتزام وطريقة الحياة (Quraishi 2012).

كان التمويل الأصغر الاسلامي (IMF) هو أداة قوية للتخفيف من حدة الفقر. وينطوي على توفير الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض الذين يستبعدهم مكانتهم

الاقتصادية المنخفضة من النظم المالية الرسمية. والوصول إلى خدمات مثل الائتمان ورأس المال الاستثماري والمدخرات والتأمين يتم توفير التحويلات فيها على نطاق صغير لتمكين مشاركة من لديهم موارد مالية محدودة للغاية. إن توفير الخدمات المالية للفقراء يساعد على زيادة دخل الأسرة والأمن الاقتصادي وبناء الأصول والحد من الضعف؛ يخلق الطلب على السلع والخدمات الأخرى (خاصة التغذية والتعليم والرعاية الصحية)؛ ويحفز الاقتصادات المحلية.

من خلال توفير التمويل الإسلامي الصغير المناسب يحل العديد من المشاكل ويكسب ثقة المجتمع، الذين يعانون من نقص في الائتمان، من خلال تزويدهم بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فحسب، ولكن أيضًا تزويدهم بمجموعة واسعة من الخدمات مثل المدخرات، وتسهيلات تحويل الأموال والتأمين (Obaidullah, 2008).

في الاقتصاد النامي النموذجي، لا يخدم النظام المالي الرسمي أكثر من عشرين إلى ثلاثين في المائة من السكان. والغالبية العظمى من المستبعدين هم من الفقراء. مع عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، تجد هذه الأسر صعوبة في الحصول عليها الاستفادة من الفرص الاقتصادية، وبناء الأصول، وتمويل تعليم أطفالهم، وحماية أنفسهم من الصدمات المالية. وبالتالي، فإن الاستبعاد المالي يربطهم بدائرة مفرغة من الفقر.

كانت حالات تجارب التمويل الأصغر الإسلامية الناجحة في المجتمعات الإسلامية صغيرة العدد. علاوة على ذلك، لا يتم دمج هذه المؤسسات في النظم المالية الرسمية، مع أبرزها باستثناء إندونيسيا. وفي معظم الحالات، تكون هذه في طبيعة المشاريع التجريبية التي بدأتها الوكالات المانحة الدولية أو الجماعات الدينية أو السياسية. أما حالات ممارسة البنوك الإسلامية، فالتمويل الأصغر أقل. تظهر مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية اختلافات واسعة في النماذج والأدوات والآليات التشغيلية. في حين، من حيث المدى والاختراق والبراعة المالية، فإن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية متخلفة عن نظيراتها التقليدية، إلا أنها تحقق بالتأكيد نتائج أفضل من حيث الثراء والتنوع. بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية المشابهة لمؤسسات التمويل الأصغر التقليدية، فتستخدم التمويل الجماعي كبديل للضمانات، ولديها تركيز عال من النساء المستفيدات وتهدف إلى التخفيف من حدة الفقر بجميع أشكاله.

تقول الدراسة أنه لا توجد تناقضات أساسية في أفضل ممارسات التمويل الأصغر العالمية والمنهج الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر. إنها تسعى إلى عرض النهج الإسلامي على أنه نهج مركب ووجداني متجذر في الأعمال الخيرية، ولكنه يسمح بتكوين الثروة والمشاريع الربحية. والاختلاف سيكون فقط على آليات ونماذج وأدوات النهج الإسلامي على النحو المنصوص عليه في الشريعة المجيدة.

تُعَدُّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان عموداً فقرياً أساسياً لتنمية الاقتصاد الوطني والمحلي على حد سواء. فهي لا تعزز فقط وتدعم النمو الاقتصادي فحسب، بل تُسهم أيضاً بشكل كبير وفعّال في تحقيق التنمية المستدامة التي تسعى لها الدولة، من خلال توفير المزيد من فرص العمل المتنوعة والمتعددة المختلفة، وإيجاد الثروة بشكل مستدام وواعٍ. وتُعَدُّ هذه المشاريع أداة قيمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وفي تحسين الظروف الاقتصادية للسكان المحليين، حيث تلعب دورًا محوريًا في رفع مستوى الحياة، وتوفير الحلول المبتكرة التي تُسهم في تحسين نوعية الحياة بشكل عام وتقديم الخدمات بجودة عالية. علاوة على ذلك، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تسهم بصورة كبيرة في دعم الابتكار التكنولوجي وزيادة القدرة التنافسية في السوق المحلي والعالمي. من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة، فإنها تُساعد بشكل مباشر وملحوظ على تلبية احتياجات المجتمع المتنوعة والمتعددة، مما يُسهم في تعزيز الابتكار وجودة الحياة، ويمنح الأفراد مزيداً من الخيارات والفرص لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم. إن الانخراط الفعّال من قبل هذه المشاريع يُعزز من رضا المواطنين عن الخدمات المتاحة لهم ويُحفزهم على المشاركة في المزيد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة. لذا، فإن فهم الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي تتركه هذه المشاريع الحيوية يُعَدُّ أمراً بالغ الأهمية والحيوية. من خلال ذلك، يمكننا صياغة السياسات والبرامج التي تدعم هذا القطاع الحيوي، وتعزز تطويره وتحسين أدائه بطرق فعّالة، تضمن استدامة ونمو هذا القطاع إلى آفاق جديدة ومثمرة. عبر خلق بيئة ملائمة ومناسبة لهذه المشاريع، يمكننا تعزيز دورها المهم والرئيسي في دعم الاقتصاد الوطني، ورفع مستوى الاعتماد الذاتي بين السكان، وتوفير حلول مبتكرة وجديدة للمشكلات الاقتصادية التي تواجههم بشكل يومي. إن تعزيز هذا القطاع يتطلب الالتزام بالابحاث والدراسات لاستكشاف المزيد من الفرص التي يمكن أن تُسهم في تقديم حلول شاملة تلبي كافة متطلبات الحياة اليومية. كما أنه يساعد

على بناء مستقبل أفضل وأكثر استقرارًا للمجتمع، حيث تعزز هذه المشاريع روح الابتكار والإبداع، وتفتح آفاقًا جديدة للتعاون والتنمية المحلية، مما يساهم في تعزيز روح الانتماء والفاعلية الاجتماعية بين السكان، ويعزز من القدرة التنافسية للدولة ككل، ويُمكِّنها من مواجهة التحديات الاقتصادية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

إن احتياجات الفقراء في البلدان الإسلامية لا تختلف عن الفقراء في المجتمعات الأخرى. وأنهم بحاجة إلى خدمات مالية لأنهم غالبًا ما يواجهون أحداثًا تتطلب إنفاق أموال أكثر مما قد تكون متاحة معهم. يشير الخبراء عمومًا إلى ثلاث فئات رئيسية من هذه الأحداث: أحداث دورة الحياة، والاحتياجات الطارئة، وفرص الاستثمار. تشمل أحداث دورة الحياة تلك الأحداث التي تحدث مرة واحدة في العمر (الولادة والزواج والوفاة وبناء المنزل والشيخوخة) أو الأحداث المتكررة (التعليم والمهرجانات وأوقات الحصاد) التي تواجهها كل أسرة. وتشمل حالات الطوارئ الأزمات الشخصية مثل المرض أو الإصابة أو وفاة عضو يكسب الخبز أو فقدان العمالة والسرقة، وكذلك الكوارث الطبيعية والكوارث مثل الزلازل والفيضانات والمجاعات.

2.6.1 أولا: الدراسة الأولى.

هناك بعض الدراسات ذكرت عن التجارب للتمويل الأصغر الإسلامي مثلا رسالة الماجيستير المقدمة من جميل محمد سلمان خطاطبة، جامعة اليرموك، إربد، 1992 م، بعنوان" التمويل اللاربوي لمؤسسات الصغيرة في الأردن" ولقد هدفت هذه الرسالة إلى إلقاء الضوء على واقع الصناعات الصغيرة في الأردن وآفاق تطويرها في المستقبل والتعرف على إعدادها وهيكلها التوزيعي والصعوبات التي تواجهها، والتطرق لمشكلة التمويل وكيفية معالجتها بالصيغ الإسلامية، وقد افترض الباحث في بحثه أن تطوير قطاع المشروعات الصغيرة في الأردن يتطلب حل مشكلة التمويل وحل معوقاته. ولقد توصل الباحث إلى نتائج أن قطاع المشروعات الصغيرة في الأردن بشكل ما نسنه 94% من عدد المؤسسات الصناعية وأن هذا القطاع يساهم ب 9.6% من إجمالي الناتج القومي كما بشغل 40 % من إجمالي القوى العاملة في قطاع الصناعة، وقد أوضح الباحث في نتائجه أن أهم الصعوبات التي تواجه تطور المشروعات الصغيرة في الأردن هي مشكلة التمويل التي تعود للعديد من الأسباب، أهمها اعتماد مؤسسات التمويل على

الأسلوب الربوي الذي يسبب إحجام نسبة كبيرة من طالبي التمويل من اللجوء إلى مثل هذه المؤسسات لتمويل مشروعاتهم، وقد تطرق الباحث بشكل موجز لعرض أهم مصادر التمويل اللاربوي من وجهة نظره ثم استعرض بعد ذلك خطته لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة عن طريق المصارف الإسلامية والتي استعرضها في ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

1. التركيز على صفي المشاركة والتأجير،
2. اشتراط تقديم المشورة الفنية وعقد الدورات لطالبي التمويل،
3. تسهيل الضمانات المصرفية.

وأهم ما يميز الدراسة 14 التي نقوم عن الدراسة السابقة أننا سنتعرض بشكل أكثر تفصيلا لحل مشكلة التمويل من طريق عرض أهم مصادر التمويل الإسلامية التي من الممكن أن يستفاد منها في تمويل المشروعات الصغيرة وتقييم كفاءة وفاعلية هذه المصادر ومدى ملائها لطبيعة المشروعات الصغيرة إضافة إلى محاولة عرض استراتيجية لتطوير هذه المصادر السلام مع طبيعة المشروعات الصغيرة بما يكفل تحقيق أهداف السامية الخفيفة.

2.6.2 الدراسة الثانية

دراسة مقدمة من منير سليمان الحكيم استكمالا لنيل درجة الماجستر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عمان، 2003 م، بعنوان " دور المصارف الإسلامية في أوائل المشروعات الصغيرة دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل"، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العقود التي تمر بها المصارف الإسلامية والتي تتناسب مع المشروعات الصغيرة وتوضح الفرق بين الصيغ الإسلامية الصيغ الربوبية وبيان مدى أهمية التمويل وفق هذه العقود.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن لجوء المشروعات الصغيرة إلى سد احتياجاتهما التمويلية من خلال الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية أفضل من لجوئها إلى التمويل بالصيغ الربوية التي تقدمها المصارف التجارية وذلك لما يتوفر في الصيغ الإسلامية من الاستقرار والمرونة وتحقيق الأرباح للمشروعات الصغيرة. وأهم ما يميز الدراسة التي نقوم بها عن هذه الدراسة هو أن هذه الدراسة ركزت على أهمية دور العقود الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة بينما الدراسة التي نقوم بها إنما تركز على دراسة مصادر التمويل الإسلامي

مع دراسة دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة باعتباره من أهم مصادر التمويل الاستثماري، وتقيم أهم الصيغ المستخدمة في التمويل ومدى كفاءتها مع التركيز على الصيغ الأكثر ملائمة للمشروعات الصغيرة.

2.6.3 الدراسة الثالثة

ثمة أبحاث ونتائج الملتقى السنوي السادس للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بعنوان " دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (عمان – 27 - 29 2003 / 9) " ومن أهم الدراسات التي عرضت فيه دراسة الأستاذ نبيل أبو ذياب والتي هدفت إلى تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعوقات والمشكلات التي تواجهها. وفي بحث بعنوان "إمكانيات ابتكار الأساليب والأدوات والعمليات الجديدة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة "، مقدم من الدكتور عبد الحميد البعلي حيث يكون من أهم ما استعرض فيه أساليب المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك معوقات وصعوبات تمويل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية للمشروعات الصغيرة وسبل التغلب عليها، وقد بين بعض النماذج التمويلية الأكثر ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2.6.4 دور المصارف الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق.

هناك بحث مقدم من الأستاذ بكر ريحان ولقد بين مدى أهمية تمويل المشروعات الصغيرة إضافة إلى استعراض أكثر الصيغ ملائمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمستخدمة من قبل المصارف الإسلامية وقد حصرها بالمرابحة والمشاركة المناقصة المنتهية بالتمليك والمضاربة والتأجير، ثم استعرض المزايا الاقتصادية والاجتماعية لتمويل المشروعات الصغيرة ثم عرض المخاطر والصعوبات المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة.

2.6.5 ثانيا: الدراسات الأجنبية

من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع المشروعات الصغيرة هي دراسة بعنوان The Role of Islamic Financial Institutions In Financing Micro - Enterprises : Theory And Evidence 2003، By : Habib Ahmed حيث ركزت هذه الدراسة على أن المصارف الإسلامية تستطيع أن تلعب دورا فاعلاً ومؤثراً توليد الثروة والحد من الفقر من خلال تمويلها للمشروعات الصغيرة حيث بينت الدراسة الدور الاجتماعي لطبيعة العقود في المصارف الإسلامية التي من خلالها تستطيع المصارف الإسلامية أن تكون الأفضل في تمويل المشروعات الصغيرة، وبين الباحث أن هناك العديد من البنوك الربوية بدأت تتبع صيغ التمويل الإسلامي في تمويلها للمشروعات الصغيرة. ومن أبرز ما توصل إليه الباحث في البحث هو أن المصرف الإسلامي يستطيع تمويل المشروعات الصغيرة بتكلفة أقل من البنوك الربوية، وبالتالي تستطيع المشروعات الصغيرة تحقيق ربح أعلى عن طريق تحولها من المصارف الإسلامية وأثبت الباحث ذلك عن طريق العديد من المعادلات الرياضية، هذا وقد اعتمد الباحث في بحثه على خبرات من بنك بنجلادش الإسلامي المحدود والبنك الإسلامي للتنمية.

الفصل الثالث

الأدبيات والدراسات السابقة

3.1 التعاريف التشغيلية للمتغيرات

يعرض الجدول التالي التعريفات الرئيسية لمتغيرات هذا البحث:

المتغير	التعاريف التشغيلية	المصدر
الموقف والقصد	الموقف هو مجموعة ثابتة إلى حد ما من المعتقدات والمشاعر والاتجاهات السلوكية حول الأشياء أو المجموعات أو الأحداث أو الرموز ذات الأهمية الاجتماعية. كما أنه اتجاه نفسي يتم التعبير عنه من حيث تفضيل أو كراهية أي كيان.	Vaughan & Hogg (2005). Eagly, & Chaiken. (1993)
النية السلوكية/النية لإدخال التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان.	يصور هذا ما يعتقده عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان حول ما إذا كانوا سيتبنون أو يتحولون للتعامل مع نظام التمويل الأصغر الإسلامي. وبعبارة أخرى، فإنه يصور أيضًا استعداد ورغبة عملاء التمويل الأصغر في دعم إنتاج النظام المالي الصغير المتوافق مع الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، يشير مصطلح النية في هذا البحث إلى مدى احتمالية قيام عميل التمويل الأصغر بأداء سلوك الدعم نحو التحول إلى نظام التمويل الأصغر الإسلامي الكامل في سياق طاجيكستان.	Omar (2015), (1991) Ajzen Janssen,) (2015

المعيار الشخصي	يشير إلى "الضغط الاجتماعي المتصور لأداء السلوك أو عدمه". كما أن تأثير الضغط الاجتماعي المدرك على عملاء التمويل الأصغر لدعم أو عدم دعم التحول إلى التمويل الأصغر الإسلامي الكامل في طاجيكستان بالإضافة إلى ذلك يشير أيضًا إلى مدى اعتقاد عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان بتأثير الاجتماعي (الأسرة والأصدقاء والكليات، ووسائل الإعلام) ستقودهم إلى دعم التحول إلى التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان.	(1991) Ajzen P,188
السيطرة السلوكية المدركة	"يشير إلى السهولة أو الصعوبة المتصورة لأداء السلوك ويفترض أن يعكس التجربة السابقة وكذلك العوائق والعقبات المتوقعة". لقد صورت قدرة عميل التمويل الأصغر على التكيف والتكيف خلال أوقات التحول إلى التمويل الأصغر الإسلامي. علاوة على ذلك، فإنه يشير إلى مدى اعتقاد عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان أن لديهم الموارد والمهارات والمعلومات والقدرة على اعتماد منتج التمويل الأصغر الإسلامي الكامل في طاجيكستان.	(1991) Ajzen
التدين	يُعرّف التدين بأنه "مدى التزام الفرد بالدين الذي يصرح به وتعاليمه، مثل مواقف الفرد وسلوكياته تعكس هذا الالتزام"	(Johnson et al., 2001, p. 25).

	"يقيس إلى أي مدى يؤثر دور الدين على اختيارات الشخص وكذلك أفعاله" يشير التدين في هذه الدراسة إلى تأثير دور الدين لإشراك عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان لدعم سلوك التبني تجاه نظام التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية.	Amin et al., (2011).P, 27
الثقة في مؤسسات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	الثقة تعني الثقة في الابتكار لأسباب مختلفة، مثل مطابقة معتقداتك، وتقديم المزيد من الاستقرار، والمعاملات عادلة ونزيهة وتهتم بالتحسن الاجتماعي إضافة الي ذلك فإن ثقة في هذا الدراسة تعني الثقة في النظام التمويل الصغير والمتوسط في طاجيكستان.	.Misbach et al (2013)
الدخل	يشير الدخل إلى الدور الإيجابي للتمويل الصغير في التخفيف من حدة الفقر، وإعطاء الفرصة للفقراء تحسن وضعهم الاقتصادي. كتب العديد من العلماء أن التمويل الصغير هو أداة جيدة للازدياد في دخل العملاء. ويعود السبب الرئيسي وراء التأثير السلبي للتمويل الصغير على التخفيف من حدة الفقر إلى ضيق الوقت. وكان الوقت ليس كافيًا لتوليد الدخل، أي أن قصر الوقت لا يعطي مساحة للقرض لتوليد المستقبل الإيرادات.	Abiola & Salami (2011)

3.2 الموقف والقصد

الموقف هو مجموعة من المعتقدات والمشاعر والاتجاهات السلوكية المستقرة نسبياً تجاه الأشياء أو المجموعات أو الأحداث أو الرموز التي تحمل أهمية اجتماعية (Vaughan & Hogg، 2005). ويُعتبر أيضًا اتجاهاً نفسياً يُعبّر عنه من خلال تفضيل أو نفور تجاه أي كيان معين (Eagly & Chaiken، 1993). ووفقًا لـ Suki (2010)، فإن الموقف يعكس مدى تقييم الفرد للكيان بوصفه إيجابياً أو سلبياً. وكانت المواقف تساعد في توقع نوايا الناس وسلوكياتهم (Phau & Teah، 2009). وقد ثبت أن المواقف تؤثر على السلوكيات. عندما يُعرض على الأشخاص خيارات مختلفة للاختيار، يختار الأشخاص الخيار الذي له اعتبار أعلى (Arvola و Lähteenmäki و Tuorila، 1999). لقد أثبتت الأدبيات السابقة أن الموقف يؤثر على اختيار المنتجات أو الخدمات (جمال وأحمد، 2007؛ طيب ورامية ورزاق، 2008). والأدبيات على الموقف والنية واسعة للغاية حيث تصور تأثيره القوي على النية السلوكية. لم يتم إجراء الدراسات فقط في سياق الخدمات المالية الإسلامية، ولكن فيما يتعلق بدمج التكنولوجيا وسلوك المستهلك العام أيضًا. قد أبلغ علي وجاما (2016) عن تأثير الموقف على النية في سياق التأمين الإسلامي. وجادل Md Husin و Wahyuni and Arifin (2016) Rehman (2013) حول أهمية المواقف من النية في سياق الخدمات المصرفية الإسلامية. ناقش جوبي ورامية (2007) الموقف والنوايا فيما يتعلق بالتجارة عبر الإنترنت؛ كما جادل راميا وسوكي (2006) حول أهمية الموقف والنية في دمج التكنولوجيا في مناهج التعلم. لذلك، على أساس الأدلة السابقة، يمكن القول إن الموقف الأقوى يؤدي إلى أقوى نوايا سلوكية للشراء. ومع ذلك، فقد وجدت بعض الدراسات علاقة سلبية بين الموقف والنوايا السلوكية (الجابري، عثمان، ونيك مات، 2012) في سياق فحص سرطان الثدي. Armitage (2005) في سياق النشاط البدني؛ عمر (2007) في سياق التأمين على الحياة. تقدم مراجعة الأدبيات الموجودة توجيهات لمزيد من الاستكشاف لهذه الظاهرة في سياق المصرفية الإسلامية. لهذا الغرض، تم افتراض أنه على النحو التالي:

H1: الموقف يؤثر بشكل إيجابي على نية اعتماد التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

3.3 المعايير الاجتماعية (SN)

تعد القاعدة الاجتماعية أحد العوامل الهامة التي تؤثر إيجابيا على قرار التعامل مع المنتج، حيث يعتمد هذا القرار على البيئة التي يثق بها الأشخاص، مثل الأصدقاء المقربين والأسرة والزملاء، والعوامل الأخرى ذات الصلة مثل المعتقدات والثقافات الدينية. ومع ذلك، فقد تم استخدام القاعدة الاجتماعية لفترة طويلة كأداة هامة تؤثر على نية اتخاذ قرار ما. ومن الناحية التاريخية، تم اقتراح القواعد الاجتماعية كنهج من قبل بيركنز وبيركوفيتش (1986) في تحليل أنماط استخدام الكحول للطلاب. علاوة على ذلك، وفقًا لبيركويتز (1997)، يمكن استخدام نظرية الأعراف الاجتماعية لتطوير التدخلات با01 لتركيز على مستويات الوقاية الثلاثة المحددة وهي"عالمية وانتقائية ومعينة".

وبالمثل، يشير استخدام التأثير الاجتماعي في الدراسة إلى القاعدة الاجتماعية أو الضغط المعياري، والذي يُعرَّف بأنه إمكانية تأثير الشخص على الآخرين في فعل شيء ما. وقد أظهرت النتائج أن العوامل الاجتماعية لها تأثير إيجابي وهام على نية استخدام التمويل الإسلامي المصغر. باستخدام المعايير الاجتماعية، دعم البحث السابق أيضًا هذه النتائج (Wahyuni، 2012). وبالمثل، وفقًا لمحمد جميل ومحمد عزمي (2013)، فيما يخص ابتكار العميل ونيته في تبني الخدمات المصرفية الإسلامية في نيجيريا، خلصا إلى أن القاعدة الاجتماعية تؤثر على تبني المصرفية الإسلامية في نيجيريا لذلك، تشير القاعدة الاجتماعية إلى احتمالية أن يفكر الشخص في أن معظم الأشخاص المهمين له يفكرون في أنه يجب عليه أو لا ينبغي له القيام بذلك السلوك. ومع ذلك، يتماشى هذا مع الدراسة التي أجراها Tan and Chua (1986)، والتي وجدت أن العملاء السنغافوريين لم يختاروا الموقع المناسب كعامل أساسي في اختيارهم للخدمات المصرفية. ومع ذلك، بالنسبة لعملاء سنغافورة، كان للعامل الاجتماعي مثل الأسرة والأصدقاء التأثير الأقوى على قراراتهم في اختيار المؤسسات المالية. بناءً على ذلك، استنتج تان وتشوا (1986) أن التفاعل الأكثر حميمية وتوثيقًا مع موظفي البنك يعتبر أكثر أهمية من قبل العملاء السنغافوريين. هذه النتيجة موازية لفلسفة الثقافة الشرقية التي تؤكد على الروابط الاجتماعية والعائلية (سلامات وعبد القادر، 2012). وأيضا

كلما زاد إدراك الشخص أن الآخرين المهمين بالنسبة له يعتقدون أنه يجب عليه/لا ينبغي له اتخاذ قرار ما، كلما زاد احتمال أن ينوي القيام به. في الوقت نفسه، تلعب المعتقدات دورًا حاسمًا في التأثير على قرار التبني (Echchabi & Nafiu، 2012).

لذلك، فإن القاعدة الاجتماعية هي عامل مهم يمكن أن يفسر نية تبني التمويل الإسلامي المصغر بين غالبية المجتمع الإسلامي. وبالتالي، يظهر دور القاعدة الاجتماعية حين تأثر أفراد الدائرة الاجتماعية للفرد به، مثل الأصدقاء المقربين والزملاء والأسرة والخلفية الاجتماعية والدينية والثقافات. يتوافق هذا الاكتشاف مع الدراسات السابقة (Bonne et al.، 2007؛ Taib et al.، 2008). وعليه، فإن النتائج المستخلصة من الدراسات التجريبية المذكورة أعلاه تدعم تأثير العامل الاجتماعي على نية تبني المنتجات المالية الإسلامية مثل التمويل العقاري الإسلامي (عالم، جانور، زاناريا، ويل، وأحسن، 2012؛ أمين وآخرون، 2013؛ إسماعيل، عزمي & Thurasamy، 2014؛ عبد العزيز وآخرون، 2015)، التمويل الشخصي الإسلامي (أمين وآخرون، 2011)، بطاقات الائتمان الإسلامية (جمشيدي، حسين، جعفريان ولاي وان 2014)، التأمين الإسلامي (رحيم وأمين، 2011)، الخدمات المصرفية الإسلامية للهاتف المحمول (Sun et al. 2011)، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت مع أحد البنوك الإسلامية (أمين، 2007).

H2 :المعايير الاجتماعية يؤثر بشكل إيجابي على نية اعتماد التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

3.4 التدين

ينظر الإسلام إلى التدين على أنه إيمان (إيمان) وممارسة (عمل) وعبادة (عبادة) ويعتبر التدين "نظامًا منظمًا من المعتقدات والعادات والرموز والطقوس، تم تصميمه لهدفين – أولاً، أن يكون قريبًا من الله، الحقيقة/الحقيقة المطلقة أو قوة أعلى؛ لفهم أفضل لعلاقات المرء ومسؤولياته تجاه الآخرين في العيش معًا في المجتمع (عثمان، هتاي، ومحمد، 2012). لقد ناقش بعض الباحثين المفهوم الديني باعتباره هيكلًا متعدد الأوجه يؤثر على المعتقدات والهويات وأنماط الحياة (Sun، Goh، Fam، Xue &، 2012). في هذه الدراسة، يعني التدين "الإيمان بالله وكتدبير لمسلم كم هو متابعته لمعتقداته وقيمه وممارساته اليومية لمعرفة تأثير التدين على معدل تبني البنوك

الإسلامية. في هذه الدراسة، يعني التدين "لفحص مستوى الممارسة الدينية للعملاء." يفترض الدين أن يؤثر بشكل كبير على المعتقدات الأخلاقية، وهذا في حد ذاته سوف يتأثر في الإجراءات والالتزامات اليومية للمستهلك (أحمد، رحمان، سيمان، وعلي، 2008) وخلص البحث إلى أن التدين كان محددًا مهمًا للمثالية والنسبية ومنذ المثالية والنسبية تحدد المعتقدات الأخلاقية للمستهلك. ومن ثم، يُنظر إلى التدين كمحدد غير مباشر مهم للمعتقدات الأخلاقية للمستهلكين (Vitell & Paolillo، 2003). يمكن أن يؤدي النقص في الخلفية الدينية الرسمية في التعاليم الإسلامية إلى انخفاض المعتقدات الدينية، ونقص الوعي والمعرفة بالمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، وكذلك إلى رعاية المصرفية الإسلامية فقط (Ahmad et al.، 2008). بالإضافة إلى ذلك، أثر التعليم والنضج الديني الرسمي للمسلمين في الغالب على التدين (Ahmad et al.، 2008).

يمكن لجذب العملاء الأتقياء والمتدينين الذين يهتمون فقط بإسلامية المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية أن ينظروا في استراتيجيات التسويق للمصارف الإسلامية. نظرًا لوجود معايير مختلفة للعملاء أثناء اختيار بنكهم المثالي، يحتاج البنك الإسلامي إلى تحسين جودة الخدمة، والتي أصبحت الآن عاملاً مهمًا في نجاح المنافسة التنظيمية. باختصار، لا يمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد فقط على الامتثال للمنتجات والخدمات في الشريعة الإسلامية، وينبغي أن تكون قادرة على المنافسة في الصناعة المصرفية وخاصة في البلدان ذات النظم المصرفية المزدوجة (وجدي دسوقي وإيرواني عبد الله، 2016).

وقد أجرى هارون وأب راشد وحامد (2015) بحثًا لتحديد العوامل التي تؤثر على معرفة المنتج لموظفي البنوك الإسلامية ووجدوا ارتباطًا إيجابيًا كبيرًا بين معرفة المنتج والمبادئ الأساسية التي يتبعها التدين والتصورات والتدريب. كما أشار أحمد وآخرون (2008) إلى أن مستوى التدين لدى المسلمين يختلف اختلافًا كبيرًا من فرد لآخر ويؤثر على نيته في اختيار البنوك الإسلامية كبنكه الرئيسي. وفقا لنتائجهم حول اختيار البنك، كان توفر أجهزة الصراف الآلي العامل الأكثر أهمية. على هذا النحو، يجب أن يركز المصرفيون الإسلاميون على توسيع وتحسين خدماتهم الإلكترونية لجذب المزيد من العملاء.

وأجرى جيرارد وكونينغهام (1997) بحثًا حول المصرفية الإسلامية في سنغافورة ووجدوا أن العملاء المسلمين يختارون إيداع أموالهم في البنوك الإسلامية بسبب عامل التدين. دراسة أخرى قام بها ناصر وآخرون. (1999) في الأردن أفاد بأن العاملان الرئيسيان اللذان حفزا العملاء على استخدام خدمات البنوك الإسلامية هما صورة البنك وسمعته والمعتقدات الدينية. علاوة على ذلك، أشار غالبية العملاء (70٪) إلى الأسباب الدينية كعامل للتعامل مع البنوك (Naser et al.، 1999). وفي الوقت نفسه، كشف كل من Bley and Kuehn (2003)؛ Obeid and Kaabachi (2016) عن العامل الديني كمتنبئ بتبني البنوك الإسلامية في بحثهما، وفي ضوء ما سبق، تم صياغة الفرضية التالية:

H3: هناك علاقة إيجابية بين التدين وسلوك مستهلك تجاه التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

3.5 التحكم السلوكي المدرك (PBC)

يتم تعريف التحكم السلوكي المدرك (PBC)على أنه تصور الفرد لمدى سهولة أوصعوبة تنفيذ السلوك. PBC يشير إلى درجة ذاتية من التحكم في أداء السلوك من أجل نتيجة معينة. ويتم تضمين PBC كمتغير خارجي له تأثير مباشر على السلوك الفعلي ومتغير غير مباشر تأثير على السلوك الفعلي من خلال النوايا. يعتمد التأثير غير المباشر على افتراض أن PBC له آثار تحفيزية للنوايا السلوكية. عندما يعتقد الناس أن لديهم القليل من السيطرة على أداء السلوك بسبب نقص الموارد والفرص المطلوبة، فإن نواياهم في أداء السلوك قد تكون منخفضة حتى إذا كانت لديهم مواقف مواتية و/ أو فيما يتعلق بأداء السلوك.

يشير التحكم السلوكي المدرك إلى "السهولة أو الصعوبة المتصورة لأداء السلوك ويفترض أن يعكس التجربة السابقة وكذلك العوائق والعقبات المتوقعة" (Ajzen & Driver، 1991، p. 188). وتم استخدام التحكم السلوكي المدرك كمتغير في نظرية السلوك المخطط وامتداد للنظرية المنطقية للعمل للتعامل مع القيود في الحالة عندما يكون لدى الناس سيطرة إرادية غير مكتملة على السلوك. يمكن أن يؤثر هذا المتغير على نتائج الأفراد عندما يتحكمون

في معتقداتهم، كما لو كان الشخص يعتقد أن فرصته في الحصول على وظيفة معينة ضحلة جدًا، وهذا يمثل تحكمًا سلوكيًا منخفضًا.

علاوة على ذلك، يتم تحديد السيطرة السلوكية المدركة من قبل البعض على أنها السيطرة على المعتقدات التي يشير إليها إدراك وجود الموارد المطلوبة وفرص أداء سلوك معين (Ajzen، 1991). بشكل عام، تم فحص السيطرة السلوكية المدركة كعامل تنبؤ قوي للنوايا السلوكية كما أكد ذلك فرح (2017) الذي يقترح أن السيطرة السلوكية المدركة لها ارتباط كبير بتغيير النوايا. فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي، أظهرت العديد من الدراسات تأثيرًا كبيرًا للرقابة السلوكية المدركة على نية تبني التمويل الإسلامي (أمين وعبد الرحمن وعبد الرزاق، 2009) (حسين ورحمان، 2016)؛ أمين، رحيم، الرحمن، ورزاق، 2014؛ أمين، رحمان وآخرون، 2014).

في سياق التغيير التنظيمي، تم اختبار العديد من الدراسات دور التحكم السلوكي المدرك في التنبؤ بالنية السلوكية للموظفين، في هذا الصدد، (يانسن، 2015) حددت أن التحكم السلوكي المدرك له تأثير إيجابي وهام على النية السلوكية علاوة على ذلك، ذكر الموظفون (لدعم Wilopo وآخرون، 2016) أن التحكم السلوكي المدرك له تأثير إيجابي وهام على النية السلوكية للموظفين تجاه تغيير المؤسسة من خلال اعتماد التذاكر الإلكترونية. وفي دراسة أيضًا (Jimmieson وآخرون، 2008)، أسست نفس النتيجة التي تعتبر السيطرة السلوكية تأثيرًا إيجابيًا وهامًا على النية السلوكية للموظفين تجاه دعم تغيير المنظمة. لذلك، تقترح هذه الدراسة أن السيطرة السلوكية المتصورة سيكون لها علاقة إيجابية على نية عملاء مؤسسة التمويل الأصغر نحو تبني نظام مصرفي إسلامي وفقًا لسهولة أو صعوبة ملحوظة في أداء السلوك ووجود الموارد والفرص المطلوبة. وبالتالي، تقترح هذه الدراسة الفرضية التالية للاختبار التجريبي:

4H: هناك علاقة إيجابية بين التحكم السلوكي المدرك (PBC) تجاه التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

3.6 الثقة في التمويل الإسلامي الأصغر

كان مفهوم "الثقة" مهمًا في مجال التسويق والترويج للابتكار الجديد على مدى العقد الماضي، ويُنظر إليه كوسيط رئيسي للترويج الموجه للعملاء لمفهوم الرواية (Mcknight &

Chervany، 2002). بالنظر إلى الأدبيات، يتم بناء مفهوم "الثقة" وقياسه بشكل مختلف جدًا اعتمادًا على المجال الذي يتم تطبيقه عليه (Misbach وآخرون، 2013). ومع ذلك، وفقا ل Misbach وآخرون. (2013)، الثقة تعني الثقة في الابتكار لأسباب مختلفة، مثل مطابقة معتقداتك، وتوفير المزيد من الاستقرار، والمعاملات عادلة ونزيهة وتهتم بالتحسن الاجتماعي (Mosch & Prast، 2008). ومع ذلك، وبناءً على دراسة الأدب والأعمال النظرية، يحدد هذا البحث الثقة في سياق الصناعة المصرفية الإسلامية. لذلك، الثقة هي أحد العوامل الهامة التي تؤثر على قرار اعتماد أو رفض المنتج والابتكار الجديد. ومع ذلك، يمكن أن تتخذ الثقة أشكالًا مختلفة في العلاقات المختلفة. ونتيجة لذلك، فإن معنى الثقة في هذا البحث هو الثقة في المصرفية الإسلامية لأنها ترتكز على الشريعة، وأكثر نجاحًا من الناحية المالية، وتعاملاتها مع العملاء أكثر ملاءمة ونزاهة وفي نفس الوقت ذات توجه اجتماعي مثل مساعدة الفقراء بإعطاء الزكاة والوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية الأخرى.

ومع ذلك، فإن الثقة في أنشطة التجارة والاستثمار مهمة للغاية لتجنب عنصر عدم اليقين. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن عملاء المؤسسات المالية هم بالتأكيد مستقلون ولا يمكن التنبؤ بهم بشكل كامل، في حين أن هناك حاجة طبيعية بين المؤسسة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لفهم تصرفات العملاء. من دون الحد من عدم الثقة، لا يمكن للعملاء القيام بالأنشطة التمويلية بثقة تامة. لذلك، الثقة هي واحدة من أكثر طرق الحد من انعدام الأمن فعالية (جيفن، 2000؛ هارت، 1997). علاوة على ذلك، لا يمكن للعملاء من المؤسسات التمويل للمشارع الصغيرة والمتوسطة للاعتماد على أشياء مثل القرب المادي، والمصافحة، وملابس المصرفيين بسبب أهمية الثقة في الصناعة التمويلية، حيث تكون ثقة العملاء هي العامل الرئيسي الذي يؤثر على نمو الصناعة المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى ونية اعتماد نظام مصرفي جديد. لذلك هناك حاجة لأبحاث تسويقية لتحديد الخدمات والأنشطة التمويلية المطلوبة، والمجالات التي تحتاج إلى الثقة كإنشاء رئيسي للعلاقة التي تؤدي إلى التبني (Crosboy et al.، 1990؛ Doney & Cannon، 1997؛ Gefen، 2000 Macintosh & Lockshin، 1997؛ Morgan، 1994؛ Newell et al.، 1998). علاوة على ذلك، لقد حقق الباحثون تجريبيًا من أن ثقة

العملاء لها تأثير على اعتماد منتج جديد، والذي يمكن تعريفه على أنه رغبة العميل المستمرة في الحفاظ على علاقة قيمة مع الصناعة المصرفية (Macintosh & Lockshin، 1997).

ومع ذلك، ذكر Sujana و Roberto (2014) مفهوم الثقة بمعنى أعم يتعلق بالمنظورات النفسية والاجتماعية، وهي الطريقة لفهم الثقة القائمة على المستهلك بشكل أفضل، واقتراح المستهلكين. علاوة على ذلك، فإن الثقة العامة التي تم تحديدها في الأدبيات الحالية هي ذات طبيعة داخلية ومحاولات لشرح العلاقات بين الأعمال مثل التعامل مع المصرفية والمؤسسات التمويلية الإسلامية كسياق لهذه الدراسة. ومع ذلك، يحدد المنظور النفسي الثقة على أنها توقع عام ويتعلق بعلاقات الثقة بين الأشخاص لأنه بدون ثقة لا يمكن التعامل مع النظام المصرفي والتمويلي، حيث يتعلق المنظور الاجتماعي بالثقة العامة ورأس المال الاجتماعي (كرامر، 1999).

لذلك، سيكون من الممكن تشجيع مجموعات مختلفة من عملاء البنوك والمؤسسات المالية على تطبيقها على أنشطتهم المصرفية والتمويلية اليومية وكذلك معاملات الشراء. قد كشفت الدراسة التي قام بها حق ومحمد وسلطانة (2010) أنه تم العثور على صورة ذات أهمية إيجابية للثقة، ويؤدي أعلى مستوى من الثقة إلى تعزيز ولاء العملاء. توضح نتائج دراسة حق ومحمد وسلطانة (2010) أن العملاء المسلمين وغير المسلمين يثقون في البنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر.

في الواقع، تم تحديد الثقة كمتنبئ مقبول على نطاق واسع للتبني في دراسات مختلفة، وأشار العلماء باستمرار إلى أن الثقة تؤثر بشكل إيجابي على اعتماد أنواع مختلفة من الابتكار والمنتجات والخدمات (Gefen، 2000؛ Gholami et al.، 2010؛ Sohail & Shanmugham، 2003؛ Suh & Han، 2003؛ George، 2002؛ Liu & Wu، 2007؛ Jamshidi & Hussin، 2013). لقد بحثوا في دور الثقة في سياق بطاقة الائتمان الإسلامية من وجهة نظر العملاء فيما يتعلق بالأداء وقدرة هذه الخدمة الإسلامية لأن الثقة في بطاقة الائتمان الإسلامية ستمكن من التعرف على هذه الخدمة القائمة

على الشريعة الإسلامية على أنها خدمة مالية يمكن التنبؤ بها وكذلك موثوقة ليس لها أي آثار سلبية على حامليها المحتملين (فرح، زين الدين، وعثمان، 2014).

لذلك، واستناداً إلى الأدبيات المذكورة أعلاه، في هذا البحث معنى الثقة هو أن المستجيبين يثقون في إدخال بنك إسلامي كنظام للشكاوى الساهرة، ونجاح النظام، والعدالة والتعامل العادل مع العملاء ومهتمين بالجانب الاجتماعي المسئولية. وبالتالي، تماشيا مع البحث السابق، يفترض هذا البحث أن:

5H: تأثير إيجابي بين الثقة وموقف لنجاح السلوك للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

3.7 تأثير دخل على نية العملاء للتعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر

كان أول بحث تفصيلي عن الأثر الاقتصادي لبرنامج الائتمان الصغير هو عمل مهاب حسين بنك جرامين عام 4/1983. لاحظ حسين (1988) أن التأثير الأكثر مباشرة لبنك جرامين كان على تراكم رأس المال من قبل الفقراء. وزاد مقدار رأس المال العامل الذي تستخدمه الشركات الأعضاء بمقدار بمعدل ثلاث مرات خلال فترة 27 شهرًا. كان الاستثمار في الأصول الثابتة أعلى بحوالي 2.5 مرة المقترضين الذين تزيد عضويتهم عن ثلاث سنوات عن أولئك الذين انضموا خلال عام نفسه. أشارت الدراسات إلى أن تأثير الدخل الإيجابي كان الأعلى بالنسبة لمن لا يملكون أرضًا على الإطلاق، يليه ملاك الأراضي. وفي دراسة أحدث أجراها البنك الدولي بالتعاون مع بنغلاديش أظهر معهد دراسات التنمية، واستشهد به الهاشمي ومرشد (1997: 223)، أن بنك جرامين ليس فقط "الحد من الفقر وتحسين رفاهية الأسر المشاركة، ولكن أيضًا عزز الأسرة القدرة على الحفاظ على مكاسبهم بمرور الوقت (Hossain1988).

على مدى السنوات القليلة الماضية، تم الاعتراف بشكل متزايد بالتمويل الصغير كعنصر مهم في استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر وزيادة الدخل العملاء. وتواجه الأسر الفقيرة صعوبة في توليد دخل منتظم وكبير للادخار للمستقبل وهي شديدة التأثر بالكساد الاقتصادي والسياسي والمادي. إن انخفاض طفيف في الدخل أو زيادة النفقات يمكن أن يكون لها تأثيرا

كارثيا على مستوى معيشتهم المنخفض بالفعل. ولديهم وصول محدود إلى مرافق الرعاية الصحية؛ معدلات معرفة القراءة والكتابة منخفضة وظروف معيشية سيئة. قد يجبرهم الموت أو المرض أو الحوادث على التصرف في ممتلكاتهم أو بعض الأصول الإنتاجية، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل المستقبلي وسبل العيش الحالية. كما أن تواتر الخسائر أكبر بالنسبة للفقراء؛ يتعرض الكثير بانتظام للكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات) والحرائق والسرقة بوسائل محدودة للتعافي (Patel، 2004؛ Ahmad، 2007؛ Obaidullah، 2008).

ذكر Knight and Farhad (2008) أن التمويل الأصغر يحسن بشكل مباشر نوعية الحياة ويعزز تخفيض الفقر وازدياد الدخل. من خلال الحصول على قروض يصبح العميل يعمل لحسابه الخاص ويحمي نفسه من التهديدات الخارجية بواسطة الحصول على عمل ينشون من خط الفقر وينخفض الفقر. والتمويل الأصغر في المراحل الأولية وفي هذه المراحل لا تعرف معظم الشعوب حقيقة التمويل الأصغر. بعض الناس أخذوا هذا المثال من التمويل الأصغر حيث تكون نتيجة التمويل الأصغر سلبية. والأهم من ذلك أن أمثلة حيث تكون نتيجة التمويل الأصغر أكثر إيجابية ثم سلبية يجب تسليط الضوء عليها بحيث يكون أكثر ويستفيد المزيد من الناس من التمويل الأصغر ويعبرون عن خط الفقر.

أثبت سيبل (2003) من خلال المسح أن التمويل الأصغر هو تلك المادة الكيميائية التي من خلالها جرثومة الفقر يمكن أن يقتل. كما أظهرت الدراسة أن التمويل الأصغر مربح بنفس القدر في الدول الفقيرة كما هو الحال في الدول الغنية البلدان. يرفض المفهوم القائل بأن التمويل الأصغر هو حل فقير للدول الفقيرة. إذا كان بشكل صحيح منظمة ومشرفة، ولديهم إمكانات كبيرة في الحد من الفقر والتنمية، سواء في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية.

ذكر Matovu (2006) أنه بدون شك من الواضح أن التمويل الأصغر يلعب دورًا مهمًا في التخفيف من حدة الفقر، ولكن جزء التمويل الأصغر في التخفيف من حدة الفقر يشبه قطرة ماء في بحر. يساعد التمويل الأصغر في تحسين مستوى معيشة الشعوب. والعقبة الرئيسية في ذلك هي العثور على البيانات ذات الصلة. من الصعب جداً العثور على الفقراء ومساعدتهم، ويتطلب تحليلاً أعمق للعثور على الفقراء ومساعدتهم من خلال التمويل الأصغر. كانت العقبة التالية هي نوع الشعوب الفقيرة، وكان من الصعب تقسيم الفقراء إلى

أجزاء مختلفة وما هو الأساس لهذا التقسيم. إلى جانب الدور الإيجابي، يلعب التمويل الأصغر أيضًا دورًا سلبيًا لأن التمويل الأصغر يكتشف فقط الأعراض وليس الأسباب الحقيقية. الجزء الآخر الذي لم يتم تطويره بشكل جيد حتى الآن هو تمكين المرأة بمساعدة التمويل الأصغر. إنه يتطلب المزيد من البحث للتمكين الحقيقي للمرأة من خلال منحها فرصة للوصول إلى المؤسسات المالية الصغيرة.

قد خلص Gopalan (2007) إلى أن التمويل الأصغر يزيد من ثقة الذات لدى الفقراء من خلال تلبية احتياجاتهم الطارئة، وضمان اعتمادات في الوقت المناسب على أساس الحاجة، وجعل الفقراء قادرين على التوفير. وتبين الدراسة أيضا مصداقية التمويل الأصغر في القضايا المتعلقة بالصحة بطريقة إيجابية. وقد افترض أنه من خلال وضع سياسة تجاه توليد الدخل وتحسينه، فإن القضاء على الفقر وحده يمكن أن يحسن الوضع الصحي من خلال الوصول إلى الرعاية الصحية بشكل أفضل وفي الوقت المناسب وبسهولة. يظهر الاستطلاع أن الناس لا يعتبرون التمويل الأصغر أداة مساعدة كاملة للمشاكل الصحية. ويظهر ذلك من خلال المسح أن جزءًا صغيرًا من الناس يأخذون قروضًا للمرافق الصحية. عندما لا ترى الشعوب ضرورة لذلك، لا يمكنهم السيطرة على مشاكل الفقر والصحة.

في حين أن منتجات التمويل الأصغر التقليدية كانت ناجحة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، فإن هذه المنتجات لا تفي باحتياجات جميع العملاء المسلمين. إن الجمع بين المبدأ الاجتماعي الإسلامي المتمثل في رعاية الأقل حظًا وقوة التمويل الأصغر في توفير إمكانية الوصول المالي للفقراء لديه القدرة على الوصول إلى ملايين الأشخاص الآخرين، الذين يقول الكثير منهم إنهم يفضلون المنتجات الإسلامية على منتجات التمويل الأصغر التقليدية. من القروض بأسعار معقولة ومنتجات التأمين إلى الأماكن الآمنة للادخار، كانت خدمات التمويل الأصغر أسلحة قوية في مكافحة الفقر، وخاصة في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا (CGAP News، 2008). ذكر Abiola & Salami (2011) في دراسته أن الكثير من الأدبيات موجودة حول الدور الإيجابي للتمويل الأصغر في التخفيف من حدة الفقر، ولكن في كل مرة وفي كل مكان، فإن التمويل الأصغر ليس مربحًا للغاية. كتب العديد من العلماء أن التمويل الأصغر هو أداة جيدة للازدياد من دخل العملاء ولكن النتيجة في البعض من الحالات

هي عكس ذلك. يعود السبب الرئيسي وراء التأثير السلبي للتمويل الصغير على التخفيف من حدة الفقر إلى ضيق الوقت. الوقت ليس كافيًا لتوليد الدخل، أي أن قصر الوقت لا يعطي مساحة للقرض لتوليد المستقبل الإيرادات.

بحث شافان وكومار (2002) دور الائتمان الأصغر في الحد الفقر في عدد من الاقتصادات النامية، وقارن وضعها مع خطط الحد من الفقر في الهند. تظهر الدراسة أن التمويل الأصغر المخططات تحسن دخل المقترضين بشكل هامشي. غورس (2009) أجرى دراسة في تركيا ووجد أن التمويل الأصغر أداة قوية لالحد من الفقر. ويشير المؤلف إلى أن خمس سكان تركيا في خطر بسبب الفقر؛ يتم التعامل مع هذا الخطر من خلال التمويل الأصغر، لا سيما من قبل منظمتين غير حكوميتين، مثل (KEDV) والمؤسسة التركية لتقليل النفايات (Alam&.Ali 2010).

وعلى أساس مناقشة الدراسات السابقة المذكورة أعلاه فنلخص بان هناك علاقة إيجابية بين مؤسسات التمويل الأصغر وزيادة الدخل للعملاء في دول التي طبق النظام التمويل الأصغر الإسلامي. فلذا نلخص الفرضية الاتية:

H6: تأثير إيجابي بين الدخل للزبائن نحو التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

3.8 الإطار النظري للدراسة

لطالما تمت دراسة نظريات سلوك النية في التسويق وسلوك المستهلك، فتستخدم النظريات بشكل أساسي لدراسة العناصر السلوكية التي قد تؤثر على قرارات اختيارات المستهلك. قدم Fishbein and Ajzen، (1977)، نظرية الفعل العقلاني (TRA)، والتي تُستخدم على نطاق واسع لدراسة النية البشرية وتتعلق بسلوك الشخص ودوافعه للقيام بعمل معين والمساعدة في شرح السلوك البشري والتنبؤ به. هناك افتراضان في هيئة تنظيم الاتصالات، أي أن غالبية الفظائع البشرية مدفوعة بالتحكم التقويمي وتحددها نواياها السلوكية Fishbein & Ajzen، 1977). نشأت الهيئة من علم النفس وقد استخدمت في العديد من التخصصات لشرح السلوك البشري (Lada، Tanakinjal، Amin &، 2009؛

Law، 2010؛ Ramayah، Lee، and Mohamad، 2010). في مجال التسويق، تم استخدام الهيئة في دراسة نية شراء الحلال المنتجات (لادا وآخرون، 2009)، والمنتجات الخضراء (رامية وآخرون، 2010) والمنتجات الفاخرة (سامرز، بيلو، وشو، 2006). كما تم استخدام الهيئة في سياق الخدمات المالية لدراسة سلوك المستهلك (Amin & Chong، 2011؛ Omar، 2007؛ Omar & Owusu-Frimpong، 2007). هناك ثلاثة تراكيب تشكل هيئة تنظيم الاتصالات، أي النية السلوكية والموقف والمعايير الذاتية. وفقًا لهذه النظرية، تؤدي النية إلى السلوك وتسمى هذه النية بأنها نية سلوكية تتكون من مواقف الفرد ومعاييره الذاتية ومع ذلك، فقد تم انتقاد هيئة تنظيم الاتصالات بسبب بعض القيود التي أدت إلى دمج TPB في سلوك المستهلك. يمتد TPB إلى TRA (Fishbein & Ajzen، 1977(ويعتبر إطارًا مفاهيميًا مهيمنًا لدراسة السلوك البشري (Ajzen، 2001). لديها خلفية من علم النفس الاجتماعي وتتعلق بربط المعتقدات بالسلوك Azjen)، TPB1991 .(هو امتداد لـ TRA ويدمج السلوك المتأثر بالمتغيرات الخارجية غير الطوعية (Ajzen، 1985). وتتكون من أربعة مكونات هي النوايا السلوكية والموقف والمعايير الذاتية والسيطرة السلوكية المتصورة.

يفترض TPB ثلاثة محددات مستقلة من الناحية النظرية للنوايا والسلوك، وهي الموقف والقاعدة الذاتية والسيطرة السلوكية المدركة (الشكل 2.1) (Ajzen، 1991). الشكل 2.1. الإطار النظري لنظرية السلوك المخطط المصدر: Ajzen (1991)

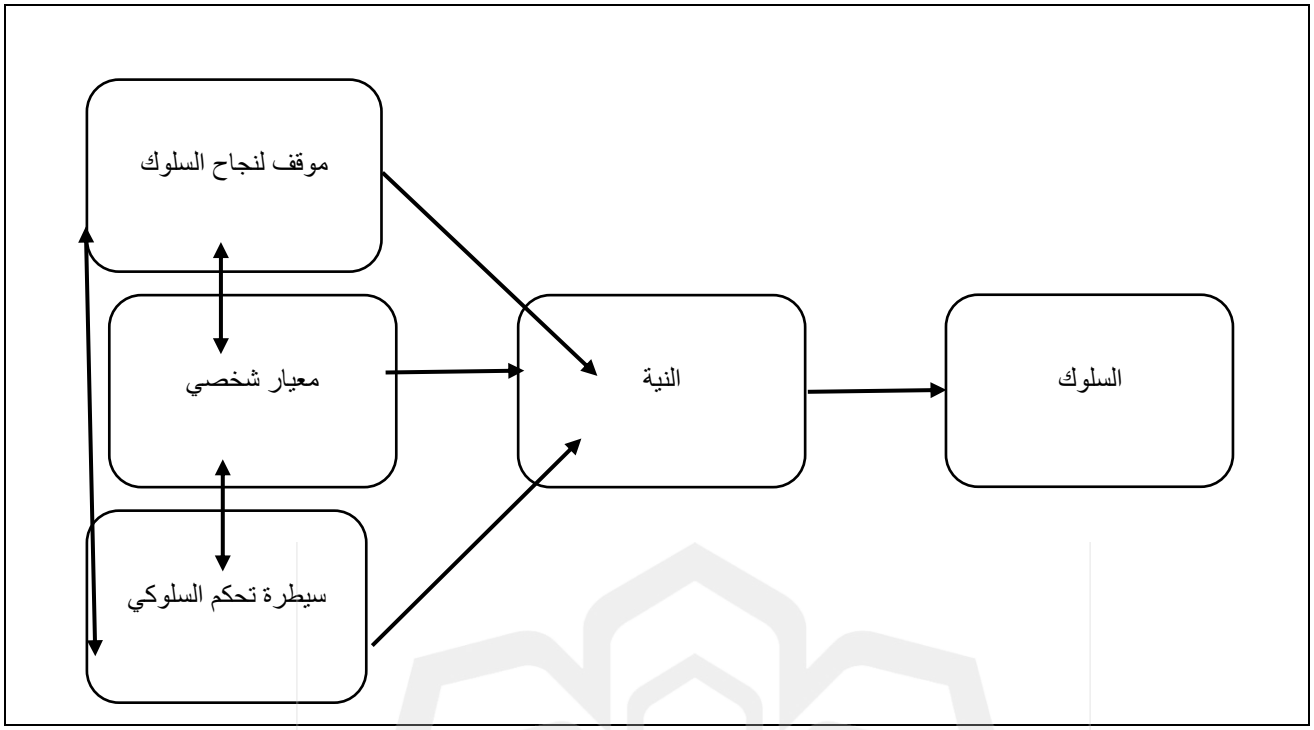

الشكل 21. الإطار النظري لنظرية السلوك المخطط المصدر: Ajzen(1991)

بناءً على الإطار النظري، تم إنشاء إطار عمل مفاهيمي لتحقيق الهدف البحثي الخامس بشكل تجريبي: كيف تؤثر عوامل السلوك، القاعدة الذاتية، السيطرة السلوكية المدركة على تعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة المحتملة/أو الحالية للمشاركة في مؤسسات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة للحفاظ على مشاريع للتقليل من حد الفقر؟ سوف يبحث هذا البحث في العلاقة بين العوامل الثلاثة الإضافية (التدين، الثقة في مؤسسات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، الاهتمام بمشاريع صغيرة) ومؤسسات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالمشاركة في التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أساسيات لتقليل حد الفقر كما هو مبين في الشكل 2.2 الاتي.:

الهيكل المعدلة للدراسة

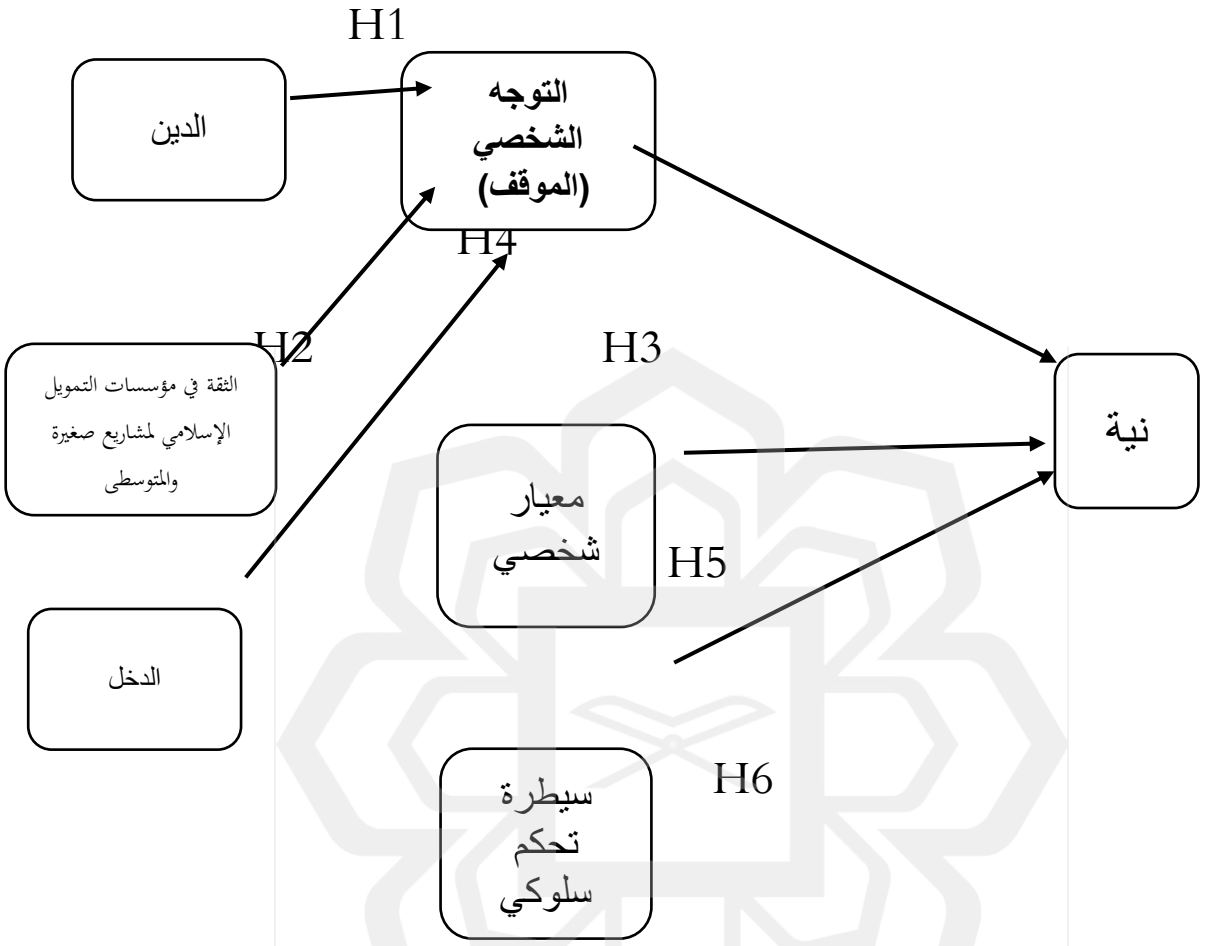

الفصل الرابع
منهجية البحث

4.1 تصميم البحث

نظرًا للطريقة الكمية المعتمدة في هذا البحث لتحقيق الأهداف والإجابة عن الأسئلة، تم تصميم البحث وفقًا لذلك، فقد تم اعتماد الطريقة الكمية في هذه الدراسة لتحقيق الأهداف واختبار الفرضيات. حيث إن الوسائل الكمية هي طريقة بحث تستخدم غالبًا للبحث الاستنتاجي، عندما يكون الهدف هو اختبار النظريات أو الفرضيات، أو جمع المعلومات الوصفية، أو فحص العلاقات بين المتغيرات. يتم قياس هذه المتغيرات وإعطاء البيانات العددية التي يمكن تحليلها إحصائيا. فالبيانات الكمية لديها القدرة على توفير أدلة قابلة للقياس، للمساعدة في إنشاء وتفسير السبب والنتيجة لإجراءات فعالة لجمع البيانات، وخلق إمكانية التكرار والتعميم للسكان (Meissner، Creswell، Klassen، Plano، Smith &، 2011). علاوة على ذلك، تعد الطريقة الكمية وفقًا لـ James (2010)، عبارة عن بحث كمي، يصف العلاقات بين الكميات والاختبارات بين المتغيرات بدقة أكبر بكثير من إجراء معظم البحوث النوعية. ومع ذلك، يركز الجزء الكمي من هذا البحث على الجوانب الوصفية والسببية (اختبار الفرضيات)؛ نظرًا لأن الهدف من الدراسة هو استطلاع فرص إدخال التمويل الإسلامي الأصغر في طاجيكستان، على الرغم من اعتماد القانون المالية الإسلامية في البلاد، إلا أنه لا توجد دراسة تجريبية أجريت حتى الآن لتحليل آفاق تقديم التمويل الإسلامي الأصغر للعملاء هناك حسب علم الباحث. وبالتالي، تم استخدام نمذجة المعادلة الهيكلية لتقييم النتائج الكمية.

فيما يتعلق بتصميم البحث، وفقًا لسركان وبوغي (2010)، فهي خطة لدراسة توفر مواصفات الإجراءات التي يجب على الباحث اتباعها لتحقيق الأهداف المذكورة. وتتمثل وظيفة تصميم البحث في المساعدة على الإجابة عن أسئلته بشكل سري ومقنع (Sekaran &

Bougie، 2010). وكما تستخدم الأبحاث المختلفة منهجيات مختلفة لتحقيق أهدافها. استخدم هذا البحث التقنيات الكمية لتحقيق أهدافه.

علاوة على ذلك، يتبنى هذا البحث أيضا نظرية السلوك المخطط (Ajzen، 1991) لدراسة احتمالات قيام المتطوع بقبول إدخال المؤسسات التمولية الإسلامية الأصغر في طاجيكستان، مع الأخذ في الاعتبار أن القانون المالية الإسلامية قد تم اعتماده، ومع ذلك لا توجد دراسة تجريبية في هذا الصدد في طاجيكستان على حسب علم الباحث. وسيتم إرسال الاستبانات إلى المدينتين الرئيسيتين وهما دوشنبي وخوجند لأن الغالبية المخصصة من السكان في هذا البحث وغالبية العمليات المصرفية الحالية الموجودة في هاتين المدينتين.

4.2 منهجية البحث

يعتمد الباحث في هذا البحث على منهجية بحث مختلطة تجمع بين تحليل البيانات الكمية والنوعية للإجابة على الأسئلة البحثية بشكل متكامل. يرتكز الجانب الكمي من البحث على توزيع الاستبانات وجمع البيانات المتعلقة بسلوك المستهلك تجاه التمويل الإسلامي الأصغر، بينما يتم تعزيز هذا الجانب من خلال التحليل النوعي للوثائق والموروثات ذات الصلة. يعتمد البحث على نظرية سلوك المستهلك المخطط (TPB) التي قدمها Ajzen (1991) لاختبار وتقييم سلوك المستهلكين تجاه التمويل الإسلامي الأصغر بين المتطوعين تجريبياً. وبدأت منهجية البحث المختلطة عملية البحث بمراجعة شاملة ومنهجية للأدبيات الأكاديمية والموروثات ذات الصلة. هذه المراجعة كانت ضرورية لبناء قاعدة نظرية صلبة تدعم النموذج المقترح الذي يختبر احتمالية إدخال التمويل الإسلامي الأصغر في طاجيكستان. كما تم تعزيز الجانب النوعي للبحث من خلال التحليل العميق للوثائق التي تم جمعها من مصادر موثوقة، مثل مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي والاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لطاجيكستان (2022-2026). هذا التحليل النوعي ساعد في تقديم تفسيرات سياقية للنتائج الكمية وتوفير معلومات إضافية تساهم في الإجابة على الأسئلة البحثية. إلى جانب مراجعة الموروثات، قام الباحث بإجراء مشاورات مع الخبراء والأطراف المعنية لضمان تطوير نموذج متكامل يستند إلى أسس علمية رصينة. الهدف من هذه الخطوة هو ضمان أن النموذج المقترح يأخذ بعين الاعتبار كافة

العوامل التي تؤثر على سلوك المستهلكين تجاه التمويل الإسلامي الأصغر في السياق الطاجيكي. أما بالنسبة للمراحل الرئيسية للبحث فيتكون البحث من ثلاث مراحل أساسية وهو مراجعة الموروثات الأكاديمية التي تم استعراض الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بمواضيع مثل التمويل الإسلامي وسلوك المستهلك. هذه المراجعة ضرورية لبناء إطار نظري قوي يساعد في تحديد الفجوات البحثية التي يمكن معالجتها في البحث الحالي. وفقًا لـ Creswell (2014)، مراجعة الأدبيات هي خطوة أساسية في الأبحاث التي تعتمد على منهجيات مختلطة، لأنها توفر السياق النظري الذي يدعم التحليل الكمي والنوعي معًا. وفي التحليل الكمي الذي جائت بعد مراجعة الأدبيات، تم تصميم وتوزيع الاستبيانات كجزء من المنهج الكمي. الهدف من هذه الاستبانات هو قياس المتغيرات التي تؤثر على سلوك المستهلكين تجاه التمويل الإسلامي الأصغر، بما في ذلك المواقف، النوايا، والعوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار. وتم تحليل هذه البيانات باستخدام أدوات إحصائية متقدمة لاختبار العلاقات بين المتغيرات المختلفة، بما يتوافق مع نموذج Ajzen (1991) لسلوك المستهلك المخطط، ثم التحقيقات التجريبية بالإضافة إلى التحليل الكمي. تم إجراء تحقيقات تجريبية تهدف إلى اختبار احتمالات إدخال التمويل الإسلامي الأصغر في طاجيكستان باستخدام النموذج الذي تم تطويره. وساعدت هذه التجارب في تقييم مدى استعداد المجتمع الطاجيكي لتبني هذا النوع من التمويل كبديل تمويلي. كما تم استخدام المنهجية المختلطة هنا سمح بتفسير النتائج الكمية في ضوء النتائج النوعية المستخلصة من الوثائق والمشاورات مع الأطراف المعنية. وفقًا لـ Johnson & Onwuegbuzie (2004)، المنهجية المختلطة تتيح للباحثين الاستفادة من مزايا التحليل الكمي في تقديم النتائج القابلة للقياس، وفي الوقت نفسه استخدام البيانات النوعية لتقديم تفسيرات أكثر تعمقًا وملائمة للسياق.

ومن مبررات اختيار المنهجية المختلطة أن الاعتماد على المنهجية المختلطة في هذا البحث لم يكن مجرد اختيار اعتباطي، بل ضرورة نابعة من طبيعة الأسئلة البحثية التي تتطلب مقاربة شاملة. بينما يقدم التحليل الكمي نتائج دقيقة وقابلة للقياس، فإن التحليل النوعي للوثائق يساعد في توفير تفسيرات سياقية وموضوعية تعزز من فهمنا للنتائج الكمية. وفقًا لـ Tashakkori & Teddlie (2003)، أن استخدام المنهجية المختلطة يعتبر الأنسب

عندما تكون الأسئلة البحثية متعددة الأبعاد، ويحتاج الباحث إلى تحليل البيانات من عدة زوايا لاستكشاف العلاقات بين المتغيرات بشكل شامل. في نهاية المطاف، يهدف هذا البحث إلى تقديم نموذج نظري وتجريبي متكامل يساعد في فهم سلوك المستهلكين تجاه التمويل الإسلامي الأصغر في طاجيكستان. يعزز استخدام المنهجية المختلطة من قوة وموثوقية النتائج، حيث يتيح الجمع بين البيانات الكمية والنوعية استنتاجات مدعومة بأدلة شاملة ومتعددة الأبعاد. كانت النتائج النهائية للبحث تقدم توصيات عملية يمكن أن تساهم في تسهيل تبني هذا النظام المالي الجديد وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في طاجيكستان.

4.3 مجتمع البحث

بلغ عدد سكان طاجيكستان تسعة ملايين وخمسمائة وسبعة وثلاثون ألف وستمائة وخمسة وأربعون (9,599,927) نسمة في عام 2021 إنها الدولة الـ 95 في ترتيب نسبة الاكتظاظ بالسكان حيث تبلغ مساحتها 143100 كيلومتر مربع (55300 ميل مربع). علاوة على ذلك، فهي لدولة رقم 96 في العالم من حيث المساحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2021). تتكون البلاد من خمس مقاطعات، العاصمة خوجاند (عدد سكانها 2,233,500 في عام 2021). إقليم منطقة التبعية الجمهورية مع عاصمتها دوشانبي في تقرير عام 2014 إلى أن عدد سكانها 1,722,900 نسمة. والمدينة الثالثة هي خاتلون وعاصمتها قرغونتيبا ويبلغ عدد سكانها في عام 2014 حوالي 2,677,300 نسمة. أما الإقليم التالي فهو جرونو بدخشان وعاصمته خوروغ ("مناطق طاجيكستان،" 206,000 نسمة 2014). هذا وقد تم تحديد آخر عدد لسكان الريف في طاجيكستان 73.34 ٪ في عام 2013، وفقا للبنك الدولي. يشير سكان الريف إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية على النحو المحدد في المكاتب الإحصائية الوطنية. يتم حسابه على أنه الفرق بين مجموع السكان وبين سكان الحضر. لذلك، تم أخذ عينات من المدن الثلاث: دوشانبي، خوجاند، وقورغانتيبا لأنها أكبر المدن في البلاد التي لديها أكثر الهياكل الأساسية تطوراً للفروع المصرفية (مقاطعات التبعية الجمهورية، 2014). يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأشخاص العاملين في القطاع المؤسسات التمويل الاصغر في تلك المدنيتين الكبرى في طاجيكستان، أي دوشانبي،

وخوجاند، التي تضم عددًا كبيرًا من السكان ولديها أربعة عشر فرعًا من فروع صندوق الائتمان الأصغر التجاري. يتكون مجتمع الدراسة من أربعة عشر صندوق ائتمان الأصغر مدرج من قبل البنك الوطني لطاجيكستان وفروعها العاملة حاليًا في المدينتين المختارتين دوشانبي ومنطقة سغد مثل MCF "MicroInvest"، MCF "RUSHDI VODII ZARAFSHON"، MCF "Ravnak "، MCF" Rohnamo "، MCF" Nuri Humo "، MCF" Rushdi Sugd "، MCF" ZAR "، MCF" Hamyori "، MCF" Borshud "، MCF" Istiqlol "، MCF" Baror "، MCF "شابي Sarparast " MCF مروج"، صندوق إعادة التمويل MCF. ([1]" معلومات عن مؤسسات الائتمان العاملة في جمهورية طاجيكستان، 2015).

4.4 عينة البحث

يجب أن تحتوي العينة التمثيلية على نفس الخصائص مثل السكان المستهدفين. في هذه الحالة، يجب أن يكون توزيع العمر والجنس والخصائص الأخرى في العينة شبيهًا جدًا بالتوزيع الذي يظهر في السكان المستهدفين (Paula & Justo، 2001). علاوة على ذلك، فإن الحصول على عينة تمثيلية يعني أيضًا أن لكل فرد أو وحدة لأخذ العينات من عملاء البنوك التجارية في السكان فرصة أو احتمالية معروفة وغير صفرية للاختيار. علاوة على ذلك، يجب أن يكون اختيار فرد مستقلاً عن اختيار فرد آخر. نظرًا لأنه يجمع البيانات عن مجموعة فرعية من السكان عند أخذ العينات، من المهم أن نتذكر أن النتيجة التي تم الحصول عليها ستكون فقط تقديرًا للمؤشر الذي يحتاج إلى القياس.

4.5 حجم العينة وطريقة أخذ العينات

إن أخذ العينات غير الاحتمالية يشمل أخذ العينات بطريقة مريحة، والحكم، والحصص وكرة الثلج. تم استخدام تقنية أخذ العينات غير الاحتمالية بدلاً من تقنية أخذ العينات الاحتمالية

[11] https://nbt.tj/en/banking_system/fondhoi_karzii_khurd.php

في هذا البحث مثل Sekaran (2003)، وتنص على أنه مع هذا النوع من أخذ العينات، فإن احتمال اختيار أي فرد معين من السكان غير معروف (Sekaran & Bougie، 2010). تتميز هذه الطرق بعشوائيتها بسبب عدم وجود تقنية موجودة لقياس خطأ أخذ العينات، وبالتالي فإن قابلية تعميم جميع العينات غير الاحتمالية محدودة للغاية.

ومع ذلك، على الرغم من أوجه القصور والقيود الخاصة بأخذ العينات غير الاحتمالية، إلا أنها تتمتع بمزايا معينة وهي في بعض الأحيان البديل الوحيد المتبقي للباحث (Sekaran & Bougie، 2010) وعلى هذا النحو معظم الوقت، يضطر الباحثون إلى اللجوء إليه. في حالة إثبات صعوبة الوصول إلى إطار أخذ العينات. من الصعب للغاية معرفة والحصول على قائمة دقيقة بأصحاب الحسابات المصرفية والعملاء في طاجيكستان (سوندرز، لويس، وتورنهيل، 2009). وبالتالي، كانت هذه الدراسة ضحية لهذه الظاهرة حيث أن المستوى العالي من السرية منع الوصول إلى إطار أخذ العينات، وبالتالي استلزم استخدام أخذ العينات غير الاحتمالية.

مع ذلك، في تحديد عدد المستجيبين، ولضمان وجود عدد كافٍ من العملاء المتاحين من المدينتين، تم اعتماد أخذ العينات الملائمة أو التيسيرية. قد تم تحديد العناصر من أجل أخذ العينات للراحة أو التوفر لأنها متاحة أو يسهل العثور عليها. وبالتالي، تُعرف طريقة أخذ العينات هذه أيضًا بأنها عينة عشوائية أو عرضية أو ملائمة. هناك العديد من الطرق لتحديد العناصر لعينة توفر: الوقوف في زوايا الشوارع والتحدث مع من يمشي، وطرح الأسئلة على الموظفين الذين لديهم الوقت للتحدث عند استلام شيكهم في مكتب شؤون الموظفين، أو الاقتراب من أفراد معينين في الأوقات المناسبة أثناء مراقبة الأنشطة في بيئة اجتماعية (Schutt, 2011: & Saunders et al., 2009). لذلك، في محاولة لاستعادة الاستبانة المكتملة بأسرع وقت ممكن، تم اختيار طريقة التسليم اليدوي والتحصيل، مما أدى إلى ارتفاع معدل الاستجابة. ويعد تسليم اليد وجمعها طريقة فعالة في بيئة، مثل طاجيكستان، حيث لم يتم تطوير ثقافة البحث بما فيه الكفاية (Coleman et al., 2012).

لطالما نوقش حجم العينة وتحديدها بين الباحثين في العلوم الاجتماعية، ففي هذا الصدد، اقترح Schreiber وNora وStage وBarlow و King (2006) أنه

على الرغم من أن حجم العينة المطلوب في SEM يعتمد على الحالة الطبيعية للبيانات وتقنيات التقديرية، فإن القيمة المتفق عليها بشكل عام هي 10 مشاركين لكل معلمة مقدرة. مع انخفاض نسبة الحالات إلى المعلمات، يصبح الاستقرار الإحصائي للتقديرات أكثر شبهة. قد تكون حالات المعلمة أقل من 10: 1 مدعاة للقلق كما هي أحجام العينات أقل من 100 (Kline، 2005). على الرغم من الخلاف حول حجم العينة الموصى به لـ SEM و Garver و Mentzer (1999) و Sivo و Fan و Witta و Willse (2006)، اقترحوا حجم عينة حرجًا من 200. كونه قاعدة عامة، يمكن القول بأن هذا هو توفير القوة الإحصائية الكافية لتحليل البيانات (Hoe، 2008). ومع ذلك، إذا كان القياس قويًا (3 أو 4 مؤشرات لكل عامل وموثوقية جيدة) ولم يكن نموذج المسار معقدًا بشكل مفرط، ``حتى 100 أكثر من كافٍ (Garver & Mentzer, 1999).

في هذا الصدد، يقترح Kline (2011) أيضًا حد أدنى 200 لنموذج المسار مع 20 مؤشرًا. باتباع هذه التوصية، اختار هذا البحث بأكثر من 20 مؤشرًا باستخدام 408 عينة. سيؤدي ذلك إلى زيادة القوة الإحصائية لنتائج البحث، كما سيتيح تعميم النتيجة وزيادة صلاحيتها (Hoe, 2008 & Kline, 2011;). بشكل عام، كلما زاد حجم العينة، زادت دقة التقديرات من السكان (Rodger, Williams, & Dodd, Prior, 2011). علاوة على ذلك، زعم Sosulski و Lawrence (2008) أن حجم العينة 500 يعتبر مناسبًا لدراسة هذه الطبيعة. لا ينبغي التقليل من أهمية أخذ العينات لأنه يحدد لمن تنطبق عليه نتائج البحث. لذلك، هناك حاجة للنظر الكامل في استراتيجية أخذ العينات المستخدمة واختيار الأسلوب الأنسب. المجيبون المستهدفون هم عملاء الممارسة المصرفية الحالية في المدن الثلاث المختارة في طاجيكستان. نظرًا للمستوى العالي من السرية، تلجأ الدراسة إلى أخذ عينات ملائمة.

أداة جمع البيانات من الاستبانة والثائق

يُعد اختيار الأداة المناسبة لجمع البيانات خطوة حاسمة لتحقيق أهداف الدراسة. في هذا البحث، سيتم استخدام استبانة منظمة كأداة رئيسية لجمع البيانات الكمية. عند تصميم

الاستبانة، سيتم أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار لضمان فعاليته. على سبيل المثال، يجب أن تكون لغة الأسئلة واضحة وبسيطة، بحيث يمكن للأفراد من مختلف المستويات التعليمية فهمها والإجابة عليها بسهولة. كما سيحرص الباحث على تجنب الأسئلة التي قد تفسح المجال لأكثر من إجابة، وتلك التي قد تؤدي إلى تحيز في ردود المستجيبين (Zikmund et al., 2009). وفقًا لما ذكره Sekaran & Bougie (2016)، تُعتبر الاستبيانات أداة فعالة في جمع البيانات الكمية من عينات كبيرة، كما أنها أقل تكلفة من أدوات البحث النوعي مثل المقابلات أو الملاحظات. في هذا السياق، سيتم استخدام الأسئلة المغلقة داخل الاستبانة، وذلك بهدف الحصول على إجابات محددة يمكن قياسها وتحليلها بسهولة. ستساعد هذه الأسئلة في قياس الآراء، والمشاعر، وسلوك المستجيبين بشكل دقيق ومنهجي. إضافةً إلى ذلك، سيتم تصميم الاستبانة بحيث تكون جذابة وسهلة الفهم للمستجيبين، ما تعزز من جودة الردود ويزيد من احتمال مشاركتهم. يركز الباحث على جعل الأسئلة مباشرة وواضحة دون تعقيد، وذلك لضمان جمع بيانات دقيقة وموثوقة تعكس وجهات نظر وسلوكيات المستجيبين بصدق وشفافية. إلى جانب الاستبانة، سيتم استخدام الوثائق كأداة لجمع البيانات النوعية، والتي تُعتبر جزءًا أساسيًا من المنهجية المختلطة في هذا البحث. ستساعد هذه الوثائق في جمع البيانات الثانوية من مصادر موثوقة مثل مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي والاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لطاجيكستان (2022-2026). يُعَد تحليل الوثائق أداة مهمة لتوفير سياق تاريخي وتنظيمي يثري النتائج الكمية ويتيح تفسيرًا أكثر دقة للعلاقات التي يتم اكتشافها. ويسمح استخدام الوثائق في جمع البيانات النوعية بتوفير رؤى معمقة حول السياسات والتحديات التي تواجه التمويل الأصغر الإسلامي، مما يضيف بُعدًا تحليليًا يعزز من شمولية وعمق التحليل الكمي. بهذه الطريقة، يتم الاستفادة من كل من البيانات الكمية والنوعية لتقديم صورة متكاملة وشاملة تدعم أهداف البحث بشكل أفضل.

4.5.2 سيتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين رئيسيين

يحتوي القسم الأول على معلومات ديموغرافية، وأما القسم الثاني فيحتوي على مقاييس مباشرة للمتغيرات. تقيس الاستبانة المتغيرات الداخلية (المستقلة) والمتغير الخارجي (التابع). المتغيرات

الداخلية هي الوعي والمعايير الاجتماعية والتدين، والدخل، والثقة بينما المتغير الخارجي كان اعتماد المؤسسات المالية الإسلامي لتمويل الاصغر. كما هو موضح، يجب أن تكون لغة الاستبانة مباشرة وتضمن مستوى فهم المستجيبين للبحث. وبالتالي يجب على الباحث فهم مستوى تعليم المشارك من أجل اختيار الكلمات المناسبة للأسئلة للتأكد من أن الكلمات الأساسية ستفهم من قبل المستجيبين، وإلا فإن تصميم اللغة الصعبة والكلمات الصعبة سيؤدي إلى إجابات خاطئة والتي سوف تؤثر على صحة البحث (Sekaran & Bougie, 2016).

4.5.2 وصف الاستبانات (لغة الاستبانة)

كما هو موضح، يجب أن تكون لغة الاستبانة مباشرة وتضمن مستوى فهم المستجيبين للبحث. وبالتالي، يجب على الباحث فهم مستوى تعليم المشارك من أجل اختيار الكلمات المناسبة للأسئلة للتأكد من أن الكلمات الأساسية سيتم فهمها من قبل المستجيبين، وإلا فإن تصميم اللغة الصعبة والكلمات الصعبة سيؤدي إلى الإجابات الخاطئة التي سوف تؤثر على صحة البحث (Sekaran & Bougie, 2016) ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة الدراسة باللغة العربية ثم ترجمتها إلى اللغة الطاجيكية بواسطة مترجم محترف. واللغة الطاجيكية هي اللغة الرسمية في طاجيكيستان وليست العربية وبالتالي كانت الترجمة إلزامية. ثم تم تسليم الاستبانة إلى طرف ثالث قام بالتحقق من صحة الترجمة.

4.5.3 قياس المتغيرات

من أجل تحقيق أهداف البحث، طور البحث الحالي عناصر القياس من الأدبيات ومن الدراسات الأخرى ذات أهداف مماثلة. بشكل عام، أعطت الأدبيات الفرصة لتحديد الأبعاد الأساسية للمتغيرات. (Anderson, ,Hair, Joseph Rolph Tatham,Ronal، 1998) يحدد أربعة أنواع من المقاييس المستخدمة في البحث: المقاييس الاسمية والترتيبية والفاصلة والنسب. وسيتم استخدام المقاييس الفاصلة لقياس حجم التركيبات المستخدمة في هذه الدراسة. كما سيتم استخدام المقاييس الاسمية بشكل خاص في جمع البيانات الديموغرافية. وسيتم البحث أيضا عبر المتغيرات الديموغرافية مثل العمر والدخل

الشهري ومستوى التعليم من المستجيبين المحتملين لاختبار سلوكهم في نية التعامل مع المؤسسات التمويل الإسلامية الاصغر.

4.5.4 وصف الأسئلة لكل متغير

المتغيرات في هذه الدراسة هي متغيرات تابعة ومستقلة. المتغير التابع هو متغير المعيار، بينما المتغيرات المستقلة هي المتنبئون، أو عوامل النجاح، التي تشير إلى النتيجة النهائية المحتملة (Sekaran & Bougie, 2016b). في هذه الدراسة، ستكون النية السلوكية هي المتغير التابع بينما سيكون الموقف والقاعدة الذاتية والتحكم السلوكي المتصور والتدين والثقة والدخل هي المتغيرات المستقلة. بعد الدراسات في الأدبيات، تم تطوير عناصر القياس التي تلتقط المتغيرات قيد البحث. بعضها شيدها الباحث كما هو محدد من عناصر القياسات كالآتي.

4.5.5 الموقف

يشير الموقف إلى الدرجة التي يتمتع بها الشخص بتقييم أو تقييم إيجابي أو غير إيجابي للسلوك المعني (Ajzen, 1991). سيتم استخدام قياس موقف عملاء المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر في هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول أدناه. وسيتم استخدام مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط والذي يتراوح من "لا أوافق بشدة" (1) إلى "أوافق بشدة" (5) لتقييم كل عبارة:

الجدول 4.7.2: عناصر قياس الموقف الى النية التعامل مع المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر

#	الاسئلة	مصادر الاسئلة
A 1	إن استخدام خدمات التمويل المالية الإسلامية الأصغر مربح.	(Echchabi & Azouzi, 2015)
A 2	إن الالتزام بخدمات التمويل المالية الإسلامية الأصغر فكرة ممتازة.	(Echchabi & Azouzi, 2015)
A 3	يعد استخدام خدمات المالية الإسلامية الأصغر أمرًا ذا قيمة.	(Echchabi & Azouzi, 2015)
A 4	استخدام الخدمات المالية الإسلامية الأصغر أمر يستحق (ماذا)؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟	(Echchabi & Azouzi, 2015)
A 5	يعتبر استخدام المالية الإسلامية الأصغر فكرة حكيمة.	(Echchabi & Azouzi, 2015)
A 6	التمويل المالية الإسلامية الأصغر أمر إيجابي.	(Amin et al., 2011)

4.5.6 المعيار الشخصي

تشير القاعدة الذاتية إلى الضغط الاجتماعي المتصور لأداء السلوك أو عدم القيام به (1991 Ajzen) وسيتم استخدام قياس المعايير الذاتية لعملاء في هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول أدناه. كما سيتم استخدام مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط والذي يتراوح من "لا أوافق بشدة" (1) إلى "أوافق بشدة" (5) لتقييم كل عبارة:

الجدول 4.7.3: بنود قياس المعايير الذاتية نحو التعامل مع الخدمات المؤسسات التمويلية الاسلامية الاصغر

#	الأسئلة	مصدر الأسئلة
SN1	الأشخاص المهمون بالنسبة لي يعتقدون أنه يجب على التعامل مع خدمات التمويل الأصغر الإسلامية.	(Echchabi & Azouzi, 2015)
SN2	يعتقد والداي بالنسبة لي أنه ينبغي على التعامل مع خدمات التمويل الأصغر الإسلامية.	(Echchabi & Azouzi, 2015)
SN3	يعتقد أصدقائي المهمون بالنسبة لي أنه ينبغي على التعامل مع خدمات التمويل الأصغر الإسلامية.	(Echchabi & Azouzi, 2015)
SN4	من المتوقع مني الانخراط في الخدمات المصرفية الإسلامية.	(Echchabi & Azouzi, 2015)
SN5	أعتقد أن أشقائي المهمين بالنسبة لي يجب أن أتعامل مع خدمات التمويل الأصغر الإسلامية.	(Echchabi & Azouzi, 2015)
SN6	يعتقد زملائي المهمون بالنسبة لي أنه ينبغي على التعامل مع خدمات التمويل الأصغر الإسلامي.	(Echchabi & Azouzi, 2015)

4.5.7 التحكم السلوكي المدرك

يشير التحكم السلوكي المدرك إلى سهولة أو صعوبة أداء السلوك ويفترض أنه يعكس الخبرة السابقة وكذلك العوائق والعقبات المتوقعة (Ajzen، 1991) وسيتم استخدام قياس السيطرة السلوكية المتصورة لعملاء لمؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر في هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول أدناه. كما سيتم استخدام مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط والذي يتراوح من "لا أوافق بشدة" (1) إلى "أوافق بشدة" (5) لتقييم كل عبارة:

الجدول 4.7.4: عناصر القياس للتحكم السلوكي المتصور نحو التعامل مع المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر

#	الأسئلة	مصدر الأسئلة
PB1	أنا واثق من أنني سأغير التعامل مع منتجات التمويل الأصغر الإسلامي.	Alam, Janor, Zanariah, Wel, & Ahsan (2012);
PB2	أنا واثق من أنني سأتعامل مع التمويل الأصغر الإسلامي، حتى لو كان أكثر تكلفة.	Echchabi & Azouzi (2015)
PB3	أنا متأكد من أنني سأتمكن من التعامل مع التمويل الأصغر الإسلامي.	Alam et al. (2012)
PB4	لدي الموارد والمعرفة والقدرة على التعامل مع التمويل الأصغر الإسلامي.	Alam et al. (2012)
PB5	أعتقد أن استخدام خدمات التمويل الأصغر الإسلامي سيكون بالكامل تحت سيطرتي.	من عند الباحث
PB7	أعتقد أنني سأكون قادرًا على الالتزام بخدمات التمويل الأصغر الإسلامي إذا أردت ذلك.	Alam et al. (2012)

4.5.8 التدين

التدين هو مصطلح اجتماعي شامل يستخدم للإشارة إلى الجوانب العديدة للنشاط الديني والتفاني والمعتقد (العقيدة الدينية)، حيث يقيس مدى يؤثر دور الدين على اختيارات الشخص وكذلك أفعاله.(Alam et al ، 2012؛.Amin et al ،2011). سيتم استخدام قياس مدى تدين علملاء مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول أدناه. وسيتم استخدام مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط والذي يتراوح من "لا أوافق بشدة" (1) إلى "أوافق بشدة" (5) لتقييم كل عبارة:

الجدول 4.7.5: عناصر قياس التدين نحو التعامل مع المؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر

#	الأسئلة	مصادر الاسئلة
R1	خدمات التمويل الأصغر الإسلامي هي شكل من أشكال العبادة.	Kashif, Zarkada, & Thurasamy (2017)
R2	من المهم بالنسبة لي قضاء المزيد من الوقت في الأنشطة الدينية.	Kashif et al. (2017)
R3	أعيش حياتي حسب معتقداتي الدينية.	Kashif et al. (2017)
R4	التمويل الأصغر الإسلامي يتماشى مع الفلسفة الإسلامية لممارسة الأعمال المالية.	Amin et al. (2011)
R5	يعتمد التمويل الأصغر الإسلامي على مبادئ تطبيق الأعمال الإسلامية.	Amin et al. (2011)
R6	التمويل الأصغر الإسلامي خالٍ من الربا والاحتيال.	Amin et al. (2011)
R7	يشجعني ديني على التحول إلى تبني منتجات التمويل الأصغر الإسلامي.	Amin et al. (2011)

4.5.9 الثقة

كان مفهوم `` الثقة '' مهمًا في مجال المالية للابتكار الجديد على مدار العقد الماضي، ويُنظر إليه على أنه وسيط رئيسي للترويج الموجه للعملاء للمفهوم الجديد (Mcknight & Chervany، 2002). بالنظر إلى الأدبيات، فإن بناء "الثقة" يتم تصوره ويتم قياسه بشكل مختلف تمامًا اعتمادًا على المجال الذي يتم تطبيقه فيه (Misbach et al.، 2013). ومع ذلك، وفقًا لـ Misbach et al. (2013)، الثقة تعني الثقة في الابتكار لأسباب مختلفة، مثل مطابقة معتقداتك، وتوفر المزيد من الاستقرار، والمعاملات العادلة والعدالة تتعلق بالتحسين الاجتماعي (Mosch & Prast، 2008). سيتم استخدام مقياس

ليكرت المكون من خمس نقاط والذي يتراوح من "لا أوافق بشدة" (1) إلى "أوافق بشدة" (5) لتقييم كل عبارة:

الجدول 4.7.6: عناصر قياس الثقة نحو التعامل مع المؤسسات التمويل الإسلامي الاصغر

#	الأسئلة	مصادر الأسئلة
Tr1	أثق في الخدمات المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأن عملياتها تستند إلى الشريعة الإسلامية.	Mcknight & Chervany, (2002), Mukherjee & Nath, (2003)
Tr 2	لدي ثقة في النظام المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأنه أكثر اتساقًا في القواعد واللوائح مقارنة بخدمات المؤسسات الأخرى.	Mcknight & Chervany, (2002), Mukherjee & Nath, (2003)
Tr 3	لدي ثقة في المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأنه أكثر مرن من الناحية المالية مقارنة بنظام المؤسسات التقليدية.	Misbach et al., 2013
Tr 4	لدي ثقة في المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأنه يتعامل مع العملاء بطريقة عادلة.	من عند الباحث
Tr 5	لدي ثقة في الخدمات المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأنها تساعد الفقراء.	Misbach et al., 2013
Tr 6	أنا أثق في المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأنه يركز أكثر على المسؤولية الاجتماعية.	من عند الباحث

4.5.10 الدخل

يشير الدخل كما ذكره (Abiola & Salami 2011) في دراسته حول الدور الإيجابي للتمويل الصغير في التخفيف من حدة الفقر، وإعطاء الفرصة للفقراء في تحسين وضعهم المالي حيث تهتم مؤسسات التمويل الاسلامي بمجتمع لحد الفقر. سيتم استخدام قياس الدخل في هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول أدناه. كما سيتم استخدام مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط والذي يتراوح من "لا أوافق بشدة" (1) إلى "أوافق بشدة" (5) لتقييم كل عبارة.

الجدول 4.7.7: عناصر قياس الدخل نحو التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر

#	الأسئلة	مصادر الأسئلة
Tr1	أنا أتعامل مع المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأنها ستضيف في دخلي.	Mcknight & Chervany, (2002), Mukherjee & Nath, (2003)
Tr 2	أنا أتعامل مع المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأنها أكثر تأثيرا إيجابيا في دخلي مقارنة بالخدمات في المؤسسات الأخرى.	Mcknight & Chervany, (2002), Mukherjee & Nath, (2003)
Tr 3	لدي ثقة في المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأنها أكثر مرنا من الناحية المالية مقارنة بالنظام في المؤسسات التقليدية.	Misbach et al., 2013
Tr 4	المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر تعطي الفرصة لقليل الدخل أن يحسنوا من وضعهم المالي.	من عند الباحث

Tr 5	لدي ثقة في الخدمات المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأنها تساعد الفقراء.	Misbach et al., 2013
Tr 6	أنا أتعامل مع المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر لأنه يركز أكثر على التعاون الاجتماعي للحد من الفقر.	من عند الباحث

4.5.11 النية السلوكية

تشير النية السلوكية إلى أفكار المستجيبين عما إذا كانوا سيتبنون أو يتحولون للتعامل مع النظام المصرفي الإسلامي (عمر، 2015؛ أجزن، 1991). سيتم استخدام قياس النية السلوكية لموظفي البنك في هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول أدناه. وسيتم استخدام مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط والذي يتراوح من "لا أوافق بشدة" (1) إلى "أوافق بشدة" (5) لتقييم كل عبارة:

الجدول 4.7.8: عناصر قياس النية السلوكية نحو التعامل مع الخدمات المؤسسات التمويلية الإسلامية الاصغر

#	**الأسئلة**	**مصادر الأسئلة**
BI1	سأفكر في تبني خدمات التمويل الإسلامية الأصغر.	Amin et al. (2011); Echchabi & Azouzi (2015)
BI2	أحب أن أعتمد على منتجات التمويل الإسلامية الأصغر.	Amin et al. (2011); Echchabi & Azouzi (2015)
BI3	أخطط للاعتماد على التمويل الإسلامي الأصغر.	Amin et al. (2011); Echchabi & Azouzi (2015)
BI4	أنوي التحول إلى التمويل الإسلامي الأصغر.	Amin et al. (2011); Echchabi & Azouzi (2015)

BI5	سأتعامل بالتأكيد مع التمويل الإسلامي الأصغر.	Amin et al. (2011); Echchabi & Azouzi (2015)
BI6	سأتعامل دائمًا مع التمويل الإسلامي الأصغر الذي يقدم منتجات مالية إسلامية في المستقبل.	Omar (2015)

4.6 استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات

في المرحلة الأولى، سيتم استخدام حزمة التقنيات الإحصائية (SPSS 23.0). في هذا الصدد، يتم تطبيق SPSS في خطوتين، أولاً، إدخال البيانات، بما في ذلك ترميز البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانات التي تم إدخالها إلى برنامج SPSS الإصدار 23.0 لتحرير البيانات وترميزها، والسبب وراء ترميز البيانات هو التخزين والتحديد المنهجي، (WG Zikmund، Babin، Carr، Griffin &، 2009).

في المرحلة الثانية، بما في ذلك خطوة مهمة جدًا في تحليل البيانات التي تجري فحص البيانات، وتحديدًا اختبار البيانات المفقودة، والهدف من إجراء اختبار البيانات المفقودة هو أن معظم المستجيبين سلموا استبانة غير مكتملة لأنهم رفضوا الإجابة على بعض الأسئلة خاصة تلك ذات الصلة لتفاصيلهم الشخصية مثل العمر والدخل ومستوى التعليم، وبالتالي فإن عملية البيانات المفقودة هي خطوة مهمة للغاية تحتاج إلى تأسيس قبل إجراء مزيد من تحليل البيانات. (R. Kline، 1998). علاوة على ذلك، يشمل النوع الآخر من عملية تحليل البيانات إدخال البيانات وشاشة البيانات وتحليل البيانات الوصفية في هذه المرحلة SPSS باستخدام حزمة SPSS (الإصدار 23.0). والتحليل الوصفي هو التحول الأولي للبيانات الخام بطريقة تصف الخصائص الأساسية مثل الاتجاه المركزي والتوزيع والتنوع (Zikmund، 2013). من المهم قبل أن ننفذ أي تحليلات إحصائية مثل الارتباط أن نتأكد من عدم انتهاك أي افتراضات مقدمة للاختبار. عادة ما ينطوي اختبار الافتراضات على الحصول على إحصاءات وصفية للمتغيرات مثل المتوسط والانحراف المعياري ونطاق الدرجات (Pallant، 2001).

صدق أداة البحث وموثوقيتها

تعتبر عملية تقييم صلاحية وموثوقية أداة البحث من الأمور الأساسية لضمان جودة البيانات التي يتم جمعها وتحليلها. فيما يتعلق بالصدق والثبات لأداة البحث الكمية (مثل الاستبانة)، يشير مفهوم الصدق إلى مدى قدرة الأداة على قياس ما صُممت لقياسه (دليو، 2014). ويتناول صدق المحتوى (Content Validity) مدى ملاءمة محتوى الاستبانة لأهداف البحث، وما إذا كان يعكس بشكل شامل السمات التي يجري دراستها. أما الصدق الظاهري (Face Validity)، فهو يعد أبسط أشكال التحقق من الصدق، حيث يركز على تقييم مظهر الاستبانة من حيث سهولة الاستخدام، ووضوح الأسلوب، وتناسق التنسيق، ووضوح اللغة المستخدمة(Parsian & Dunning, 2009) . على الرغم من أهمية الصدق الظاهري، إلا أنه يعتبر من أضعف أشكال الصدق، ومع ذلك، أشار .Hair et al (2019)إلى ضرورته قبل إجراء الاختبارات الإحصائية، حيث إن فهم مضمون ومعنى كل سؤال يعد أمرًا حاسمًا للتعبير الصحيح عن نظرية القياس وتحديدها. في هذا البحث، تم تقييم صدق المحتوى والصدق الظاهري من خلال إرسال الاستبانة للمراجعة والتقييم من قبل ستة أكاديميين متخصصين من جامعات مختلفة في ماليزيا والمملكة المتحدة. تمت هذه العملية خلال فترة ما قبل الاختبار التجريبي (Pre-Testing Period)، حيث تم استلام آرائهم واقتراحاتهم اللازمة. استنادًا إلى ملاحظاتهم، تم إجراء التعديلات الضرورية. وفي النهاية، تم التأكد من أن الهيكل اللغوي لأدوات البحث يعكس بدقة الأهداف البحثية ويسهم في إيصالها إلى المستجيبين بشكل واضح وفعال.

يشير الثبات (Reliability) إلى مدى اتساق ودقة نتائج المقياس عند تكرار القياس، حيث يعكس درجة التوافق والصحة في النتائج المستخلصة (دليو، 2014). لقياس ثبات الاستبانة إحصائيًا، تم استخدام معامل كرونباخ ألفا(Cronbach’s Alpha) ، وهو المقياس الأكثر شيوعًا لموثوقية الاتساق الداخلي (English & Keeley, 2014). يستخدم هذا المقياس مع الأسئلة التي تتضمن خيارات استجابة متعددة مثل مقياس ليكرت (Likert scale) والذي يعتمد عليه في تصميم الاستبانة. تعتبر قيمة كرونباخ ألفا إذا كانت 0.70 أو أعلى مقبولة .(Bolarinwa, 2015) بالإضافة إلى ذلك، تم

استخدام مقياس "أوميجا" لماكدونالدز(McDonald's Omega Reliability) ، والذي يعتبره الباحثون أكثر دقة في قياس الموثوقية مقارنة بكرونباخ ألفا (Hayes & Coutts, 2020)

الاختبار التجريبي

يُعتبر الاختبار التجريبي أداةً هامة لإثبات موثوقية أدوات البحث من خلال استخدام نسخة مصغرة من الدراسة الكاملة (Bolarinwa, 2015). قد يكون الاختبار المسبق للأداة البحثية عنصرًا حاسمًا في تصميم دراسة جيدة، ورغم أنه لا يضمن النجاح الكامل للبحث الرئيسي، إلا أنه يزيد من احتمالية تحقيقه. ويساعد هذا الاختبار على تطوير واختبار مدى كفاءة أدوات البحث (Van Teijlingen & Hundley, 2001). كما يُعد شكلاً من أشكال التحقق من صدق المحتوى (Content Validity) من خلال مراجعة الخبراء، بهدف تحديد وتعديل أوجه القصور في أدوات البحث المستخدمة لجمع البيانات الأولية (Presser & Blair, 1994).

تتشارك الدراسة التجريبية (Pilot Study) في الأبحاث الكمية في أهدافها، والتي تشمل تحسين الصلاحية الداخلية لأداة البحث، وحذف الأسئلة غير الضرورية، أو الصعبة أو الغامضة أو المكررة، وإعادة صياغتها. كما تساعد الدراسة التجريبية في تقييم منطقية الوقت المستغرق لإكمال الاستبانة أو المقابلة، والتأكد من أن كل سؤال يستحث الاستجابة المناسبة، وأن الردود يمكن تفسيرها بشكل صحيح فيما يتعلق بالمعلومات المطلوبة (Van Teijlingen & Hundley, 2001; Dikko, 2016).

فيما يتعلق بحجم العينة للدراسة التجريبية، تم اعتماد نسبة 10% من العينة المستهدفة، وهو ما يُوصي به الخبراء. ومع ذلك، قد يحتاج حجم العينة إلى التعديل بناءً على أهداف البحث (Connelly, 2008). في البحث الحالي، تم اختبار الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من 53 عينة، تم اختيارهن باستخدام العينة العشوائية البسيطة عبر الإنترنت باستخدام نموذجGoogle ، وتم استبعاد هذه العينة من التحليل النهائي. ونتيجةً للدراسة التجريبية، كما تم تحليل العلاقة بين المتغير الثابت (مثل موقف النجاح، المعايير الشخصية،

سيطرة السلوك) والمتغير التابع من خلال استبيانات جمعت في مدينتي دوشانبي وخوجاند. لقد سلط البحث الضوء على أهمية الدراسة التجريبية لفهم تحديات التمويل الإسلامي الأصغر، بما في ذلك الوعي، المعايير الاجتماعية، معرفة المنتج، ومستوى الثقة. وأظهرت نتائج تحليل الانحدار أن حوالي 44.2٪ من التغير في المتغير المعتمد يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة، مشيرةً إلى وجود علاقة إحصائية معنوية بينهما. تقييم الفرق (F Change) يدعم هذا الاستنتاج، مما يبرز أهمية العلاقة بين المتغيرات. البحث يوصي بإجراء دراسات مستقبلية تستخدم طرقًا إحصائية إضافية لفهم العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة، وتضمين متغيرات جديدة في النموذج الإحصائي لزيادة قوة التنبؤ.

4.7 إجراءات تحليل البيانات الكمية والنوعية

تعتبر المعرفة الكافية بالأساليب الأساسية للتحليل أمرًا جوهريًا في إجراء دراسة جيدة التصميم، مما يؤدي إلى نتائج صحيحة وموثوقة، ويسهم في إنتاج أبحاث عالية الجودة. على النقيض من ذلك، فإن الافتقار إلى هذه المعرفة قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، مما يقوض من أهمية البحث.(Ali & Bhaskar, 2016) بناءً على نوعية الاستبانة المستخدمة في البحث الحالي والبيانات التي تم جمعها، هناك أدوات وأساليب إحصائية مناسبة يمكن استخدامها لإجراء التحليل الإحصائي المناسب للبيانات. الهدف من ذلك هو الوصول إلى نتائج دقيقة ومقبولة، تمكننا من استنتاج دلالات واضحة من دراسة العينة ومن ثم تعميمها على مجتمع البحث. لهذا الغرض، تم استخدام كل من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 25. في التحليل، تم استخدام SPSS لفحص ومعالجة البيانات، بما في ذلك التحقق من عدم وجود بيانات مفقودة (Missing Data) ومعالجة القيم المتطرفة (Outliers) باستخدام اختبار ماهالانوبس (Mahalanobis). بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مجموعة من الأساليب الإحصائية الأخرى التي سيتم توضيحها بالتفصيل لاحقًا.

أولًا: الإحصاءات الوصفية

تم استخدام الإحصاءات الوصفية لتقديم وتحليل البيانات الكمية بهدف إظهار التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية للمستجيبين، وكذلك درجات الاستجابة للأسئلة المدرجة في كل محور من محاور الاستبانة. تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة الاستبانة لتقييم مدى اتفاق أو رفض المستجيبين للفقرات المدرجة .بالإضافة إلى ذلك، تم فحص المعايير التي تشير إلى اعتدالية توزيع البيانات، وذلك من خلال التحقق من التوزيع الطبيعي باستخدام اختباري التواء (Skewness) وتفلطح (Kurtosis) البيانات. كما تم التأكد من وجود توزيع طبيعي للبيانات والارتباطات المشتركة بينها. للتحقق من مستوى الارتباط بين المتغيرات المستقلة ومنع مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)، تم استخدام معاملات VIF وTolerance. كما تم فحص العلاقة الخطية بين المتغير التابع (DV) والمتغيرات المستقلة (IVs) باستخدام اختبار Passerine، وتقييم مدى انطباق البيانات على نموذج الانحدار من خلال تحليل مخططات Histogram و Normal P.P Plot Regression.

استخدام الانحدار الخطي

في هذا البحث، يعد استخدام **الانحدار الخطي** خيارًا مناسبًا لتحليل العلاقات بين المتغيرات التفسيرية (مثل الثقة، الموضوعية، التحكم، السلوك الفعلي) والمتغير التابع (النية تجاه التمويل الإسلامي الأصغر). يمكن تبرير اختيار الانحدار الخطي استنادًا إلى عدة عوامل أساسية تساهم في تحقيق أهداف البحث والإجابة على أسئلته بشكل فعال. أولاً، **الانحدار الخطي هو أداة فعالة لتحليل العلاقات بين المتغيرات المتعددة** .في هذا السياق، يساعد الانحدار الخطي في فهم كيفية تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع. على سبيل المثال، قياس تأثير الثقة أو الموضوعية على النية تجاه تبني التمويل الإسلامي الأصغر. هذا النوع من التحليل مهم لتحديد العوامل الأكثر تأثيرًا، مما يدعم الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على سلوك المستهلكين. **من الناحية التنبؤية**، يوفر الانحدار الخطي القدرة على التنبؤ بالنتائج بناءً على البيانات الحالية. في حالة هذا البحث، يمكن استخدامه لتوقع مدى استعداد المتطوعين لتبني التمويل الإسلامي

الأصغر اعتمادًا على متغيرات مثل الدخل، التحكم في القرار، أو مستوى الثقة. هذه القدرة على التنبؤ تساهم بشكل مباشر في الإجابة على أسئلة البحث الرئيسية المتعلقة بعوامل التبني المحتملة للتمويل الإسلامي الأصغر. كما أن **بنية الانحدار الخطي تتيح تبسيط التفسيرات،** حيث توفر المعاملات الواردة في النموذج تفسيرًا واضحًا لقوة وتأثير كل متغير مستقل. هذا يسمح للباحث بتحديد المتغيرات الأكثر أهمية وتأثيرًا في تشكيل النية لدى المشاركين، ما يسهم في الوصول إلى فهم أعمق للفرضيات البحثية وتحليلها بشكل كمي دقيق. من حيث **تحليل الفرضيات،** فإن الانحدار الخطي يوفر إطارًا تجريبيًا يسمح باختبار الفرضيات المطروحة في البحث، مثل ما إذا كان هناك تأثير معنوي للثقة أو الدخل أو التحكم على النية تجاه التمويل الإسلامي. عبر استخدام الانحدار الخطي، يمكن اختبار هذه الفرضيات بشكل منهجي ودقيق، مما يدعم النتائج بالدلائل الإحصائية. أخيرًا، يتوافق استخدام الانحدار الخطي مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على فعاليته في تحليل سلوك المستهلك. على سبيل المثال، أشار **Wooldridge (2012)** إلى أن الانحدار الخطي هو أداة مناسبة عندما تكون العلاقة بين المتغيرات خطية نسبياً، وهو ما ينطبق على هذا البحث. كما دعمت دراسة **Gujarati (2009)** دور الانحدار الخطي في تحليل السلوك المالي والاجتماعي، خاصة في المجالات التي تتعلق بتوقع سلوكيات المستهلكين. **بناءً على ما سبق، يعد الانحدار الخطي منهجية مناسبة تمامًا لتحقيق أهداف هذا البحث،** سواء من حيث تحليل العلاقات بين المتغيرات أو اختبار الفرضيات أو تقديم توقعات مستندة إلى البيانات. ويساعد هذا النموذج في الوصول إلى نتائج موثوقة تسهم في فهم أكبر لسلوك المستهلكين تجاه التمويل الإسلامي الأصغر، مما يضيف قيمة علمية وعملية إلى الدراسة.

4.8 تحليل البيانات الثانوية وتحليل الوثائق

في البحث الذي يعتمد على دراسة الحالة، يُعَدُّ دمج البيانات الثانوية من خلال تحليل الوثائق وسيلة معترف بها على نطاق واسع لتعزيز صرامة وعمق الدراسة، حيث يُكمّل تحليل الوثائق تحليل البيانات الكمية عبر تقديم معلومات سياقية وإضافية تساهم في فهم أعمق للموضوع قيد البحث. إن إدراج البيانات النوعية المستخلصة من تحليل الوثائق لا يضيف فقط أبعادًا تفسيرية،

بل يساهم أيضًا في الإجابة عن نفس الأسئلة البحثية التي يتم التعامل معها باستخدام التحليل الكمي. كما أن استخدام مصادر متعددة من البيانات يساهم في تعزيز مصداقية وموثوقية نتائج البحث. وأما دور تحليل الوثائق فهو في دعم تحليل البيانات الكمية ويلعب تحليل الوثائق في البحث الذي يعتمد على البيانات الثانوية دورًا أساسيًا في فحص المعلومات المتاحة سواء كانت في المجال العام أو من خلال الوصول المتخصص. في سياق هذا البحث، تم اختيار الوثائق من مصادر موثوقة مثل **مؤسسة التمويل الدولية** و**مجموعة البنك الدولي** و**الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لجمهورية طاجيكستان(2022-2026)** (**International Finance Corporation**, the **World Bank Group**, and the **National Financial Inclusion Strategy of the Republic of Tajikistan (2022-2026)**) بسبب توفرها، ومصداقيتها، وارتباطها الوثيق بموضوع البحث. توفر هذه الوثائق رؤى حاسمة حول سياسات واستراتيجيات وتحديات الشمول المالي، والتي ترتبط مباشرة بالأسئلة البحثية.

البيانات النوعية المستخلصة من هذه الوثائق ليست مجرد إضافة تكملية، بل تساهم بشكل فعال في الإجابة على نفس الأسئلة البحثية التي يتم استكشافها من خلال الطرق الكمية. فمن خلال تناول نفس القضايا، مثل العوائق التي تواجه إطلاق التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان، يضمن تحليل الوثائق فهماً شاملاً لهذه الإشكالية. علاوة على ذلك، تدعم البيانات المستخلصة من هذه الوثائق النتائج الكمية عبر تقديم تفسيرات وتبريرات للاتجاهات التي تم ملاحظتها في البيانات الرقمية. على سبيل المثال، إذا أظهر التحليل الكمي أن "العوائق القانونية" تُعتبر حاجزًا كبيرًا أمام التمويل الأصغر الإسلامي، فإن تحليل الوثائق يمكن أن يوضح التفاصيل التنظيمية أو القيود القانونية التي تساهم في هذه النظرة. واختيار الوثائق المنهجية والاعتبارات العلمية يُعَدُّ اختيار الوثائق لتحليل البيانات الثانوية خطوة مهمة تتطلب نهجًا مدروسًا واستراتيجيًا. في هذه الدراسة، تم اختيار الوثائق من مؤسسات مثل **مؤسسة التمويل الدولية** و**مجموعة البنك الدولي** بناءً على مصداقيتها العالمية وسجلها الطويل في مجال تطوير التمويل. تقدم هذه المؤسسات بيانات واسعة وإطارًا يمكن من خلاله فهم وتقييم الاستراتيجيات المالية الوطنية. وتعتبر **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لجمهورية**

طاجيكستان (2022-2026) ذات صلة خاصة بالبحث بسبب تركيزها المباشر على النظام المالي في طاجيكستان. تقدم هذه الوثيقة معلومات قيمة حول السياسات والاستراتيجيات المصممة لتحسين الشمول المالي، وبالتالي تتوافق تمامًا مع التركيز البحثي على التمويل الأصغر الإسلامي. يتم توجيه عملية الاختيار هذه من خلال الحاجة إلى الوثائق التي توفر بيانات ذات معنى وذات مصداقية وحداثة، والتي يمكن ربطها مباشرة بالأسئلة البحثية. عملية تحليل الوثائق تتضمن عملية تحليل الوثائق فحصًا دقيقًا للمحتوى لتحديد الموضوعات والأنماط ونقاط البيانات التي تعالج الأسئلة البحثية. في هذه الدراسة، تعتبر الموضوعات الرئيسية مثل استراتيجيات الشمول المالي، والتحديات التنظيمية، وصعوبات التمويل هي المحاور الرئيسية لفهم العوائق أمام التمويل الأصغر الإسلامي. يتطلب تحليل هذه الوثائق من الباحث التعمق أكثر في المادة، والبحث وراء الافتراضات الأساسية، ومصادر البيانات، والسياقات التي تم فيها إنتاج هذه الوثائق. على سبيل المثال، عند تحليل **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في طاجيكستان**، يجب الانتباه إلى نوايا الوثيقة. وبما أن هذه الوثيقة من إنتاج الحكومة، فإن الهدف المحتمل هو تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الوطنية. ومع ذلك، يجب على الباحث إجراء فحص نقدي للتأكد مما إذا كانت الوثيقة تعكس التحديات الفعلية التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر أو تركز أكثر على الطموحات السياسية. مثل هذا التحليل يعمق فهم العلاقة بين السياسات الوطنية والواقع العملي لتنفيذ التمويل الأصغر الإسلامي.

وأما مصداقية الوثائق وأصالتها ضمان أصالة ومصداقية الوثائق المختارة للتحليل أمر بالغ الأهمية لسلامة البحث. تُعَدُّ **مؤسسة التمويل الدولية** و**مجموعة البنك الدولي** مؤسسات معترف بها عالميًا لجمع البيانات الصارمة وعمليات الإبلاغ، مما يعزز مصداقية منشوراتها. ومع ذلك، حتى عند استخدام هذه المصادر الموثوقة، يجب على الباحث أن يقيم السياق الذي أنتجت فيه هذه الوثائق، والمصادر التي استندت إليها، وأي تحيزات محتملة أو قيود. على سبيل المثال، تعكس **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي** موقفًا رسميًا للحكومة، مما قد يعكس رؤية مثالية للشمول المالي بدلاً من التجارب الفعلية لمقدمي التمويل الأصغر والمستهلكين. يجب أخذ بعين الاعتبار إذا ما كانت البيانات الموجودة في الوثيقة قد استُخلِصت من مصادر أولية مثل الدراسات الميدانية أو الاستطلاعات، أو إذا كانت بيانات ثانوية مستمدة من تقارير سابقة

أو منظمات خارجية. يُمكن التحقق من صحة هذه المعلومات من خلال مقارنة الوثائق بتقارير مستقلة أو مقابلات. علاوة على ذلك، يجب على الباحث طرح أسئلة نقدية حول مدى ملاءمة الوثيقة وحداثتها. على سبيل المثال، هل تعكس الاستراتيجية التطورات والتحديات المالية الأخيرة في طاجيكستان؟ وكيف تم استخدام هذه الوثيقة أو الإشارة إليها في النقاشات الأكاديمية أو السياسية الأخرى؟ هذه الاعتبارات تضمن أن الوثائق المستخدمة ليست فقط أصلية بل أيضًا ملائمة للبحث الجاري.

إن دمج النتائج والتفاعل بين البيانات النوعية والكمية يؤدي دمج النتائج من كل من تحليل الوثائق النوعي وتحليل البيانات الكمية إلى فهم شامل للإشكالية البحثية. وتُقدم النتائج الكمية رؤى قابلة للقياس حول مدى أهمية مختلف العوائق أمام التمويل الأصغر الإسلامي، مثل التحديات القانونية وصعوبات التمويل. في الوقت نفسه، يقدم تحليل الوثائق النوعي السياق السردي والتفسيرات التي تساعد في تفسير هذه النتائج الكمية. على سبيل المثال، إذا أظهرت البيانات الكمية أن العوائق القانونية تُعتبر حاجزًا كبيرًا، يمكن لتحليل الوثائق توضيح ذلك من خلال تفصيل العقبات التنظيمية المحددة التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر. وهذا التفاعل بين البيانات النوعية والكمية يعزز من استنتاجات البحث ويزيد من قوة النتائج. الجمع بين الاتجاهات الرقمية مع السرد المفصل المستند إلى الوثائق يضمن أن البحث يعالج تعقيدات التحديات التي تواجه التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان من زوايا متعددة، مما يتيح تحليلاً شاملاً ومستندًا إلى الأدلة. ويُعَدُّ تحليل الوثائق أداة لا تقدر بثمن في البحث الذي يعتمد على دراسة الحالة، خاصةً عندما يُستخدم لدعم تحليل البيانات الكمية. إن اختيار الوثائق ذات المصداقية، والأصالة، والملاءمة يُعتبر أمرًا حيويًا لضمان أن النتائج البحثية قوية ومدعومة بشكل جيد. من خلال فحص نقدي لعمليات اختيار الوثائق، وأصالتها، وتحليلها، يمكن للباحث تقديم تفسير شامل للبيانات، مما يوفر إجابات ذات مغزى للأسئلة البحثية. في هذه الدراسة، يتيح استخدام الوثائق من منظمات معترف بها عالميًا واستراتيجيات وطنية فهمًا قويًا للعوائق التي تواجه التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان، مما يساهم في استكشاف أعمق وأكثر تفصيلاً لهذا الموضوع.

الفصل الخامس
تحليل البيانات وتفسيرها

5.1 مقدمة

يهدف هذا البحث إلى دراسة يهدف هذا البحث إلى استكشاف إمكانية تطبيق نظام التمويل الإسلامي الأصغر في طاجيكستان، معتمدًا على النهج الكمي في تحليل استخدام خدمات مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر. كما يسعى إلى فهم التحديات التي تعيق فرص تحليل استخدام خدمات مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر، وتحليل العقبات التي تواجه تحليل استخدام خدمات مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر. يقدم هذا الفصل نتائج التحليل الكمي والنوعي لهذا البحث، مع التركيز على تحليل البيانات الكمية باستخدام تحليل الانحدار الخطي. يبدأ الفصل بتقديم ملخص للإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المستخدمة في البحث، بالإضافة إلى عرض نتائج الاختبارات الأولية لأداة البحث. يتضمن هذا القسم أيضًا نتائج التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) كخطوة أولى لفهم التركيبة العاملية للبيانات. بعد ذلك، يتم عرض نتائج تحليل الانحدار الخطي الذي استخدم لاختبار العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتفسير تأثير كل منها. كما يعرض هذا القسم نتائج اختبار فرضيات البحث بناءً على مخرجات تحليل الانحدار. في النهاية، يتم تقديم نتائج السؤال المفتوح الذي استهدف فهم وجهة نظر المرأة اليمنية حول التحديات التي تعيق فرص تمكينها الاقتصادي.

5.2 فحص البيانات المفقودة والقيم المتطرفة في المرحلة الأولى من تحليل البيانات

في المرحلة الأولى من تحليل البيانات، تم فحص البيانات المفقودة والقيم المتطرفة للتأكد من جودة البيانات واستعدادها للتحليل الإحصائي. يُعتبر فحص البيانات المفقودة خطوة حاسمة، حيث تشكل البيانات المفقودة تهديدًا كبيرًا لدقة وصحة التحليل الإحصائي، مما قد يؤدي إلى قيم متحيزة تؤثر على أهمية ودقة النتائج المستخلصة (عواد، 2020). كما يوضح الشكل (2) أدناه، لا توجد بيانات مفقودة في هذا البحث. على الرغم من أن غياب البيانات المفقودة يعد

أمرًا غير مألوف في الأبحاث، إلا أن هذا البحث تميز بعدم وجود أي بيانات مفقودة. وكما هو موضح في الفصل الرابع، تم استخدام **Google Form** لتوزيع الاستبانات، مع إضافة شرط تقييد للإجابة على جميع الأسئلة. هذه الخطوة ساعدت في ضمان اكتمال البيانات المستلمة، مما أدى إلى جمع ردود كاملة من جميع المشاركين دون أي فقدان للبيانات. **القيم المتطرفة (Outliers Data):** تم أيضًا فحص القيم المتطرفة التي قد تؤثر على التحليل. تم تحديد ومعالجة القيم التي تنحرف بشكل كبير عن النمط العام للبيانات لضمان دقة النتائج النهائية والتحليل الإحصائي. باختصار، الإجراءات المتبعة في جمع البيانات وفحصها ضمنت جودة البيانات وخلوها من المشاكل التي قد تؤثر سلبًا على نتائج البحث. الشكل (1) أدناه.

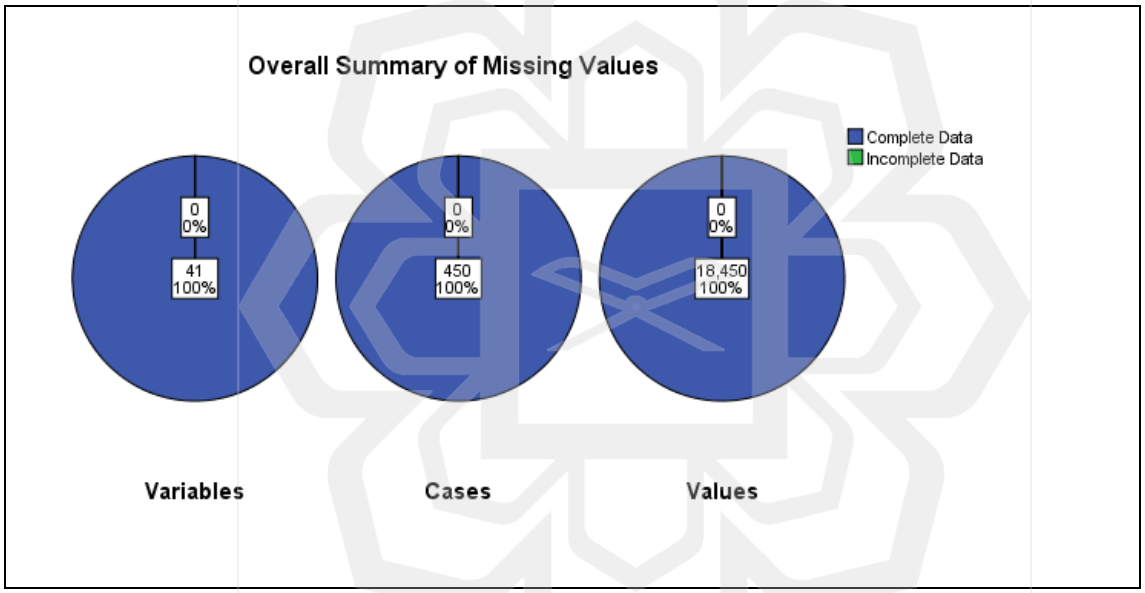

5.3 البيانات الديمغرافية لعينة البحث

في هذا القسم، سيتم عرض وتحليل البيانات الديمغرافية لعينة البحث، بهدف تقديم صورة واضحة عن خصائص المستجيبين المشاركين في الدراسة. يتضمن ذلك تقديم معلومات حول متغيرات ديمغرافية مثل العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ومستوى الدخل، وغيرها من الخصائص التي قد تؤثر على النتائج وتحليل البيانات. تحليل البيانات الديمغرافية يساعد في فهم توزيع العينة ومدى تمثيلها لمجتمع الدراسة الأكبر، كما يسهم في تفسير النتائج المتعلقة

بالمتغيرات الأخرى في البحث. سيتم عرض هذه البيانات بشكل إحصائي باستخدام التكرارات والنسب المئوية، بالإضافة إلى إظهار الأنماط السائدة داخل العينة.

يستعرض هذا الجزء معلومات عن المستجيبات من عينة البحث، حيث تم الحصول على 450 استجابة من جُمع في ولايتي دوشانبه وخوجاند في طاجيكستان. أما الجدول (1) فتضمن العوامل الشخصية الأخرى لعينة البحث؛ أي العمر، فكانت أعلى نسبة هي من 30 الي 40 سنة (34.7%) ثم فئة 40 إلى 50 هما الفئتان العمريتان الأكثر استجابة. وعلى التوالي، والحالة الاجتماعية، فكانت نسبة المتزوجات 52 %، ثم نسب ة (العازبات 40%، والتحصيل العلمي، فكانت أغلبية المستجيبا ت من المستوى الجامعي وما فوقه بنسبة 62%، وهذا يدعم البحث من حيث المعرفة والوعي والخبرة لدى عينة البحث، أما في الحالة الوظيفية فكانت أعلى نسبة 32% للموظفات في القطاع الخاص. أما مصدر الدخل % فكان أقل نسبة من الراتب التقاعدي يليه عائد من استثمارات أو عقارات بنسبتي 0.5% و1 على التوالي. وكان الراتب من الوظيفة أعلى نسب ة 45% لمصدر الدخل. وامتلاك مشروع فكان نسبة 20% يمتلكن مشروعا خاصا بهن. أخيرا، يلاحظ أن الشمول المالي الإسلامي منخفض من حيث الحساب المصرفي والحصول على قرض حسن وتمويل، أو تأمين، حيث النسب هي 6% على التوالي من إجُالي أفراد البحث.،7%،10%،40%.

جدول 1: البيانات الديمغرافية لعينة البحث

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة (%)	النسبة الحقيقية (%)	الاجمالي
العمر	20إلى	5	1.1	1.1	1.1
	21 -30	58	12.9	12.9	14.0
	31-40	156	34.7	34.7	48.7
	41-50	141	31.3	31.3	80.0
	50 فما فوق	90	20.0	20.0	100.0

	الاجمالي	450	100.0	100.0	
الجنس	ذكر	304	67.6	67.6	67.6
	أنثى	146	32.4	32.4	100.0
	الاجمالي	450	100.0	100.0	
الحالة التعليم	ثانوية عامة	45	10.0	10.0	10.0
	بكالوريوس	132	29.3	29.3	39.3
	ماجستير	138	30.7	30.7	70.0
	دوكتورة	133	29.6	29.6	99.6
	غير ذلك	2	.4	.4	100.0
	الإجمالي	450	100.0	100.0	
العمل	قطاع عا م	77	17.1	17.1	17.1
	قطاع خاص	181	40.2	40.2	57.3
	عمل حر	140	31.1	31.1	88.4
	غير ذلك	52	11.6	11.6	100.0
	الاجمالي	450	100.0	100.0	
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	26	5.8	5.8	5.8
	10-6	164	36.4	36.4	42.2
	15-11	134	29.8	29.8	72.0
	20-16	52	11.6	11.6	83.6
	أكثر من 20سنة	72	16.0	16.0	99.6
	الإجمالي	450	100.0	100.0	

5.4 التحليل الوصفي

تم إجراء الإحصاءات الوصفية بهدف وصف الخصائص الأساسية لكل متغير من متغيرات البحث. يلخص الجدولان (6) و(7) السمات الإحصائية الأساسية لكل متغير بشكل تفصيلي وإجمالي. تشمل هذه السمات:

1. متوسط العينة (Mean): يعكس المتوسط الحسابي للبيانات ويعطي فكرة عن القيمة المركزية لكل متغير.
2. الوسيط (Median): يمثل القيمة التي تقع في منتصف توزيع البيانات، مما يساعد على فهم توزع البيانات بشكل أكثر دقة.

الحد الأدنى والحد الأقصى (Minimum and Maximum): يعرض أقل وأعلى قيمة تم تسجيلها لكل متغير، مما يوضح نطاق البيانات. الانحراف المعياري (Standard Deviation): يقيس مدى تشتت البيانات حول المتوسط، مما يعطي فكرة عن تقلبات القيم ضمن المتغير. قيم معامل الالتواء والتفرطح Skewness and Kurtosis). ومعامل الالتواء (Skewness): يقيس مدى انحراف توزيع البيانات عن الشكل المتماثل. والتفرطح (Kurtosis) يقيس مدى تركيز البيانات حول المتوسط ويشير إلى مدى "حدية" أو "مسطحة" التوزيع. تقدم هذه الإحصاءات وصفًا شاملاً للبيانات المجمعة، مما يساهم في فهم توزيع المتغيرات ويساعد في تحديد الأنماط العامة ضمن البيانات التي سيتم استخدامها في التحليلات اللاحقة.

5.5 تقييم مقبولية النتائج إحصائيًا وتحديد الحدود المقبولة

إن تحليل النتائج الوصفية وتقييم مقبوليتها إحصائيًا في التحليل الإحصائي، يتم تقييمها عن طريق مقبولية النتائج الوصفية مثل لمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الالتواء (Skewness)، ومعامل التفرطح (Kurtosisوفقًا لمعايير محد .المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومن ضمنها المتوسط الحسابي المرتفع الذي يشير إلى أن المشاركين يميلون إلى تقييمات إيجابية عالية عبر المتغيرات المدروسة، وهو مقبول طالما أن هناك تماسكًا في استجابات العينة. **الانحراف المعياري** المنخفض (حوالي 0.53 – 0.55) للمتغيرات مثل

incom, behavrl Int, trust, أنه يشير إلى أن البيانات متقاربة حول المتوسط. لكن، الانحراف المعياري الأعلى (1.11 - 1.44) لبعض المتغيرات مثل **subjct, contrl, relgn** حيث يشير إلى وجود تباين أكبر بين المشاركين، وهو أمر يحتاج إلى تفسير دقيق. أما **معامل الالتواء:(Skewness) فهو** يقيس انحراف التوزيع عن التماثل. والقيم التي تقع بين −1 و +1 عادة ما تعتبر مقبولة إحصائيًا، تشير إلى توزيع معتدل (Field, 2018). أما **القيم السالبة** لمعامل الالتواء لبعض المتغيرات (−1.85 إلى −2.69) فتشير إلى انحراف البيانات نحو اليسار، مما يعني وجود تجمع للبيانات عند القيم الأعلى. بينما **القيم الموجبة العالية** مثل 12.765 و 16.018 فهي تشير إلى انحراف كبير نحو اليمين، وهي إشارة إلى أن هناك عددًا قليلاً من القيم العالية المتطرفة مع تجمع البيانات عند القيم الدنيا. أما **تصحيح الالتواء** في الحالات التي يتجاوز فيها معامل الالتواء ±1، فيمكن اعتبار التوزيع منحرفًا بشكل مفرط، وقد يكون من الضروري استخدام تقنيات التحويل لتقليل هذا الالتواء، مثل تحويل البيانات باستخدام الجذر التربيعي أو اللوغاريتمي (Tabachnick & Fidell, 2019).

أما **معامل التفرطح:(Kurtosis) معامل التفرطح** فهي تقيس درجة "الحدية" أو "التسطح" في التوزيع. والقيم المقبولة لمعامل التفرطح عادة ما تقع بين −1 و +3 (Pallant, 2020). **القيم العالية** مثل 235.190 و 313.870 تشير إلى توزيع شديد الحدية، مما يعني وجود عدد كبير من القيم المتطرفة التي تؤدي إلى تركز البيانات حول المتوسط بشكل غير طبيعي. **تصحيح التفرطح :** إذا تجاوز معامل التفرطح +3، فإنه يشير إلى أن البيانات لديها ذيول ثقيلة بشكل مفرط، وقد تحتاج إلى التحويلات نفسها المستخدمة لتصحيح الالتواء. كانت **مقبولية النتائج وفقًا للدراسات** وفقًا لـ **Pallant (2020)** و**Field (2018)**، والقيم السالبة لمعامل الالتواء والقيم العالية لمعامل التفرطح تشير إلى وجود مشكلات في توزيع البيانات. على الرغم من ذلك، يمكن أن تكون هذه القيم مقبولة في بعض الحالات، خاصة في البحوث الاجتماعية حيث تكون التوزيعات غير المتماثلة الشائعة **Hair et al. (2019)** يؤكدون على أهمية تقييم مدى تأثير القيم المتطرفة على التحليل الإجمالي، ويشددون على أن تجاوز الحدود المقبولة لمعامل الالتواء والتفرطح يستدعي استخدام تقنيات تحويل البيانات

لتحسين التوزيع. كانت **الحدود الدنيا المقبولة إحصائيًا في معامل الالتواء**: حيث ينبغي أن يقع بين −1 و +1 لتوزيع طبيعي أو قريب من الطبيعي (Tabachnick & Fidell, 2019). أما في **معامل التفرطح** :فينبغي أن يقع بين −1 و +3. إذا كان يتجاوز +3، فهذا يشير إلى الحاجة إلى التحويل.(Pallant, 2020) **خلاصة** النتائج التي تم الحصول عليها تظهر بعض التحديات من حيث الالتواء والتفرطح. للحصول على توزيع طبيعي أو قريب من الطبيعي، من المستحسن استخدام تقنيات التحويل لتقليل تأثير الالتواء والتفرطح المفرطين، خاصة إذا كانت هذه المشكلات تؤثر على النتائج النهائية للتحليل الإحصائي. بناءً على الأدبيات، فإن هذه الخطوات ضرورية لضمان موثوقية ودقة التحليل الإحصائي كما موجود في الجدول 2 أدناه.

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
Atn2	450	4.00	1.00	5.00	4.2333	.62697	.393	1.146	.115	3.457	.230
Atn3	450	3.00	2.00	5.00	4.3178	.62530	.391	-.849	.115	1.941	.230
Atn4	450	3.00	2.00	5.00	4.3733	.66285	.439	1.140	.115	2.263	.230
Atn5	450	4.00	1.00	5.00	4.3578	.67635	.457	1.273	.115	3.083	.230
subj2	450	4.00	1.00	5.00	4.4044	.65459	.428	1.174	.115	2.626	.230
subj3	450	4.00	1.00	5.00	4.3667	.65817	.433	-1.311	.115	3.897	.230
subj4	450	4.00	1.00	5.00	4.4400	.69820	.487	-1.678	.115	2.656	.230
subj5	450	4.00	1.00	5.00	4.3689	.69160	.478	-1.246	.115	2.586	.230

subj6	450	4.00	1.00	5.00	4.4356	.69139	.478	-1.514	.115	3.708	.230
Cnt3	450	4.00	1.00	5.00	4.3200	.71247	.508	1.445	.115	3.884	.230
Cnt4	450	4.00	1.00	5.00	4.3667	.72576	.527	1.459	.115	3.291	.230
Cnt5	450	4.00	1.00	5.00	4.3311	.69626	.485	-1.150	.115	2.284	.230
Cnt6	450	4.00	1.00	5.00	4.3244	.68492	.469	-1.353	.115	3.998	.230
Rlgn2	450	4.00	1.00	5.00	4.2689	.60889	.371	-.872	.115	3.140	.230
Rlgn3	450	4.00	1.00	5.00	4.3800	.69683	.486	-1.350	.115	3.175	.230
Rlgn4	450	4.00	1.00	5.00	4.3911	.72371	.524	-1.351	.115	2.441	.230
Rlgn5	450	4.00	1.00	5.00	4.3911	.71753	.515	-1.394	.115	2.748	.230
Rlgn6	450	4.00	1.00	5.00	4.4044	.71632	.513	-1.396	.115	2.679	.230
Rlgn7	450	4.00	1.00	5.00	4.3200	.69346	.481	-1.248	.115	3.097	.230

Trst2	450	4.00	1.00	5.00	4.2644	.59607	.355	-.802	.115	3.169	.230
Trst3	450	4.00	1.00	5.00	4.2556	.59995	.360	-.854	.115	3.356	.230
Trst4	450	3.00	2.00	5.00	4.4044	.61603	.379	-.866	.115	1.418	.230
Trst5	450	4.00	1.00	5.00	4.4467	.65938	.435	-1.301	.115	2.797	.230
Trst6	450	4.00	1.00	5.00	4.3689	.67531	.456	-1.258	.115	2.949	.230
Incm2	450	4.00	1.00	5.00	4.2156	.63683	.406	-1.102	.115	3.020	.230
Incm3	450	4.00	1.00	5.00	4.3378	.68820	.474	-1.378	.115	2.982	.230
Incm4	450	4.00	1.00	5.00	4.4044	.71008	.504	-1.477	.115	3.410	.230
Incm5	450	4.00	1.00	5.00	4.3044	.67618	.457	-1.282	.115	3.941	.230
Bhvr3	450	4.00	1.00	5.00	4.3644	.65432	.428	-1.357	.115	2.253	.230
Bhvr4	450	4.00	1.00	5.00	4.3844	.66823	.447	-1.393	.115	1.966	.230

Bhvr5	450	4.00	1.00	5.00	4.4867	.66811	.446	-1.571	.115	1.740	.230
Bhvr6	450	4.00	1.00	5.00	4.3489	.69073	.477	-1.482	.115	1.620	.230
Valid N (listwise)	450										

الإحصاءات الوصفية التي تم تحليلها في هذه الدراسة تكشف أن جميع الردود البالغ عددها 450، تم استخدامها لتحليل الفقرات المختلفة، مما يدل على عدم وجود بيانات مفقودة. تتراوح القيم الدنيا والعليا لجميع الفقرات بين 1.00 و5.00، وهو ما يتماشى مع استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لتقييم الاستجابات. يُظهر المتوسط الحسابي لجميع الفقرات قيمًا تتراوح بين 4.21 و4.49، مما يشير إلى أن المشاركين يميلون إلى إعطاء تقييمات إيجابية عالية، مما يعكس موافقة قوية على العناصر المدروسة سواء في محاور الشمول المالي الإسلامي أو تمكين المرأة اقتصاديًا. أما الانحراف المعياري، الذي يتراوح بين 0.59 و0.72، فيشير إلى أن الاستجابات كانت متقاربة نسبيًا من المتوسط، مع وجود تباين معتدل، مما يعزز من تجانس البيانات ودقة النتائج النهائية. بالنسبة لمعامل الالتواء، فقد تراوحت القيم بين -1.678 و1.459، مما يدل على انحراف طفيف في توزيع البيانات، حيث تميل بعض الفقرات إلى الحصول على درجات أعلى بينما يميل البعض الآخر إلى درجات أقل، ومع ذلك، تبقى هذه القيم ضمن النطاق المقبول إحصائيًا. أما معامل التفرطح، فقد تراوح بين 1.418 و3.941، مما يشير إلى وجود بعض التركز حول المتوسط ووجود ذيول أثقل في بعض الحالات، لكنها تظل ضمن الحدود المقبولة عمومًا في الدراسات الإحصائية. بناءً على هذه النتائج، يمكن اعتبار البيانات متسقة وصالحة للتحليل الإحصائي اللاحق، حيث إن

الانحرافات والتفرطح تقع ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا، مما يعزز من موثوقية التحليل ونتائجه وفقًا للمعايير المتعارف عليها في الأبحاث الكمية.

5.6 تقييم طبيعة البيانات

يُعد تقييم التوزيع الطبيعي للبيانات أساسًا هامًا للاعتماد على الأساليب الإحصائية الصحيحة. والتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) هو افتراض رئيسي في تحليل البيانات، حيث يُعتمد على معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفرطح (Kurtosis) لتحديد ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعًا طبيعيًا. تشير القيم الواقعة خارج نطاق -1 إلى +1 لمعامل الالتواء إلى انحراف كبير في التوزيع. من ناحية أخرى، يقيس معامل التفرطح مدى ذروة أو تسطح التوزيع مقارنة بالتوزيع الطبيعي؛ حيث تشير القيمة الموجبة إلى توزيع ذو ذروة مرتفعة، بينما تشير القيمة السالبة إلى توزيع أكثر تسطحًا .(Hair et al., 2019) في هذا البحث، تتبع العينة التوزيع الطبيعي حيث يتراوح معامل الالتواء بين -0.140 و-0.284 لجميع متغيرات البحث، وهو ضمن النطاق الموصى به بين -1 و+1. يعرض الجدول (3) هذا التماثل، كما يوضح أيضًا أن جميع قيم التفرطح سالبة، مما يشير إلى أن التوزيع قريب من الطبيعي. علاوة على ذلك، إذا كانت قيم المتوسط والوسيط متساوية، فهذا يُعد مؤشرًا آخر على أن المتغيرات موزعة توزيعًا طبيعيًا .(Gravetter & Wallnau, 2007) في هذا البحث، كانت قيم المتوسط والوسيط قريبة جدًا من بعضها البعض، مما يؤكد أن البيانات الخاصة بالمتغيرات موزعة بشكل طبيعي.

5.7 العلاقات الخطية المتعددة

تشير العلاقات الخطية المتعددة إلى وجود علاقة خطية تامة أو جزئية بين بعض أو جميع المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، مما قد يؤدي إلى مشكلات خطيرة في تفسير نتائج النموذج وقد يؤثر على موثوقية تقديرات بارامترات النموذج .(Gujarati, 2003) تُعد هذه المشكلة من التحديات التي يجب معالجتها قبل البدء في عملية نمذجة البيانات (Alin & Daoud, 2010). في هذا البحث، تم استخدام عامل تضخم التباين (Variance Inflation

(Factor, VIFللكشف عن مشكلة العلاقة الخطية المتعددة بين المتغيرات المستقلة. يقيس VIFمقدار التضخم في التباين ويحدد ما إذا كانت هناك مشكلة في الخطية المتعددة. القيم التي تتجاوز 10 تُعتبر عادةً مؤشرًا على وجود مشكلة خطيرة في العلاقة الخطية المتعددة (Asteriou & Hall, 2007).بالمقابل، إذا كانت قيمة VIF أقل من 5، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة خطية متعددة بين المتغيرات (Hair et al., 2009; Kline, 2015). بالإضافة إلى ذلك، تم فحص معامل التساهل (Tolerance) لكل متغير مستقل. ويعكس معامل التساهل مقدار التباين في متغير مستقل واحد الذي لا يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة الأخرى. تشير قيم التساهل التي تقل عن 0.10 إلى وجود علاقة خطية متداخلة.(Daoud, 2017) استنادًا إلى النتائج الموضحة في الجدول (5)، نجد أن عامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة في الدراسة (الموضوع، التحكم، الدين، الثقة، الدخل، والسلوك) يتراوح بين 1.049 و1.938، وهي جميعها أقل بكثير من الحد الأقصى المقبول 10. هذا يشير إلى عدم وجود تضخم كبير في التباين وبالتالي عدم وجود مشكلة خطية متعددة. على وجه الخصوص، كانت قيم VIF لمتغيرات الثقة والدخل والسلوك أعلى نسبيًا (1.785، 1.938، و1.638 على التوالي) ولكنها ما زالت ضمن الحدود المقبولة. أما بالنسبة لمعامل التساهل(Tolerance) ، فقد تراوحت القيم بين 0.516 و0.954، وهي جميعها أكبر من 0.1، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة خطية متداخلة بين المتغيرات المستقلة. بناءً على هذه النتائج، يمكن القول بأن النموذج الإحصائي في هذا البحث لا يعاني من مشكلة الخطية المتعددة، مما يعزز من موثوقية ودقة النتائج المستخلصة كما في الجدول 5 أدناه.

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	.826	.185		4.461	.000		
subjct	.035	.018	.072	1.926	.055	.902	1.109
contrl	.031	.016	.071	1.935	.054	.934	1.071
relgn	.020	.014	.054	1.483	.139	.954	1.049
trust	.286	.046	.292	6.156	.000	.560	1.785
incom	.139	.049	.139	2.810	.005	.516	1.938
behavrl	.289	.047	.282	6.197	.000	.610	1.638

a. Dependent Variable: Int

5.8 معامل الارتباط بين المتغيرات

يُعد تحليل العلاقات بين المتغيرات خطوة أساسية في أي دراسة إحصائية، سواء كانت هذه العلاقات ارتباطية، أو سببية، أو غير ذلك. من أجل بناء نموذج دقيق يساعد في فهم تأثير الشمول المالي الإسلامي على تمكين المرأة اقتصاديًا في اليمن، كان من الضروري تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات. في هذا البحث، تم استخدام **اختبار بيرسون للارتباط** (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة، كما هو موضح في الجدول أدناه. تلعب مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) دورًا مهمًا في التحليل متعدد

المتغيرات، حيث تظهر معاملات الارتباط بين جميع أزواج المتغيرات .(Pallant, 2020) تُستخدم هذه المصفوفة أيضًا كمؤشر أولي للكشف عن مشكلة الخطية المتعددة (Multicollinearity)بين المتغيرات المستقلة، وهي حالة تحدث عندما تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة بقوة ببعضها البعض، مما قد يؤدي إلى صعوبة في تفسير النموذج الإحصائي .(Field, 2018) وفقًا للنتائج المستخلصة أظهرت بعض المتغيرات المستقلة ارتباطات معتدلة مع بعضها البعض. على سبيل المثال، **الثقة (trust)** و**الدخل (incom)** أظهرا ارتباطًا قويًا نسبيًا($r = 0.626, p < 0.01$) ، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين هذين المتغيرين.(Cohen, 1988) **السلوك (behavrl)** أظهر أيضًا ارتباطًا معتدلًا مع كل من **الدخل** ($r = 0.566, p < 0.01$) **(incom)** و**الثقة** ($r = 0.530, p < 0.01$) **(trust)**، مما يدعم فكرة أن هذه المتغيرات مرتبطة ببعضها بطريقة ذات دلالة إحصائية. بحسب Cohen (1988)، تُعتبر معاملات الارتباط التي تتراوح بين 0.1 و0.3 ضعيفة، وبين 0.3 و0.5 معتدلة، وفوق 0.5 قوية. بناءً على هذا المقياس، لم تُظهر أي من المتغيرات في هذه الدراسة ارتباطًا بقيمة 0.9 أو أعلى، وهو الحد الذي يشير إلى وجود مشكلة خطية متعددة خطيرة .(Hair et al., 2019) هذه النتيجة تعني أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج لا تعاني من اعتماد خطي قوي بما يكفي للتسبب في مشكلات كبيرة عند تفسير النتائج. علاوة على ذلك، لم تُظهر نتائج **اختبار بيرسون للارتباط** أي مؤشرات على مشكلة الخطية المتعددة التي قد تؤثر سلبًا على موثوقية النموذج. فالارتباطات بين المتغيرات المستقلة كانت معتدلة إلى منخفضة، مما يعزز الثقة في صلاحية النموذج المستخدم وفي استنتاجات التحليل الإحصائي المستندة إليه. بالتالي، يمكن استنتاج أن العلاقات بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة لا تشكل تهديدًا كبيرًا من حيث الخطية المتعددة، مما يسمح باستخدام هذه المتغيرات بثقة في النموذج الإحصائي دون القلق من تأثيرات سلبية على النتائج. (Pallant, 2020; Field, 2018)

Correlations

		subjct	contrl	relgn	trust	incom	behavrl
subjct	Pearson Correlation	1	.081	.111*	.237**	.290**	.244**
	Sig. (2-tailed)		.088	.019	.000	.000	.000
	N	450	450	450	450	450	450
contrl	Pearson Correlation	.081	1	.091	.189**	.208**	.234**
	Sig. (2-tailed)	.088		.053	.000	.000	.000
	N	450	450	450	450	450	450
relgn	Pearson Correlation	.111*	.091	1	.155**	.177**	.182**
	Sig. (2-tailed)	.019	.053		.001	.000	.000
	N	450	450	450	450	450	450
trust	Pearson Correlation	.237**	.189**	.155**	1	.626**	.530**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001		.000	.000
	N	450	450	450	450	450	450
incom	Pearson Correlation	.290**	.208**	.177**	.626**	1	.566**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000
	N	450	450	450	450	450	450
behavrl	Pearson Correlation	.244**	.234**	.182**	.530**	.566**	1

Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
N	450	450	450	450	450	450

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

5.9 العلاقة الخطية بين المتغيرات التابعة والمستقلة

الهيستوغرام الموضح أعلاه يعرض توزيع البواقي المعيارية الناتجة عن نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي تم استخدامه لدراسة العلاقة بين المتغير التابع (Int) والمتغيرات المستقلة. ويُظهر التوزيع أن البواقي قريبة من التوزيع الطبيعي، حيث يتخذ شكل التوزيع منحنى الجرس التقليدي (Bell Curve)، مما يشير إلى أن النموذج الإحصائي يتناسب بشكل جيد مع البيانات. ويلاحظ أيضًا أن المتوسط المحسوب للبواقي قريب جدًا من الصفر، مما يدل على أن الأخطاء التنبؤية موزعة بالتساوي حول خط الانحدار دون وجود أي انحياز. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانحراف المعياري للبواقي المعيارية (0.993) قريب من 1، مما يعزز فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي، وهو شرط أساسي لنجاح نموذج الانحدار الخطي. على الرغم من وجود بعض القيم المتطرفة خارج نطاق −2 إلى +2، إلا أن عددها قليل ولا يؤثر بشكل كبير على ملاءمة النموذج. بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن النموذج المستخدم في الدراسة مناسب وموثوق به، مما يعزز من الثقة في النتائج المستخلصة.

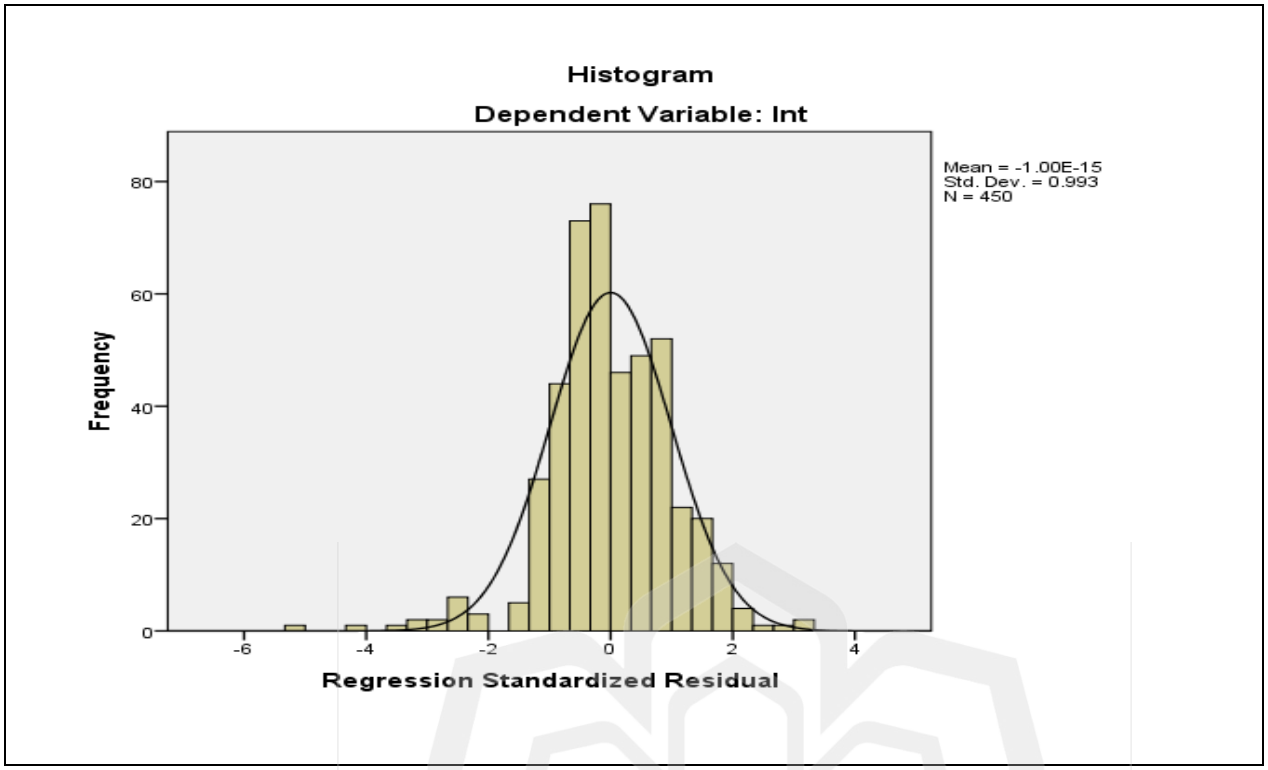

يوضح الشكل أعلاه (مخطط P-P) العادي للانحدار المعياري المتبقي أن النقاط تتجمع بشكل جيد حول الخط المستقيم، مما يشير إلى أن الاحتمالات الملحوظة تتماشى بشكل كبير مع الاحتمالات المتوقعة. هذا الانتظام في توزيع النقاط يعكس عدم وجود أي مؤشر على عدم الخطية في النموذج، مما يعني أن افتراض الخطية في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قد تحقق. تقييم افتراض الخطية هو خطوة حاسمة في تحليل الانحدار، لأنه في حالة وجود أي عدم تطابق، قد يؤدي ذلك إلى تباين في الأخطاء، مما يؤثر على دقة النموذج (Hair et al., 2010). في هذه الدراسة، باستخدام برنامج SPSS (الإصدار 23.0)، تم التحقق من عدم وجود مشكلة المثلية، حيث أظهرت نتائج الارتباط توافقًا جيدًا بين المتغيرات المستقلة دون أي تباين غير منتظم في الأخطاء. بناءً على ذلك، يمكن القول بأن هذا النموذج لا يعاني من مشاكل خطية، وبالتالي، يمكن الاعتماد على النتائج المستخلصة منه، مع التأكد من عدم وجود خطأ من النوع الأول في تقديرات المتغيرات المستقلة.

5.10 تحليل نتائج ملخص النموذج(Model Summary)

تشـــير نتائج ملخص النموذج (Model Summary) إلى أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يفســـر بان معامل الارتباط:(R = 0.677) يمثل معامل الارتباط (R) مقدار العلاقة بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية للمتغير التابع. بمعنى آخر، يعبر عن العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة (السلوك، الدين، الثقة، الموضوع، التحكم، والدخل). قيمة Rالبالغة 0.677 تشـير إلى وجود علاقة إيجابية قوية نسـبيًا بين المتغيرات المسـتقلة والتابع، مما يعني أن المتغيرات المسـتقلة مجتمعة تفسـر جزءًا كبيرًا من المتغير التابع. وأيضـا مربع معامل الارتباط:($R^2 = 0.458$) يشـــير مربع معامل الارتباط ($R^2 = 0.458$) إلى أن 45.8% من التباين في المتغير التابع يمكن تفسـيره من خلال المتغيرات المسـتقلة في النموذج. على الرغم من أن هذه نسـبة تفسـير معقولة، إلا أنها تعني أن 54.2% من التباين لا يزال غير مفســـر، مما يشـــير إلى وجود عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. في أبحاث العلوم الاجتماعية، غالبًا ما يعتبر R^2 بهذا المستوى مقبولًا، خاصة عند التعامل مع سلوكيات بشرية معقدة وصعبة التنبؤ.(Hair et al., 2010) تعتبر قيم R^2 التي تتراوح بين 0.4 و 0.6 متوسـطة لكنها معقولة في مجالات مثل علم النفس وعلم الاجتماع والاقتصـاد، حيث يتسـم السـلوك البشـري بتعقيد يصـعب تفسـيره بالكامل(Cohen, 1988) . ومربع معامل الارتباط المعدل(Adjusted $R^2 = 0.450$) يقوم مربع معامل الارتباط المعدل بتعديل القيمة لتأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات المســتقلة في النموذج، مما يوفر تقديرًا أكثر دقة للقوة التفسيرية للنموذج، خاصة عند مقارنة نماذج تحتوي على عدد مختلف من المتغيرات المستقلة. والفرق الصغير بين (R^2 0.458) و R^2 المعدل (0.450) يشير إلى أن إدخال المتغيرات الستة المستقلة لم يؤدي إلى إدخال ضوضاء غير ضرورية أو إلى تقليل دقة التنبؤ في النموذج. هذا الاتســـاق يشـــير إلى أن النموذج محدد بشـــكل جيد، دون أي إفراط في التكيف مع البيانات. ومن ناحية اخرى الخطأ القياسـي للتقدير(Std. Error = 0.40585) يمثل الخطأ القياسي للتقدير مقدار انحراف القيم الفعلية عن الخط المستقيم للتنبؤ في النموذج. وهو يشـير إلى مقدار الخطأ المتوقع في التقديرات التي يوفرها النموذج. قيمة الخطأ القياسـي البالغة 0.405 تشـــير إلى أن التنبؤات معقولة، ولكن قد يكون هناك بعض الانحرافات بين القيم

الفعلية والمتوقعة. في نماذج تتناول سلوكيات أو متغيرات نفسية، يعتبر وجود خطأ قياسي معتدل أمرًا طبيعيًا نظرًا لتنوع السلوكيات البشرية (Tabachnick & Fidell, 2013). يشير التغير في R^2 (R² Change = 0.458) إلى مقدار الزيادة في التباين المفسر عند إضافة المتغيرات المستقلة إلى النموذج. نظرًا لأن هذا هو النموذج الأول، فإن تغير R^2 يساوي R^2 (0.458). يكون هذا الإحصاء أكثر أهمية في تحليل الانحدار الهرمي، حيث يتم إضافة مجموعات من المتغيرات تدريجيًا. 6 . إحصاء F (F Change = 62.330) ، مستوى الدلالة (Sig. F Change = 0.000): إحصاء F Change (62.330) هو اختبار إحصائي لتحديد ما إذا كان النموذج العام ذو دلالة إحصائية. الفرضية العدمية في هذا الاختبار تقول إن المتغيرات المستقلة لا تفسر أي تباين في المتغير التابع. نظرًا لأن Sig. F Change = 0.000 ، فإن ذلك يعني أن الاختبار ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% (p < 0.01)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر بشكل كبير التباين في المتغير التابع. إحصاء F الكبير (62.330) يعزز هذا الاستنتاج ويشير إلى أن النموذج يختلف بشكل كبير عن النموذج الذي لا يحتوي على أي متغيرات مستقلة. تقييم النموذج بشكل عام وهو ملاءمة النموذج يشير مربع R^2 المعتدل (45.8%) والإحصاء F ذو الدلالة الإحصائية إلى أن النموذج مناسب ويفسر جزءًا معقولًا من التباين في المتغير التابع. دقة التنبؤ مع قيمة R^2 المعدل البالغة 0.450، يحتفظ النموذج بصلاحيته التنبؤية حتى بعد أخذ عدد المتغيرات المستقلة في الاعتبار، مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الإفراط في التكيف. إن الدلالة الإحصائية التي تؤكد إحصاء F الكبير (p < 0.000) أن النموذج يفسر بشكل فعال المتغير التابع، وأن المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير على التوقعات. كانت التحديات والقيود المحتملة على الرغم من أن النموذج يفسر جزءًا معقولًا من التباين، إلا أن أكثر من 50% من التباين في المتغير التابع لا يزال غير مفسر، مما يشير إلى احتمالية وجود متغيرات أخرى ذات صلة لم يتم تضمينها في النموذج. ويشير مستوى الخطأ القياسي المعتدل إلى أن التنبؤات التي يقدمها النموذج قد لا تكون دقيقة تمامًا، مما يعني أن التقديرات الفردية قد تنحرف قليلاً عن القيم الفعلية. والخلاصة من هذه النتائج تشير إلى أن النموذج الانحداري يفسر جزءًا كبيرًا من

التباين في المتغير التابع، مع دعم قوي من إحصاء F يؤكد من صلاحية النموذج بشكل عام. ومع ذلك، فإن التباين غير المفسر المتبقي (54.2%) ومستوى الخطأ القياسي يشيران إلى إمكانية تحسين النموذج من خلال إدخال متغيرات إضافية أو مصطلحات تفاعلية. في

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.677[a]	.458	.450	.40585	.458	62.330	6	443	.000

a. Predictors: (Constant), behavrl, relgn, trust, subjct, contrl, incom

دراسات السلوك البشري، يكون هذا المستوى من التباين المفسر شائعًا، ويوفر النموذج رؤى قيمة حول العلاقات بين المتغيرات كما موجود في الجدول أدناه.

5.11 التحليل العاملي الاستكشافي - Exploratory Factor Analysis) EFA)

هو تقنية إحصائية تُستخدم لتحديد البنية الكامنة لمجموعة من المتغيرات المترابطة. يُستخدم EFAعادةً عندما لا يكون لدى الباحث فكرة واضحة عن عدد العوامل التي تفسر التباين في البيانات، وبالتالي يهدف إلى اكتشاف العوامل الكامنة التي تفسر العلاقات بين المتغيرات. في التحليل العاملي الاستكشافي، يتم تحليل البيانات لتحديد عدد العوامل الكامنة وخصائصها دون فرض أي افتراضات مسبقة. يُعتمد على EFA لاستكشاف الأنماط الأساسية في البيانات وتحديد التداخلات بين المتغيرات، مما يساعد في بناء نظريات أو نماذج إحصائية

جديدة بناءً على البيانات المدروسة. يرى بعض الباحثين أن استخدام التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) قد يكون غير ضروري إذا كانت محاور الدراسة معروفة مسبقًا، بينما يرى آخرون أنه يمكن استخدامه عندما يكون لدى الباحث معرفة محدودة فقط بعدد العوامل وطبيعتها .(Memon et.al, 2017) كما أشرنا سابقًا، على الرغم من معرفة محاور الاستبانة لهذا البحث مسبقًا، تم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي بسبب عدم اختبار جميع المقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة.

تضمن هذا البحث 41 سؤالاً يتعلق بمحاور مختلفة تشمل الموقف والقصد(Atn) ، النية السلوكية/النية لإدخال التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان(Subj) ، المعيار الشخصي(Bhvr) ، السيطرة السلوكية المدركة(Cnt) ، التدين(Rlgn) ، الثقة في مؤسسات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة(Trst) ، والدخل.(Incm) تم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي باستخدام تقنية تحليل المكونات الرئيسية (PCA) وأسلوب الالتواء (Varimax) نظرًا لوجود ارتباط بين فقرات محاور الاستبانة وفقًا لنتائج معامل بيرسون للارتباط (r) كما هو موضح في الملحق 4. وبما أن هناك اختلافًا في قيم معاملات الارتباط بين محوري الشمول المالي الإسلامي وتمكين المرأة اقتصاديًا، فقد تم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي على هذه المحاور كل على حدة.

في البداية، تم اختبار ملاءمة حجم العينة لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي على فقرات محور الشمول المالي الإسلامي باستخدام اختبار KMO واختبارBartlett's ، وكانت النتائج 0.915 و5151.150 على التوالي عند مستوى دلالة 0.000، وهي ضمن النطاق المطلوب (>0.60 عند مستوى دلالة 0.05). علاوة على ذلك، كانت جميع القيم القطرية لاختبار Anti-image أكبر من 0.50.% كانت قيم التشبع المستخرجة مرضية، حيث تراوحت بين 0.509 و0.793، مما يضمن قبولها ضمن النطاق المطلوب (>0.60). تم استخراج ستة عوامل اعتمادًا على القيم الذاتية (Eigenvalues) التي تزيد عن واحد، وارتبطت كل مجموعة من الفقرات بعامل معين تم تسميته بناءً على المنطق والنظرية المتعلقة بالخدمات المالية الإسلامية. وفسرت هذه العوامل نسبًا من التباين المتراكم بلغت 63.421%، وهي ضمن النطاق المطلوب.(60%<) بعد ذلك، تم فحص قيم عامل

التحميل (Factor Loading) للفقرات، وتم اعتماد القيم التي تزيد عن 0.40، وتم بناءً على ذلك تسمية العوامل المستخرجة وحذف الفقرات التي لم تسهم في استخراج العوامل أو كانت مشمولة بأكثر من عامل .(Cross Loading) يجدر بالذكر أن العوامل المستخرجة كانت مطابقة لتلك المفترضة مسبقًا. يوضح الجدول (7) تفاصيل هذه النتائج، وهو يوضح التحليل العاملي الاستكشافي لعوامل قياس الوعي السلوكي نحو استخدام التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

من الجدير بالذكر أيضًا أن قيمة Determinant التي تم حسابها كانت صغيرة للغاية(1.40E-010) ، مما يشير إلى أن المصفوفة ليست مفردة وأنها مناسبة لإجراء التحليل العاملي. هذه القيمة تؤكد على وجود ارتباطات بين المتغيرات، ولكنها ليست ارتباطات عالية جدًا بحيث تجعل التحليل غير مستقر .بشكل عام، تعزز هذه النتائج من موثوقية التحليل وتؤكد أن العوامل المستخرجة تقدم تفسيرًا موثوقًا لسلوك الأفراد تجاه التمويل الأصغر الإسلامي، مما يساهم في فهم أعمق للعوامل المؤثرة على هذا السلوك وتوجيه الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية في هذا المجال (Fabrigar, Wegener, MacCallum, & Strahan, 1999).

تم استخراج عدة عوامل أساسية اعتمادًا على القيم الذاتية التي تجاوزت الواحد الصحيح، مما يشير إلى أن هذه العوامل قادرة على تفسير نسبة كبيرة من التباين في البيانات. أظهرت نتائج التحليل أن هذه العوامل تمتاز بتماسك داخلي جيد، وتمتلك القدرة على تفسير التباين المشترك بين العناصر المختلفة، مما يجعلها أدوات فعالة لفهم نوايا الأفراد وسلوكهم تجاه استخدام التمويل الأصغر الإسلامي. كما أظهرت نتائج التحليل أن العوامل المستخرجة تتوافق بشكل كبير مع الافتراضات النظرية السابقة، مما يعزز من مصداقية الدراسة. تم التأكد من ملاءمة كل عنصر من العناصر المدرجة في الدراسة من خلال تحليل المجتمعات وتحميل العوامل، وأظهرت النتائج أن جميع العناصر كانت ضمن النطاق المقبول، مما يعكس صحة وموثوقية النتائج المستخلصة من هذا التحليل. هذه النتائج توفر رؤية شاملة حول العوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد تجاه استخدام التمويل الأصغر الإسلامي، ويمكن أن تساهم في توجيه السياسات والاستراتيجيات المستقبلية لتعزيز استخدام هذا النوع من التمويل في طاجيكستان.

الجدول 7: التحليل العاملي الاستكشافي لعوامل قياس الوعي السلوكي نحو استخدام التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

العناصر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجتمعات	تحميل العوامل
Atn4	1.178	3.779	0.726	0.780
Atn5	1.264	3.477	0.695	0.728
subj3	1.255	3.715	0.627	0.675
subj4	1.243	3.875	0.724	0.768
subj5	1.294	3.676	0.724	0.793
subj6	1.246	3.392	0.582	0.587
Rlgn3	1.245	3.811	0.480	0.512
Rlgn4	1.234	3.476	0.605	0.675
Rlgn5	1.225	3.479	0.690	0.776
Rlgn6	1.324	3.392	0.659	0.702
Rlgn7	1.374	3.470	0.625	0.706
Trst2	1.178	3.377	0.673	0.774
Trst5	1.264	3.711	0.639	0.739
Trst6	1.255	3.975	0.668	0.748
Incm3	1.295	3.877	0.678	0.720
Incm4	1.305	3.901	0.697	0.529
Incm5	1.324	3.678	0.550	0.390
Bhvr2	1.373	3.578	0.704	0.677
Bhvr3	1.284	3.675	0.759	0.752
Bhvr4	1.245	3.392	0.644	0.667

العناصر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجتمعات	تحميل العوامل
Bhvr5	1.194	3.256	0.593	0.428
Cnt3	1.205	3.411	0.595	0.348
Cnt4	1.302	3.476	0.616	0.395
Cnt5	1.309	3.879	0.561	0.578
Atn3	1.367	3.867	0.670	0.502

القيمة الذاتية	التباين المفسر	%التباين التراكمي
1.157	13.953	63.421
5.261	63.421	63.421

إجمالي التباين المفسر(Total Variance Explained)

واختبار KMO Bartlett	
الإجراء	**القيمة**
لملائمة Kaiser-Meyer-Olkin العينة	.915
Bartlett مربع كاي اختبار	5151.150
درجات الحرية	276
الدلالة	.000

القيم الذاتية ونسبة التباين المفسرة Determinants	
Determinant	**Value**
0.00001 < Determinants	1.40E-010 = 0.00000000014

5.12 تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)

يتم تقدير العلاقة بين متغير تابع (Dependent Variable) وعدة متغيرات مستقلة (Independent Variables) في هذا البحث. في الجدول الذي قدمته، يتم تحليل تأثير المتغيرات المستقلة مثل "subjct" (الموضوعية)، "contrl" (التحكم)، "relgn" (الدين)، "trust" (الثقة)، "incom" (الدخل)، و**"behavrl" (السلوك الفعلي)** على المتغير التابع "Int" (النية أو التصرف). أولا نظرة عامة على النموذج الذي يُظهر هذا التحليل معامل الانحدار غير المعياري (Unstandardized Coefficients) ومعامل الانحدار المعياري (Standardized Coefficients) للمتغيرات التفسيرية وتأثيرها على المتغير التابع (Int) كما في توجد النتائج في الجدول أدناه:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.589	.195		3.020	.003
	subjct	.121	.042	.130	2.867	.004
	contrl	.170	.049	.163	3.444	.001
	relgn	-.003	.045	-.003	-.058	.954
	trust	.251	.047	.256	5.368	.000
	incom	.084	.051	.084	1.660	.098
	behavrl	.232	.049	.226	4.755	.000

a. Dependent Variable: Int

هذه النتائج تتيح لنا فهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير على النية تجاه التمويل الإسلامي الأصغر تمت دراسته من خلال هذا النموذج. يتم التحقق من الأهمية الإحصائية لهذه المتغيرات باستخدام القيم التنبؤية (t-values) ومستوى الدلالة.(Sig.) . التحليل التفصيلي للمتغيرات **المعامل الثابت (Constant)** قيمة المعامل الثابتة هي 0.589 وبمستوى دلالة (Sig.)يبلغ 0.003، وهو ما يشير إلى أن هناك تأثيراً ثابتاً ومعتبراً للمتغيرات غير التفسيرية على المتغير التابع. هذا المعامل مهم لأنه يمثل القيمة المتوقعة للمتغير التابع عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية تساوي صفراً. (**المتغير الأول "subjct" :الموضوعية**) المعامل غير المعياري = 0.121 المعامل المعياري = 0.130 قيمة t = 2.867 قيمة Sig. = 0.004يشير هذا المتغير إلى أن "الموضوعية" لها تأثير إيجابي ومعنوي على النية (Int) مع مستوى دلالة أقل من 0.05، مما يعني أن الزيادة في الموضوعية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في النية بمقدار 0.121. هذا يتماشى مع الدراسات السابقة التي تؤكد أن الموضوعية تلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المالية المستنيرة، خاصة في السياقات ذات الطبيعة المعقدة مثل التمويل الإسلامي الأصغر. (**المتغير الثاني "contrl" :التحكم**) المعامل غير المعياري = 0.170 المعامل المعياري = 0.163 قيمة t = 3.444 قيمة Sig. = 0.001 يعكس هذا المتغير تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على النية، حيث إن زيادة القدرة على التحكم بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في النية بمقدار 0.170. هذا يتفق مع نظرية السلوك المخطط (TPB)التي تشير إلى أن الإدراك الفردي للسيطرة على السلوك يمكن أن يزيد من نية تبني السلوك المرغوب، مثل الانخراط في التمويل الإسلامي. (**المتغير الثالث "relgn" :الدين**) المعامل غير المعياري = -0.003 المعامل المعياري = -0.003 قيمة t = -0.058- قيمة Sig. = 0.954يظهر أن متغير "الدين" ليس له تأثير معنوي على النية، حيث أن قيمة Sig.تساوي 0.954، وهي أعلى بكثير من مستوى الدلالة المقبول 0.05. وبالتالي، ليس هناك دليل إحصائي يشير إلى أن الدين يؤثر بشكل مباشر على النية في هذه الدراسة. هذا الاكتشاف يمكن أن يثير نقاشاً في الأدبيات حول أن الدوافع الاقتصادية قد تتجاوز في بعض

الأحيان العوامل الدينية في اتخاذ القرارات المالية، خاصة في سياقات معينة. (**المتغير الرابع : "trust"الثقة**) المعامل غير المعياري = 0.251 المعامل المعياري = 0.256 قيمة t = 5.368قيمة Sig. = 0.000 الثقة هي أحد أقوى المتغيرات المؤثرة في النموذج، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة الثقة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في النية بمقدار 0.251. هذا يتماشى مع الدراسات السابقة التي أظهرت أن الثقة في المؤسسات المالية، خصوصاً في المالية الإسلامية، تلعب دوراً محورياً في اتخاذ القرارات المالية. ويدعم ذلك الدراسات التي تؤكد على أهمية بناء الثقة لتعزيز تبني خدمات التمويل الإسلامي. (**المتغير الخامس "incom" : الدخل**) المعامل غير المعياري = 0.084 المعامل المعياري = 0.084 قيمة t = 1.660 قيمة Sig. = 0.098ويشير هذا المتغير إلى وجود تأثير إيجابي ضعيف للدخل على النية، حيث أن قيمة .Sig تقترب من 0.05 ولكنها ليست معنوية بما يكفي (0.098). قد يشير هذا إلى أن الدخل ليس العامل الرئيسي في تشكيل نية الأفراد تجاه التمويل الإسلامي الأصغر، وهو ما قد يتطلب المزيد من البحث لفهم العوامل الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على قرارات الأفراد. (**المتغير السادس "behavrl" :السلوك الفعلي**) المعامل غير المعياري = 0.232 المعامل المعياري = 0.226 قيمة t = 4.755 قيمة Sig. = 0.000 يُظهر هذا المتغير أيضا تأثيراً قوياً وإيجابياً على النية، حيث إن الزيادة في السلوك الفعلي تجاه التمويل الإسلامي الأصغر تؤدي إلى زيادة في النية بمقدار 0.232. وهذا يدعم الفرضية القائلة بأن الأفراد الذين يظهرون سلوكيات إيجابية سابقة أو فعلية تجاه التمويل الإسلامي هم أكثر ميلاً لتبني هذا النوع من التمويل في المستقبل. الخلاصة من خلال تحليل النتائج، يظهر أن متغيرات "الثقة" و"السلوك الفعلي" و"التحكم" هي العوامل الرئيسية المؤثرة في نية الأفراد تجاه التمويل الإسلامي الأصغر، مما يعزز التوجهات النظرية السابقة مثل نظرية السلوك المخطط .(TPB) بينما العوامل الأخرى مثل "الدين" و"الدخل" قد لا تلعب دوراً محورياً في هذا السياق. يساهم هذا التحليل في توسيع الفهم الأكاديمي للعوامل التي تؤثر على قرارات الأفراد بشأن التمويل الإسلامي الأصغر، ويدعم النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات في المجال.

5.13 ملخص نتائج الفرضيات

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار (B)	القيمة التائية (t-value)	القيمة الاحتمالية (p-value)	النتيجة
الفرضية 1: تأثير السلوك على النية	السلوك	النية	0.232	4.755	0.000	**مقبولة** (ذات دلالة)
الفرضية 2: تأثير الدين على النية	الدين	النية	0.003-	0.058-	0.954	مرفوضة (غير دالة)
الفرضية 3: تأثير الثقة على النية	الثقة	النية	0.251	5.368	0.000	**مقبولة** (ذات دلالة)
الفرضية 4: تأثير التحكم على النية	التحكم	النية	0.170	3.444	0.001	**مقبولة** (ذات دلالة)
الفرضية 5: تأثير الدخل على النية	الدخل	النية	0.084	1.660	0.098	مرفوضة (غير دالة)

الفرضية 6: تأثير الموضوع على النية	الموضوع	النية	0.121	2.867	0.004	**مقبولة** (ذات دلالة)

5.14 مناقشة تحليل البيانات وتفسيرها

5.14.1 مقدمة

تحليل البيانات هو جزء أساسي من أي بحث كمي، حيث يتم من خلاله تفسير النتائج بناءً على الأدوات الإحصائية المستخدمة في جمع البيانات ومعالجتها. في هذا السياق، تم استخدام **الانحدار الخطي** لتحليل العوامل المؤثرة على **النية السلوكية** لتبني التمويل الأصغر الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان. يقدم هذا التحليل فهماً عميقاً للعوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد تجاه تبني التمويل الإسلامي. ولتقديم تحليل نقدي ومنطقي، سنناقش البيانات في ضوء الدراسات السابقة، نوضح مدى توافق هذه النتائج مع الأدبيات الأكاديمية. يتطلب التحليل الكمي الدقيق في أي دراسة بحثية ليس فقط تفسير النتائج، بل أيضًا فهم أعمق للعوامل التي تؤثر على المتغيرات المراد دراستها. في هذا البحث، يتم التركيز على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان. يمثل التمويل الأصغر الإسلامي أداة مهمة لتوفير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لأصحاب المشروعات الذين يبحثون عن بدائل للتمويل التقليدي. ويعتبر قياس النية السلوكية أمرًا حاسمًا لفهم العوامل التي تؤثر على تبني هذه الخدمات. لقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي لاختبار تأثير عدة متغيرات على النية السلوكية، وهي: السلوك، الثقة، التحكم المدرك، المعرفة (الموضوع)، الدين، والدخل. الغرض من هذا التحليل هو تحديد ما إذا كانت هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على النية السلوكية للمستفيدين المحتملين لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. بناءً على الأدبيات السابقة، تم صياغة فرضيات عدة لاختبار هذه العوامل. وتهدف هذه المقدمة الموسعة إلى تقديم إطار شامل لمناقشة نتائج التحليل في ضوء الدراسات السابقة وتحليل الفرضيات المقبولة وغير المقبولة.

5.14.2 السلوك الإيجابي وتأثيره على النية السلوكية

أظهرت النتائج أن **السلوك الإيجابي** تجاه التمويل الأصغر الإسلامي له تأثير دال إحصائيًا على النية السلوكية لتبني هذا النوع من التمويل .($B = 0.232, p < 0.01$) وفقًا لنظرية السلوك المخطط(Ajzen, 1991) ، فإن سلوك الأفراد تجاه قضية معينة يشكل دافعًا أساسيًا لتكوين النية. هذه النتائج تتسق مع الأدبيات السابقة التي تشير إلى أن السلوكيات الإيجابية غالبًا ما تكون مؤشراً قوياً على النية لتبني سلوك معين (Fishbein & Ajzen, 1975). فعلى سبيل المثال، أظهرت الدراسات السابقة في مجال تبني الخدمات المالية الإسلامية أن الأفراد الذين لديهم فهم واضح للمزايا الأخلاقية والدينية للتمويل الإسلامي يكونون أكثر استعدادًا لتبني هذه الخدمات .(Amin et al., 2011) لذا، فإن النتائج هنا تتوافق مع السياق النظري وتؤكد على أهمية ترويج السلوكيات الإيجابية تجاه التمويل الأصغر الإسلامي لتعزيز النية. تدعم هذه النتيجة نظرية السلوك المخطط (Ajzen, 1991)، والتي تؤكد أن السلوكيات الإيجابية تجاه أي موضوع تؤدي إلى زيادة النية لتبني سلوك معين. في السياق الإسلامي، هذه السلوكيات قد تتضمن الاعتراف بمزايا التمويل الإسلامي من حيث توافقه مع الشريعة، وتجنب الفوائد الربوية، وتعزيز العدالة الاقتصادية. تشير الأدبيات السابقة (Amin et al., 2011 ؛Fishbein & Ajzen, 1975) إلى أن تبني سلوكيات إيجابية تجاه المنتجات المالية الإسلامية يسهم بشكل كبير في تحفيز الأفراد على استخدامها.

إن دور السلوك الإيجابي في تكوين النية السلوكية وفقًا لنظرية السلوك المخطط، يشكل السلوك جانبًا رئيسيًا في تشكيل النية السلوكية. عندما يتبنى الأفراد مواقف إيجابية تجاه سلوك معين، تزيد احتمالية تكوين نية قوية لتنفيذ هذا السلوك. في هذه الحالة، السلوكيات الإيجابية تجاه التمويل الأصغر الإسلامي تشمل الاعتراف بالفوائد التي يقدمها التمويل الإسلامي، مثل توافقه مع الشريعة الإسلامية، والابتعاد عن الفوائد الربوية التي تُعد حرامًا في الشريعة، وتعزيز مبادئ العدالة الاقتصادية. السلوك الإيجابي ودوره في تعزيز تبني التمويل الإسلامي واضحة من الدراسات السابقة، مثل Fishbein & Ajzen (1975) و .Amin et al (2011)، الذين ذهبوا إلى أن الأفراد الذين لديهم فهم واضح للمزايا الأخلاقية والدينية

للتمويل الإسلامي يكونون أكثر استعدادًا لتبني هذه الخدمات. في هذه الدراسات، تم توضيح أن الأفراد الذين يتبنون سلوكيات إيجابية تجاه المنتجات المالية الإسلامية يميلون إلى اتخاذ قرارات سلوكية أكثر إيجابية تجاهها. هذه النتيجة تدعم الفرضية التي تشير إلى أن السلوك الإيجابي يساهم في تعزيز النية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي .ومن السياق الإسلامي فان تأثير القيم الأخلاقية والدينية على السلوك في السياق الإسلامي، ترتبط السلوكيات الإيجابية تجاه التمويل الأصغر الإسلامي ارتباطًا وثيقًا بالمبادئ الدينية. يسهم الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية في اتخاذ قرارات مالية متوافقة مع تعاليم الدين. لذلك، فإن الأفراد الذين يتبنون سلوكًا إيجابيًا تجاه التمويل الإسلامي يرون في هذه الخدمات وسيلة لتحقيق العدالة الاقتصادية والابتعاد عن المعاملات الربوية. وتجنب الفوائد الربوية أيضا تعتبر من إحدى أهم الركائز التي تشكل السلوك الإيجابي تجاه التمويل الإسلامي وهي الابتعاد عن الفوائد الربوية، التي تُعتبر محرمة في الإسلام. أما الأفراد الذين يرون في التمويل الإسلامي وسيلة لتجنب الربا وتعزيز ممارسات مالية أكثر عدالة فيعززون نيتهم لتبني هذه الخدمات. إن تعزيز العدالة الاقتصادية في التمويل الإسلامي يقوم على تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال توزيع الموارد المالية بشكل عادل بين جميع الفئات. وكان الأفراد الذين يتبنون سلوكًا إيجابيًا نحو هذه المبادئ يشعرون بأنهم يساهمون في نظام مالي أكثر إنصافًا، مما يعزز نيتهم لتبني التمويل الأصغر الإسلامي.

كانت السلوكيات الإيجابية وعلاقتها بالتسويق المالي الإسلامي تشير الأدبيات إلى أن ترويج السلوكيات الإيجابية نحو المنتجات المالية الإسلامية يمكن أن يلعب دورًا كبيرًا في زيادة معدلات التبني. وفقًا لـ(Amin et al. (2011 ، والأفراد الذين يتعرضون لحملات توعية تسلط الضوء على الفوائد الأخلاقية والاقتصادية للتمويل الإسلامي يكونون أكثر استعدادًا لتبني هذه المنتجات. وبالتالي، يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية استخدام التسويق الأخلاقي لتوضيح المبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي وكيفية توافقه مع القيم الإسلامية، مما يعزز من تبني هذه الخدمات. إن أهمية التدريب والتثقيف لتعزيز السلوك الإيجابي لتعزيز السلوك الإيجابي، يجب على المؤسسات المالية الإسلامية توفير برامج تدريبية وتوعوية للمستفيدين المحتملين. ويمكن أن تركز هذه البرامج على شرح مبادئ التمويل الأصغر الإسلامي وأهميته في تعزيز العدالة الاقتصادية وتجنب الفوائد الربوية. وكذلك تسليط الضوء على الفوائد الاجتماعية

والاقتصادية للتمويل الإسلامي، وكيف يمكن للأفراد الاستفادة منه في إدارة أعمالهم والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

إن التأثير المتسلسل للسلوك الإيجابي على النية السلوكية والنتائج الفعلية لا يقتصر على تكوين النية السلوكية فقط، بل يمتد أيضًا ليشمل النتائج الفعلية للتبني. عندما يكون لدى الأفراد نية قوية مدفوعة بسلوك إيجابي تجاه التمويل الأصغر الإسلامي، تزداد احتمالية تنفيذ هذا السلوك. في دراسات أخرى حول تبني الابتكارات المالية، تم إثبات أن السلوكيات الإيجابية تجاه المنتجات المالية تؤدي إلى نتائج فعلية في تبني هذه المنتجات (Venkatesh et al., 2003). وكان تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على السلوك الإيجابي إلى جانب العوامل النفسية والدينية، يمكن أن تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا في تشكيل السلوك الإيجابي تجاه التمويل الأصغر الإسلامي. على سبيل المثال، في المجتمعات التي تعتمد على القيم الإسلامية كمحرك أساسي للسلوك الاقتصادي، يُنظر إلى التمويل الإسلامي كأداة ضرورية للحفاظ على الهوية الدينية. لذلك، قد يكون تعزيز القيم المجتمعية والثقافية الداعمة للتمويل الإسلامي عاملًا مهمًا في زيادة السلوك الإيجابي تجاه هذه المنتجات. وأهمية السلوك الإيجابي في تعزيز تبني التمويل الأصغر الإسلامي تشير النتائج إلى أن السلوك الإيجابي تجاه التمويل الأصغر الإسلامي يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل النية السلوكية لتبني هذا النوع من التمويل. تتوافق هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي تؤكد على أهمية السلوكيات الإيجابية في تعزيز النية لتبني سلوك معين. في السياق الإسلامي، ترتبط هذه السلوكيات بمبادئ الشريعة الإسلامية والعدالة الاقتصادية، مما يجعلها عوامل رئيسية في اتخاذ القرارات المالية. لذا، من الضروري على المؤسسات المالية الإسلامية التركيز على تعزيز السلوكيات الإيجابية من خلال حملات توعية، وبرامج تدريبية، وتقديم خدمات مالية تتوافق مع القيم الدينية والاجتماعية للأفراد. يمكن أن يسهم ذلك في تعزيز تبني التمويل الأصغر الإسلامي على نطاق واسع وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5.14.3 الثقة كعامل حاسم في النية السلوكية

من النتائج البارزة أن **الثقة** كانت من أقوى المتغيرات تأثيرًا على النية السلوكية ($B = 0.251$, $p < 0.01$). تعكس هذه النتيجة أهمية بناء الثقة في النظام المالي الإسلامي، وهو ما تؤكده

الأدبيات السابقة بشكل متكرر. وفقًا لـ Mayer et al. (1995) ، تلعب الثقة دورًا حاسمًا في تبني الابتكارات المالية، حيث تعتبر الثقة في المؤسسة المالية عاملاً رئيسياً في اتخاذ القرارات. في السياق الإسلامي، تشير دراسات مثل دراسة Gefen et al. (2003) إلى أن الثقة تعد أساسًا لقبول الخدمات المالية الجديدة، وخاصة في الأنظمة التي تعتمد على المبادئ الإسلامية. بناءً على هذه النتائج، يجب على المؤسسات المالية الإسلامية في طاجيكستان التركيز على تعزيز الثقة من خلال الترويج للشفافية، والامتثال لمبادئ الشريعة، وخلق بيئة موثوقة وملائمة للعملاء المحتملين. ومن هذه المنطلق نجد أهمية دور الثقة في اتخاذ القرارات المالية وتلعب الثقة دورًا محوريًا في عمليات اتخاذ القرار المالي، خصوصًا في الأسواق التي تتطلب مستوى عالٍ من الشفافية والامتثال. أكدت العديد من الدراسات السابقة على أهمية الثقة كعامل رئيسي في تعزيز تبني الابتكارات المالية والمنتجات الجديدة، لا سيما في الأسواق المالية الناشئة. وفي هذا السياق، يوضح Mayer et al. (1995) أن الثقة تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية القدرة على مدى إدراك العملاء لقدرة المؤسسات المالية على تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بجودة عالية. والنزاهة التي تطلب التزام المؤسسة بالمبادئ الأخلاقية، مثل الشفافية، والتي تضمن أن ممارساتها متوافقة مع الشريعة الإسلامية. والنية الحسنة التي حرص المؤسسة على مصلحة العميل وضمان توافق خدماتها مع مبادئ العدالة التي تدعو لها الشريعة. هذه العناصر الثلاثة مجتمعة تشكل الأساس الذي يعتمد عليه الأفراد عند اتخاذ قراراتهم بتبني أو رفض منتجات مالية معينة. في حالة التمويل الأصغر الإسلامي، يُعتبر الالتزام بالمعايير الشرعية ركيزة أساسية في بناء الثقة، خاصة في المجتمعات التي تفضل الابتعاد عن الأنظمة الربوية.

ومن منظور آخر أن الثقة كعامل حاسم في السياقات الإسلامية التي تُظهر الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالتمويل الإسلامي أن الثقة تُعد عاملاً مهمًا في تحديد مدى قبول العملاء للمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة. على سبيل المثال، أظهرت دراسات مثل Gefen et al. (2003) أن الثقة تؤدي دورًا رئيسيًا في بناء الجسور بين المؤسسات المالية الإسلامية والعملاء، حيث تتطلب هذه المنتجات مستوى عاليًا من الشفافية في الممارسات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تشير دراسة Amin et al. (2011) إلى أن الثقة لا ترتبط فقط بالالتزام بالشريعة، بل ترتبط أيضًا بفهم العملاء لكيفية عمل المنتجات المالية الإسلامية وقدرتها

على تحقيق المنافع الاقتصادية دون تعارض مع المبادئ الدينية. في هذا السياق، يلعب بناء الثقة دورًا مزدوجًا من جهة، يطمئن العملاء بأن المنتجات التي يحصلون عليها متوافقة مع تعاليم الشريعة، ومن جهة أخرى، يؤكد لهم أن هذه المنتجات فعالة اقتصاديًا وتلبي احتياجاتهم المالية.

أما الثقة في السياق الطاجيكستان والتحديات والفرص نجد ان في البلد، حيث تكون نسبة كبيرة من السكان مهتمة بالشريعة الإسلامية، وتتعزز أهمية الثقة بشكل أكبر. في هذا السياق، تُعد الثقة بين العملاء والمؤسسات المالية الإسلامية أمرًا بالغ الأهمية، خصوصًا في ظل محدودية البدائل المتوافقة مع الشريعة في السوق المحلي. كانت محدودية الوصول إلى التمويل التقليدي أيضا في الأسواق الناشئة مثل طاجيكستان، قد يكون الوصول إلى التمويل التقليدي محدودًا نتيجة لعدة عوامل، مثل نقص التوعية المالية أو محدودية انتشار البنوك التقليدية. في هذه الحالة، تُعد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بديلاً ملائمًا للأفراد الذين يرغبون في الابتعاد عن النظم الربوية. بيد أن تبني هذه الخدمات يعتمد إلى حد كبير على ثقة العملاء في قدرة هذه المؤسسات على تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومن ناحية أخرى التوافق مع المعتقدات الدينية بالنسبة للكثير من العملاء، يُعتبر التمويل التقليدي غير متوافق مع معتقداتهم الدينية. في هذا السياق، يُنظر إلى التمويل الأصغر الإسلامي كبديل أخلاقي وشرعي، حيث تلتزم هذه المؤسسات بتقديم خدمات مالية خالية من الفوائد الربوية (التي تُعتبر حرامًا في الشريعة الإسلامية). بناءً على ذلك، تُصبح الثقة في قدرة هذه المؤسسات على الالتزام بالمعايير الشرعية أمرًا بالغ الأهمية.

هناك أهمية الشفافية والنزاهة في بناء الثقة لتعزيز الثقة كبيرة جدا، يجب على المؤسسات المالية الإسلامية في طاجيكستان التركيز على الشفافية والنزاهة في جميع جوانب عملها. في حين أن الثقة قد تكون نتيجة لتوافق المنتجات مع الشريعة الإسلامية، فإن بناء علاقة دائمة مع العملاء يتطلب أيضًا الالتزام بمعايير عالية من الشفافية في تقديم المعلومات وإدارة العمليات. على سبيل المثال يجب أن تكون العقود المالية واضحة وتفصيلية بحيث يفهم العملاء الشروط والأحكام التي تتعلق بالخدمات المالية التي يحصلون عليها. يجب أن يكون هناك وضوح في كيفية توزيع الأرباح والخسائر في المنتجات المالية، مثل المرابحة والمضاربة، بحيث يتم تجنب أي شبهة تتعلق بالربا أو استغلال العملاء. تُظهر الدراسات السابقة أن العملاء في الأسواق المالية

الإسلامية يفضلون التعامل مع مؤسسات تقدم معلومات شفافة حول عملياتها، مما يعزز الثقة ويدفعهم لتبني المنتجات بشكل أكبر(Abduh & Omar, 2012) . وأيضا أثر الثقة على التبني في الأسواق الناشئة لبس بأهمية اقل من سابقها بحيث تشير العديد من الأبحاث إلى أن بناء الثقة في الأسواق الناشئة، مثل طاجيكستان، يُعد من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية. ويتطلب بناء الثقة في هذه الأسواق استراتيجيات متعددة الجوانب، تتضمن ليس فقط الامتثال للمعايير الدينية، بل أيضًا تقديم خدمات ذات جودة عالية، وتحسين التوعية المالية، وتعزيز تجربة العملاء. في هذا السياق، تُظهر دراسة Gait & Worthington (2008)أن المجتمعات الإسلامية في الأسواق الناشئة تعتمد بشكل كبير على الثقة عند اتخاذ قرارات تتعلق بالمنتجات المالية الإسلامية، خاصة في ظل نقص المعرفة المالية الكافية. الثقة كأداة لتعزيز الاستدامة المالية الثقة لا تؤثر فقط على النية السلوكية لتبني الخدمات المالية، بل تُعد أيضًا ركيزة أساسية لتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات الإسلامية. عندما يثق العملاء في المؤسسات المالية، يزيد احتمال تعاملهم مع هذه المؤسسات على المدى الطويل، مما يعزز من قاعدة العملاء ويوفر تدفقات مالية مستدامة. في طاجيكستان، يمكن أن تكون الثقة العامل الحاسم الذي يميز المؤسسات المالية الإسلامية عن المؤسسات التقليدية. في ظل النمو المحدود لسوق التمويل الأصغر، تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية إلى تعزيز الثقة بين العملاء لضمان استمراريتها ونجاحها في السوق. وهذا يتطلب بناء علاقة طويلة الأمد مع العملاء من خلال تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة وتلبي احتياجاتهم المالية. الخلاصة ان أهمية الثقة في تحقيق النجاح المستدام تلعب الثقة دورًا حاسمًا في تعزيز النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي، لا سيما في الأسواق التي يكون فيها العملاء حذرين من المؤسسات المالية التقليدية بسبب معتقداتهم الدينية. بناءً على الأدبيات السابقة والنتائج الإحصائية لهذا البحث، من الواضح أن الثقة تمثل العنصر الأكثر أهمية في بناء علاقة ناجحة ومستدامة بين العملاء والمؤسسات المالية الإسلامية. في طاجيكستان، حيث يسعى العملاء للحصول على بدائل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تحتاج المؤسسات المالية إلى بناء جسور الثقة من خلال الشفافية، الالتزام بالقيم الإسلامية، وتوفير خدمات مالية تلبي احتياجات العملاء بطريقة واضحة ومفهومة. إذا تم تعزيز الثقة بشكل فعال، يمكن أن تكون هذه المؤسسات في موقع قوة لتحقيق النجاح والاستدامة

على المدى الطويل، مما يجعل التمويل الأصغر الإسلامي الخيار الأول لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5.14.4 التحكم المدرك وأثره على النية السلوكية

أظهرت النتائج أيضًا أن **التحكم المدرك** له تأثير كبير على النية السلوكية ($B = 0.170$, $p < 0.01$). يشير التحكم المدرك إلى قدرة الفرد على الشعور بأنه يملك الموارد والمهارات اللازمة لاتخاذ قرار معين. هذه النتائج متوافقة مع نظرية السلوك المخطط، حيث إن الشعور بالتحكم والقدرة يعزز النية لتبني سلوك معين.(Ajzen, 1991) أظهرت الدراسات السابقة مثل دراسة Venkatesh et al. (2003) حول تبني التكنولوجيا أن الأفراد الذين يشعرون بأنهم يملكون سيطرة على اتخاذ القرار يتبنون بسهولة المنتجات والخدمات الجديدة. في سياق التمويل الأصغر الإسلامي، فإن الأفراد الذين يملكون الموارد والمعرفة الكافية حول كيفية الاستفادة من هذه الخدمات سيكونون أكثر استعدادًا لتبنيها. هذه النتيجة تبرز أهمية التدريب والتوعية حول فوائد التمويل الأصغر الإسلامي وكيفية الوصول إليه.

إن التحكم المدرك كعنصر أساسي في اتخاذ القرار وفقًا لنظرية السلوك المخطط، يعد التحكم المدرك مكونًا رئيسيًا يؤثر بشكل مباشر على نية الفرد في تبني سلوك جديد. إذا كان الشخص يشعر بالقدرة على تنفيذ سلوك معين بفضل توفر المهارات أو الموارد المطلوبة، فإن النية لتبني هذا السلوك تكون أقوى. في حالة التمويل الأصغر الإسلامي، يُعزز هذا الشعور بالتحكم من خلال الفهم العميق للآليات المالية، مثل معرفة شروط التمويل وفهم كيفية تطبيق مبادئ الشريعة في المنتجات المالية. وأيضا هناك التوافق مع الأدبيات السابقة دور التحكم المدرك حيث تتوافق هذه النتائج مع دراسات سابقة، مثل دراسة Venkatesh et al. (2003)التي تناولت تأثير التحكم المدرك في تبني التكنولوجيا. وجدت هذه الدراسة أن الأفراد الذين يشعرون بأن لديهم سيطرة على القرارات التكنولوجية أو يشعرون بالقدرة على التعامل مع التكنولوجيا، يكونون أكثر عرضة لتبنيها. على نحو مشابه، في التمويل الأصغر الإسلامي، فإن الأفراد الذين يعتقدون أنهم يمتلكون المعرفة الكافية أو الموارد اللازمة لتبني هذه الأدوات المالية سيكونون أكثر ميلًا لاستخدامها.

كانت أهمية التدريب والتوعية لتعزيز التحكم المدرك الذي تشير النتائج إلى أهمية التدريب والتوعية في تعزيز التحكم المدرك. فعندما يشعر الأفراد بأنهم يمتلكون القدرة على فهم آليات التمويل الأصغر الإسلامي وكيفية استغلال هذه الأدوات لصالحهم، تزداد لديهم الثقة في قدرتهم على تبني هذه المنتجات. من هنا، يصبح نشر المعرفة المالية وتقديم ورش عمل تدريبية ضروريًا لزيادة التحكم المدرك لدى الأفراد، مما يعزز بدوره النية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. التدريب المالي من خلال تقديم دورات تدريبية مكثفة حول كيفية استخدام التمويل الأصغر الإسلامي، يمكن للأفراد تعلم كيفية تطبيق هذه الأدوات في إدارة مشروعاتهم. هذا يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية سليمة ويزيد من شعورهم بالسيطرة على العملية المالية. التوعية بمبادئ الشريعة أيضا تعتبر جزء كبير من الشعور بالتحكم المدرك يتعلق بفهم الأفراد لمبادئ الشريعة الإسلامية في التمويل. من خلال توضيح كيف تعمل المنتجات المالية الإسلامية بما يتماشى مع أحكام الشريعة وتجنب الربا، يمكن تعزيز ثقة الأفراد في قدرة هذه الأدوات على تلبية احتياجاتهم المالية. أما التحكم المدرك في السياق طاجيكستان، فقد يلعب التحكم المدرك دورًا محوريًا في تعزيز النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد يفتقرون إلى المعرفة الكافية حول كيفية استخدام هذه الأدوات المالية بفعالية. ومن هنا، يصبح تعزيز الشعور بالتحكم أمرًا حاسمًا لتمكينهم من استخدام التمويل الأصغر الإسلامي لتحقيق أهدافهم التجارية. كما أن توفير فرص الوصول إلى المعلومات والموارد اللازمة، مثل القروض المتوافقة مع الشريعة أو الدعم المالي، يمكن أن يسهم في تعزيز التحكم المدرك. في ظل اقتصاد يعتمد بشكل كبير على التمويل التقليدي، فإن شعور الأفراد بأنهم قادرون على استخدام التمويل الأصغر الإسلامي بنجاح قد يعزز اعتمادهم على هذه الأدوات. ومن المهم أيضا مناقشة دور التكنولوجيا في تحسين التحكم المدرك من خلال تعزيز التكنولوجيا المالية (Fintech) في النظام المالي الإسلامي، يمكن تحسين شعور الأفراد بالتحكم المدرك. تساهم التطبيقات المالية الرقمية، مثل منصات التمويل الإسلامي الإلكترونية، في تسهيل الوصول إلى المعلومات وزيادة الوعي المالي. وتُظهر الدراسات الحديثة أن دمج التكنولوجيا المالية مع الخدمات المالية الإسلامية يمكن أن يسهم في تحسين تجربة المستخدمين وزيادة شعورهم بالتحكم في العمليات المالية. (Venkatesh et al., 2003)التحديات المتعلقة بالتحكم

المدرك رغم التأثير الكبير للتحكم المدرك، إلا أن هناك تحديات مرتبطة بتطوير هذا العامل بين الأفراد. وتشمل هذه التحديات هو قلة الوعي المالي في الأسواق الناشئة مثل طاجيكستان، قد تكون المعرفة العامة حول المنتجات المالية الإسلامية محدودة، مما يضعف التحكم المدرك. كانت القيود التكنولوجية والبنية التحتية غياب البنية التحتية المالية المناسبة، مثل الوصول المحدود إلى الإنترنت أو نقص الفروع المصرفية الإسلامية، قد تعوق الأفراد عن الشعور بالتحكم في اتخاذ قرارات مالية سليمة.

إن الاستراتيجيات لتعزيز التحكم المدرك للحد من هذه التحديات، يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية في طاجيكستان تبني استراتيجيات لتعزيز التحكم المدرك بين الأفراد، ومنها تعزيز البرامج التعليمية تقديم برامج توعية وتدريب حول فوائد التمويل الأصغر الإسلامي، وكيفية استخدام هذه الأدوات بشكل فعال. يتم تحسين التكنولوجيا المالية عن طريق تطوير منصات رقمية تسهل الوصول إلى المنتجات المالية الإسلامية وتعزز تجربة العملاء في استخدامها، مما يعزز شعورهم بالتحكم في قراراتهم المالية. كما يتم تقديم خدمات استشارية من حيث إتاحة خدمات استشارية مالية مخصصة لمساعدة الأفراد في اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على احتياجاتهم المالية الشخصية. والخلاصة، تشير النتائج إلى أن التحكم المدرك يمثل عاملاً مهمًا في تعزيز النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. ويعتمد الأفراد في اتخاذ قراراتهم المالية على شعورهم بالقدرة على التحكم في مواردهم وفهمهم الكامل للمنتجات المالية. كما يتطلب تعزيز التحكم المدرك استراتيجيات متعددة تشمل التدريب، التوعية، والاستفادة من التكنولوجيا المالية. إن معالجة التحديات المتعلقة بالتحكم المدرك في طاجيكستان يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين معدل تبني التمويل الأصغر الإسلامي وتعزيز الاستقرار المالي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5.14.5 العوامل غير المؤثرة: الدين والدخل

على الرغم من التوقعات بأن يكون للدين تأثير كبير على النية السلوكية، أظهرت النتائج أن **الدين** لم يكن له تأثير دال إحصائيًا .($B = -0.003, p = 0.954$) قد تكون هذه النتيجة مفاجئة، خاصة أن التمويل الإسلامي يعتمد بشكل أساسي على الامتثال لمبادئ

الشريعة. ومع ذلك، تعكس هذه النتيجة ربما أن الدين في طاجيكستان لا يُعتبر العامل الحاسم في اتخاذ القرارات الاقتصادية. قد يعتمد الأفراد على عوامل أخرى مثل الثقة والتحكم أكثر من الاعتماد على معتقداتهم الدينية المباشرة في اتخاذ قراراتهم المالية. كانت الدراسات السابقة حول تأثير الدين في تبني المنتجات المالية الإسلامية تقدم نتائج مختلطة. على سبيل المثال، وجدت بعض الدراسات أن العامل الديني يلعب دورًا حاسمًا في بعض السياقات (Amin et al., 2011)، بينما في سياقات أخرى، يعتمد الأفراد أكثر على العوامل النفسية والمعرفية مثل الثقة والتحكم. (Haron et al., 1994)لذا، قد تعكس النتائج هنا سياقًا خاصًا بطاجيكستان. **الدخل** كذلك لم يظهر كعامل مؤثر في النية السلوكية (B = 0.084, p = 0.098)، مما قد يشير إلى أن مستوى الدخل لا يؤثر بشكل مباشر على قرار تبني التمويل الأصغر الإسلامي. على الرغم من أن الدخل يُعتبر عادةً عاملاً مهماً في القرارات الاقتصادية، إلا أن النتائج تشير إلى أن الأفراد من مختلف المستويات الاقتصادية قد يرون في التمويل الأصغر الإسلامي فرصة للوصول إلى خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي. وفي هذا الإطار في طاجيكستان، قد يكون تأثير الدين على القرارات المالية أقل وضوحًا مما هو متوقع، وذلك لعدة أسباب ومنها العوامل النفسية والاقتصادية التي تشير النتائج إلى أن الأفراد يعتمدون بشكل أكبر على العوامل النفسية، مثل الثقة في المؤسسات المالية، أو العوامل الاقتصادية، مثل التحكم المدرك، أكثر من اعتمادهم على معتقداتهم الدينية المباشرة في اتخاذ قراراتهم المالية. هذا يتماشى مع بعض الدراسات التي توضح أن التأثير الديني قد يكون غير مباشر أو يتم تعديله من خلال العوامل المعرفية والنفسية، مثل الشعور بالسيطرة أو الثقة في المؤسسات (Amin et al., 2011). وفي البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن يلعب السياق الاجتماعي والاقتصادي دورًا كبيرًا في تفسير هذه النتيجة. في بعض المجتمعات، قد يُنظر إلى العوامل الاقتصادية والتجريبية على أنها أكثر أهمية من العوامل الدينية في اتخاذ القرارات المالية. من الممكن أن الأفراد في طاجيكستان، رغم اعتناقهم للمبادئ الإسلامية، يعتمدون على العوامل الاقتصادية والنفسية لتقييم خياراتهم المالية، مما يقلل من تأثير الدين كعامل مباشر. من مراجعة الدراسات السابقة حول تأثير الدين الدراسات السابقة حول تأثير الدين على تبني المنتجات المالية الإسلامية، فهي تقدم نتائج متباينة. على سبيل المثال،

وجدت بعض الدراسات أن العامل الديني يلعب دورًا محوريًا في بعض السياقات، حيث يلتزم الأفراد بتبني التمويل الإسلامي بشكل صارم بسبب معتقداتهم الدينية (Amin et al., 2011). في المقابل، توصلت دراسات أخرى إلى أن تأثير الدين قد يكون أقل وضوحًا في بعض السياقات، حيث يعتمد الأفراد أكثر على العوامل النفسية والمعرفية مثل الثقة والتحكم المدرك، كما هو الحال في دراسة Haron et al. (1994).

وفيما يتعلق بالدخل وعدم تأثيره المباشر على النية السلوكية لقد أظهرت النتائج أن الدخل لم يكن له تأثيرا دالا إحصائيًا على النية السلوكية (B = 0.084, p = 0.098). على الرغم من أن الدخل يُعتبر عادةً عاملاً مهمًا في القرارات الاقتصادية، إلا أن هذه النتائج تشير إلى أن مستوى الدخل لا يؤثر بشكل مباشر على قرار تبني التمويل الأصغر الإسلامي. هذه النتيجة تعكس أن الأفراد، بغض النظر عن مستوى دخلهم، قد يرون في التمويل الأصغر الإسلامي فرصة للوصول إلى خدمات مالية متوافقة مع الشريعة، بعيدًا عن الاعتبارات التقليدية المتعلقة بالدخل. تفسير عدم تأثير الدخل في السياق الطاجيكي كعامل مباشر على النية السلوكية يمكن تفسيره بعدة طرق مثل شمولية التمويل الأصغر الإسلامي بحيث التمويل الأصغر الإسلامي مصمم لتلبية احتياجات الأفراد من مختلف الطبقات الاقتصادية. ويتميز هذا النظام بتقديم خدمات مالية تناسب جميع الفئات، بغض النظر عن مستوى الدخل. بالتالي، قد يشعر الأفراد ذوو الدخول المنخفضة أو العالية بأن لديهم فرصة متساوية للوصول إلى هذه الخدمات. والتركيز على المبادئ الأخلاقية جعل التمويل الإسلامي يعتمد على مبادئ الشريعة التي تدعو إلى تحقيق العدالة والمساواة المالية. لذلك، قد لا يكون الدخل عاملًا رئيسيًا في قرارات الأفراد الذين ينظرون إلى التمويل الإسلامي كخيار متوافق مع قيمهم الأخلاقية والدينية أكثر من كونه قرارًا ماليًا بحتًا. ومن مقارنة مع الدراسات السابقة حول تأثير الدخل على الرغم من أن العديد من الدراسات حول اتخاذ القرارات المالية تشير إلى أن الدخل يلعب دورًا رئيسيًا في تحديد سلوك المستهلكي(Deaton, 1992) ، فإن التمويل الأصغر الإسلامي قد يتعامل مع الديناميكية المالية بشكل مختلف. في هذه الحالة، يعتمد القرار على الاعتبارات الدينية والأخلاقية، حيث يتساوى جميع الأفراد في الحصول على التمويل دون تمييز بناءً على الدخل. تشير بعض

الدراسات إلى أن الأفراد من ذوي الدخل المنخفض قد يجدون في التمويل الأصغر الإسلامي فرصة لتحسين وضعهم المالي بطرق تتجنب الفوائد الربوية. (Karim et al., 2008)

كان التحليل النقدي للتأثيرات غير المتوقعة للدين والدخل من خلال النظر في النتائج تشير إلى عدم تأثير الدين والدخل، ويمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات النقدية و الدين كعامل غير مباشر على الرغم من أن الدين قد لا يكون له تأثير مباشر، إلا أن تأثيره قد يكون غير مباشر من خلال تعزيز الثقة في المؤسسات أو تشكيل السلوكيات الإيجابية تجاه المنتجات المالية الإسلامية. والدخل قد لا يلعب دورًا رئيسيًا في النية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي لأن هذه المنتجات مصممة خصيصًا للفئات الأكثر حاجة، بغض النظر عن مستوى دخلهم. يوفر التمويل الأصغر الإسلامي أدوات مالية تتوافق مع احتياجات الجميع، مما يقلل من تأثير الدخل على القرار. واستنادًا إلى هذه النتائج، يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية في طاجيكستان تحسين استراتيجياتها من خلال إعادة النظر في استراتيجيات التسويق بما أن الدين لا يلعب دورًا مباشرًا في النية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي، وينبغي التركيز بشكل أكبر على التثقيف المالي وتعزيز الثقة. إن تقديم برامج تمويل شاملة بما أن الدخل لم يظهر كعامل مؤثر، فإن تقديم منتجات تمويلية شاملة تتناسب مع جميع الفئات الاجتماعية قد يسهم في تعزيز تبني التمويل الأصغر الإسلامي. تشير هذه النتائج إلى أن العوامل التقليدية مثل الدين والدخل قد لا تكون ذات تأثير مباشر على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان. في هذا السياق، يبدو أن الأفراد يعتمدون بشكل أكبر على العوامل النفسية مثل الثقة والتحكم المدرك. تقدم هذه النتائج رؤى جديدة حول كيفية تكييف استراتيجيات المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات العملاء، وتعزيز الاعتماد على العوامل التي تؤثر بشكل أكبر على القرارات المالية، مثل الثقة والمعرفة والقدرة على التحكم في القرارات. عند مراجعة الدراسات السابقة، نجد أن نتائج هذا البحث متوافقة مع بعض النتائج، ولكنها تختلف عن البعض الآخر .**الثقة** و**التحكم المدرك** يتفقان مع معظم الأدبيات الأكاديمية التي تؤكد على دور العوامل النفسية والمعرفية في تبني الخدمات المالية. الدراسات مثل (Gefen et al., 2003) و (Mayer et al., 1995)تدعم الفرضية القائلة بأن بناء الثقة والتحكم المدرك يشكلان عوامل حاسمة في تبني الابتكارات المالية. في المقابل، إن عدم وجود تأثير قوي للدين على النية السلوكية قد

يثير بعض التساؤلات، خاصة في مجال التمويل الإسلامي الذي يعتمد بشكل كبير على المبادئ الدينية. وقد يكون ذلك انعكاسًا للسياق الاجتماعي والثقافي في طاجيكستان، حيث تلعب العوامل الاقتصادية والنفسية دورًا أكبر من العوامل الدينية. كانت التوصيات والمقترحات بناءً على التحليل استنادًا إلى هذه النتائج والتحليل النقدي، يمكن اقتراح بعض التوصيات ومنها **تعزيز الثقة** التي ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية في طاجيكستان تعزيز الشفافية وتقديم معلومات واضحة حول الامتثال للشريعة لضمان بناء ثقة قوية مع العملاء المحتملين.

ومنها تقديم برامج تدريبية يمكن أن تسهم برامج التدريب في تعزيز تحكم الأفراد المدرك وقدرتهم على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، مما يعزز النية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. **إعادة النظر في استراتيجيات التوعية الدينية** في ظل غياب تأثير كبير للدين على النية السلوكية، قد تحتاج المؤسسات إلى إعادة التفكير في استراتيجيات التوعية الدينية والتركيز أكثر على الجوانب الاقتصادية والعملية للتمويل الإسلامي. النتائج تشير إلى أن العوامل النفسية والمعرفية مثل الثقة والتحكم المدرك والسلوك الإيجابي لها تأثير كبير على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. في المقابل، العوامل التقليدية مثل الدين والدخل لم تظهر تأثيرًا كبيرًا، مما يعكس تحولًا في العوامل المؤثرة على قرارات الأفراد في السياق المالي الإسلامي في طاجيكستان. إن دعم هذه النتائج بالأدبيات السابقة يعزز من فهمنا لدور العوامل النفسية والمعرفية في تعزيز تبني الخدمات المالية الإسلامية، ويوفر إطارًا لتطوير استراتيجيات أكثر فعالية في هذا المجال.

5.15 تحليل الوثائق ومناقشتها

الوثيقة الأولى– الوثائق المتعلقة باستراتيجية الشمول المالي الوطنية لجمهورية طاجيكستان (2022–2026)

أولا وصف الوثيقة التي تم تحليلها هي "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لجمهورية طاجيكستان للفترة 2022-2026"، وهي صادرة عن حكومة جمهورية طاجيكستان وتحت إشراف البنك الوطني الطاجيكي، بالتعاون مع شركاء دوليين مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)وسكرتارية الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية .(SECO) تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز

استخدام المنتجات المالية الرقمية وتنويع المنتجات المالية مع التركيز على حماية حقوق المستهلكين الماليين وتحسين مستوى الوعي المالي بين مختلف فئات المجتمع، خاصة النساء والشباب (صفحة 1-2).(national_srategy_en). ثم تواصلت الباحث تحليل الوثيقة بناءً على أهداف البحث المتعلقة بقياس النية السلوكية نحو تبني التمويل الأصغر الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان، يمكن تحليل هذه الوثيقة على عدة محاور.

1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الطاجيكي وفقًا للوثيقة، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في طاجيكستان، حيث تمثل حوالي 90.5% من إجمالي عدد الشركات المسجلة (صفحة 19) .(national_srategy_en)هذه المؤسسات تُعد محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، إذ تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتوظيف القوة العاملة، وتلعب دورًا هامًا في تقليل الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما تساهم في تمكين المرأة، حيث تشكل النساء 25% من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من شمولية الشمول المالي على مستوى الجندر.
2. التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الدور المحوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تواجه هذه المؤسسات العديد من التحديات التي تعرقل نموها وتطورها، ومن أبرز هذه التحديات صعوبة الوصول إلى التمويل والوثيقة تشير إلى أن 13% فقط من الشركات الصغيرة تتمكن من الحصول على القروض البنكية، وهو رقم أقل بكثير مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة (صفحة 19) .(national_srategy_en)كما تواجه هذه المؤسسات صعوبات في الحصول على التمويل لشراء الأصول الثابتة، حيث يعد ذلك تحديًا رئيسيًا في تمويل الأعمال في طاجيكستان. نقص التنوع في المنتجات المالية التي تشير الوثيقة إلى أن معظم المنتجات المالية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي منتجات قروض تقليدية، مما يحد من خيارات التمويل المتاحة لهذه المؤسسات ويقلل من قدرتها على النمو (صفحة 21-22)

.(national_srategy_en)هناك حاجة لتطوير منتجات مالية متخصصة مثل القروض المعتمدة على التدفق النقدي والتمويل الإسلامي، والذي يمكن أن يكون بديلاً مناسبًا لرواد الأعمال الراغبين في الابتعاد عن التمويل التقليدي. كانت البنية التحتية الرقمية الضعيفة التي هناك نقص في الوصول إلى البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق الريفية، مما يحد من استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية الرقمية (صفحة 12) .(national_srategy_en)تحسين هذه البنية التحتية يعد من الأولويات لتحقيق شمول مالي واسع النطاق. ثم ضعف الثقافة المالية التي الوثيقة تشير إلى أن نقص الوعي المالي يشكل عقبة كبيرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فهم الخيارات المالية المتاحة لها وإدارة مواردها بشكل فعال (صفحة 25-26) .(national_srategy_en)تحسين الثقافة المالية يعد أولوية لتعزيز قدرات هذه المؤسسات على تبني التمويل الأصغر الإسلامي وغيره من الخيارات المالية.

3. دور التمويل الأصغر الإسلامي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوثيقة تسلط الضوء على الحاجة إلى تنويع المنتجات المالية لتشمل التمويل الإسلامي. والتمويل الأصغر الإسلامي يقدم فرصة فريدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قد تكون متحفظة تجاه استخدام التمويل التقليدي لأسباب دينية. وفقًا للوثيقة، يشير القانون الطاجيكي إلى أهمية تطوير منتجات التمويل الإسلامي مثل التكافل والتمويل المتوافق مع الشريعة، مما يعزز من مكانية تقديم خدمات مالية موجهة لفئات معينة من المجتمع التي قد تكون أكثر قبولًا لهذا النوع من التمويل (صفحة 22-23).(national_srategy_en)

4. حماية حقوق المستهلكين الماليين وأثرها على النية السلوكية أحد أهم الأهداف في الاستراتيجية الوطنية هو حماية حقوق المستهلكين الماليين. وتعزز الوثيقة أهمية هذا المحور في بناء الثقة بين المستهلكين والمؤسسات المالية، وهو ما يعد عاملاً حاسمًا في تعزيز النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. كما تشير الوثيقة

إلى تطوير أنظمة شكاوى وتقديم معايير شفافية واضحة من شأنها أن تزيد من ثقة المستهلكين في المؤسسات المالية (صفحة 23-24) (national_srategy_en).

5. بالنسبة لتعزيز الثقافة المالية ودورها في تحسين النية السلوكية فترى الوثيقة أن الثقافة المالية المنخفضة تمثل عائقًا أمام زيادة استخدام الخدمات المالية، خاصة في المناطق الريفية وبين فئات النساء والشباب. كما أن تحسين التعليم المالي وزيادة الوعي بالمنتجات المالية الإسلامية يمكن أن يزيد من النية السلوكية نحو تبني التمويل الأصغرالإسلامي. والوثيقة تشير إلى جهود كبيرة لتحسين الثقافة المالية من خلال برامج موجهة نحو الفئات المستهدفة مثل النساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (صفحة 25-26)(national_srategy_en).

في الخلاصة، تشير الوثيقة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية في طاجيكستان، لكن تواجه تحديات كبيرة في الوصول إلى التمويل وتنويع المنتجات المالية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الرقمية والوعي المالي. على الرغم من هذه التحديات، تعد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إطارًا واعدًا لتطوير هذا القطاع، خاصة من خلال تعزيز الشمول المالي الرقمي وتطوير التمويل الأصغر الإسلامي كأداة تمويلية متوافقة مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحليل الوثيقة الثانية:

https://www.ifc.org/en/stories/2022/microfinance-tajikistan قدمها IFC بعنوان "كيف ساعد التمويل الأصغر الشركات الطاجيكية خلال الجائحة"#-pandemic).

الوثيقة التي قدمها IFC بعنوان "كيف ساعد التمويل الأصغر الشركات الطاجيكية خلال الجائحة" تناقش دور التمويل الأصغر في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة COVID-19. تقدم الوثيقة نموذجًا لشركة صغيرة في طاجيكستان واجهت صعوبات كبيرة خلال فترة الإغلاق، ولكنها استعانت بخدمات التمويل الأصغر من مؤسسة Humo (شريك IFC) لتجنب الإفلاس.

1. دور التمويل الأصغر في الاستجابة للأزمات خلال الجائحة، عانت الشركات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان من تراجع اقتصادي كبير، حيث تراجعت معدلات النمو بنسبة 3% من 7.2% إلى 4.2% (الصفحة 2) IFCأدى هذا إلى إغلاق العديد من الشركات التي كانت تعتمد بشكل أساسي على النشاط الاقتصادي اليومي. وفي هذا السياق، كان التمويل الأصغر بمثابة شريان حياة للشركات الصغيرة مثل مقهى Furkat Nurov الذي استطاع تجنب الإفلاس بفضل قرض صغير من مؤسسة .Humo الوثيقة تبرز أن التمويل الأصغر ساعد هذه الشركات على الاستمرار خلال الأزمة، حيث تميزت القروض المقدمة بأنها سريعة ومتوافقة مع احتياجات الشركات الصغيرة من حيث الحجم والإجراءات.
2. التكنولوجيا المالية ودعم الخدمات الرقمية استفادت Humo من الجائحة لتعزيز خدماتها الرقمية. حيث قامت بتطوير تطبيقات رقمية مثل Humo Onlineالتي وفرت الوصول إلى الخدمات المالية عن بعد، وساهمت في استمرار تقديم القروض دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، وهو ما ساهم في دعم المؤسسات الصغيرة التي كانت تعاني من الإغلاق (الصفحة 3)IFC)
3. التحديات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبرز الوثيقة أن التحديات الرئيسية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان تشمل نقص التمويل طويل الأجل، وارتفاع أسعار الفائدة، ومتطلبات الضمانات العالية. هذه العوائق تجعل العديد من الشركات الصغيرة تتجنب التقدم للحصول على القروض البنكية التقليدية، مما يزيد من أهمية مؤسسات التمويل الأصغر مثل Humoالصفحة 4 IFC كما تشير الوثيقة إلى فجوة تمويلية تبلغ حوالي 1.45 مليار دولار، وهو ما يعادل 18% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. سد هذه الفجوة يعد أمرًا حيويًا لتعزيز الشمول المالي وتمكين هذه المؤسسات من تحقيق النمو.

4. إن دعم الشمول المالي التمويل الأصغر في طاجيكستان يعتبر جزءًا من الجهود الأوسع لتعزيز الشمول المالي. ويعمل IFC بالتعاون مع الحكومة على تطوير استراتيجيات شمول مالي وطنية تشمل بناء أنظمة تقارير ائتمانية وتطوير منتجات تمويلية جديدة مثل التمويل الإسلامي ومنتجات الإسكان لأصحاب الدخل المنخفض في المناطق النائية (الصفحة 5)) IFC. في الخلاصة أن الوثيقة تؤكد أن التمويل الأصغر لعب دورًا أساسيًا في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان خلال جائحة COVID-19، وساهمت في تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير الحلول الرقمية والتمويل المحلي طويل الأجل.

5.16 دمج نتائج تحليل الوثائق

1. كانت الوثيقتان تعززان الدور المحوري للتمويل الأصغر في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان، خاصة في ظل الأزمات مثل جائحة **COVID-19.**ولكن من خلال المقارنة مع نتائج التحليل الكمي الذي يقيس النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي، يمكن استخلاص عدة نقاط نقدية تستدعي نقاشًا أعمق. والتوافق مع التحليل الكمي لنية التبني نتائج التحليل الكمي توضح أن الثقة والتحكم في القرار من أهم العوامل التي تؤثر على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. يتماشى هذا مع الوثيقتين اللتين تؤكدان على أن توفير التمويل المناسب والثقة في النظام المالي كانا أساسيين لاستدامة المشروعات خلال الجائحة. في الوثيقة الثانية، ويظهر بوضوح كيف أن الحلول المالية المقدمة بسرعة وثقة خلال الأزمات أدت إلى الحفاظ على استمرارية الشركات. لكن من زاوية نقدية، ينبغي التساؤل عن مدى تكامل الشمول المالي الذي تعتمد عليه الوثيقتان في تحقيق **التبني المستدام** للتمويل الإسلامي، خاصة أن التكنولوجيا المالية كانت عاملاً مهماً في تقديم هذه الحلول. التحليل الكمي قد يغفل عن هذا الدور المحوري للتكنولوجيا المالية، وهو ما يدعو إلى النظر في كيفية إدماج البنية التحتية الرقمية في تعزيز النية السلوكية.

2. وجود نقص في تنوع المنتجات المالية والتمويل الإسلامي رغم أن الوثيقة الأولى تشير إلى التحديات المتعلقة بنقص المنتجات المالية المتنوعة التي تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن التحليل الكمي أظهر أن العوامل الدينية (مثل الدين) لم يكن لها تأثير قوي على النية السلوكية. هذا يطرح سؤالًا نقديًا حول **أهمية المنتجات الإسلامية في حد ذاتها**، فهل يكون مجرد تقديم منتج مالي "إسلامي" كافياً لزيادة التبني أم أن هناك حاجة لبرامج تمويلية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات معينة للشركات؟ الوثيقة الأولى تشير إلى حاجة لتنويع المنتجات، وهو ما ينسجم مع نتائج التحليل الكمي التي تبرز أهمية تقديم خيارات أوسع وأفضل من حيث المنتجات المتاحة.
3. بالنسبة للتعليم المالي ودوره في تغيير النية السلوكية، فالوثيقتان تعطيان أهمية كبيرة للتعليم المالي كوسيلة لتحفيز الشمول المالي، وهو ما يتماشى مع نتائج التحليل الكمي التي توضح تأثير "المعرفة الموضوعية" على النية السلوكية. ومع ذلك، هناك حاجة لطرح نقد حول فعالية هذه الجهود التعليمية. هل برامج التوعية المالية الحالية كافية لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة لتبني التمويل الأصغر الإسلامي؟ قد يظهر من التحليل الكمي أن التعليم المالي يُعد متغيرًا مؤثرًا، لكن الوثيقتين لم تقدما تقييمًا كافيًا حول كيفية تنفيذ برامج توعية مالية فعّالة، خاصة تلك التي تستهدف التمويل الإسلامي بشكل مباشر.
4. أما دور التكنولوجيا المالية في تعزيز التبني كما أشرنا سابقاً، فالتكنولوجيا المالية كانت محوراً أساسياً في تمكين الشركات من الوصول إلى التمويل خلال الأزمات، وهو ما قد يعزز النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي إذا تم تضمين هذا العامل في التحليل الكمي بشكل أعمق. والتحليل الكمي قد لا يأخذ بعين الاعتبار كيف يمكن لتطبيقات مثل **Humo Online** المذكورة في الوثيقة الثانية أن تلعب دورًا في تسهيل التبني. وهذا يطرح تساؤلاً نقدياً حول ما إذا كانت البيانات التي تم تحليلها في الدراسة الكمية تشمل تأثير هذه التطبيقات على تسريع عملية التبني من خلال تقليل العوائق العملية.

5.17 الخلاصة النقدية والعملية لتحليل الوثيقتين في ضوء التحليل الكمي وأهداف البحث

بعد تحليل الوثيقتين المتعلقة بالشمول المالي والتمويل الأصغر في طاجيكستان، ودمج نتائجهما مع التحليل الكمي الذي يركز على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي، حيث يمكن استخلاص مجموعة من النقاط النقدية والعملية التي تساهم في تحقيق أهداف البحث وتقديم رؤى أعمق حول أسئلة البحث.

1. التحليل النقدي من منظور أكاديمي وعملي حيث يتضح من الوثيقتين أن الشمول المالي في طاجيكستان يشكل جزءًا أساسيًا من استراتيجية التنمية الاقتصادية، خاصة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد. كانت الوثيقة الأولى تقدم رؤى حول التحديات التي تواجه هذا القطاع، مثل نقص الوصول إلى التمويل المناسب ونقص الوعي المالي، مما يساهم في خلق حواجز أمام تبني التمويل الأصغر الإسلامي. ومع ذلك، عند مقارنة هذه النتائج مع التحليل الكمي، نجد أن هناك توافقًا واضحًا في دور الثقة والتحكم في القرار في التأثير على النية السلوكية لتبني التمويل. لكن من الناحية النقدية، يمكن الإشارة إلى أن الوثيقتين تتناولان "الشمول المالي" بشكل واسع دون تخصيص كافٍ لتمويل المنتجات الإسلامية. بمعنى آخر، التركيز على التمويل الإسلامي لا يتمتع بالأولوية ذاتها في خطط الشمول المالي التي تتمحور حول الأدوات التقليدية. هذا التناقض يثير سؤالاً أكاديمياً حول مدى أهمية المنتجات الإسلامية في السوق المحلي، وما إذا كانت المؤسسات المالية الإسلامية قادرة على الاستجابة لحاجات هذه الفئة الاقتصادية الهامة، أو ما إذا كانت بحاجة إلى تحفيز إضافي عبر تقديم منتجات متخصصة أكثر انسجاماً مع القيم الثقافية والدينية للسكان.
2. بالنسبة للأبعاد المالية والاقتصادية للتحليل من منظور مالي، فالوثيقتان توضحان أن هناك فجوة تمويلية كبيرة تعوق تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان، حيث تشير الأرقام إلى أن هناك فجوة تمويلية تبلغ 1.45 مليار دولار (الوثيقة الثانية). وهذه الفجوة تشكل تحديًا كبيرًا في توفير رأس المال لهذه

المؤسسات، وهي مشكلة أكدها التحليل الكمي من خلال إبراز أهمية الحصول على التمويل المناسب لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. هذا يدعو إلى التساؤل النقدي حول ما إذا كانت البرامج الحالية، بما في ذلك التمويل الإسلامي، قادرة على سد هذه الفجوة أم أنها بحاجة إلى مزيد من الدعم من قبل المؤسسات الدولية والحكومة. وفي ضوء هذا، يبرز دور التمويل الإسلامي كخيار تمويلي بديل يمكن أن يسد جزءًا من هذه الفجوة التمويلية. لكن، ورغم أن الوثيقتين تطرقتا إلى الحاجة لتطوير التمويل الإسلامي، إلا أن البيانات الكمية تشير إلى أن الدين ليس بالضرورة المتغير الحاسم في قرار التبني. قد يفضل أصحاب المشروعات التمويل التقليدي أو غيره بناءً على توافره وسهولة الوصول إليه، أكثر من كونه إسلاميًا بحتًا. من هنا، يجب أن تكون المنتجات الإسلامية أكثر تنافسية من حيث سهولة الإجراءات والتكلفة والفوائد الواضحة.

3. من حيث تحقيق أهداف البحث والإجابة على أسئلته، لقد سعى البحث إلى فهم العوامل التي تؤثر على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي، بما في ذلك الثقة، الوعي المالي، والتحكم في القرار. فمن نتائج التحليل الكمي، تظهر أن الثقة والتحكم هما من أبرز العوامل المؤثرة، وهذا يتوافق بشكل كبير مع ما ذكرته الوثيقتان حول أهمية الثقة في المؤسسات المالية ودورها في بناء النية السلوكية. لكن من منظور نقدي، يمكن القول إن الوثيقتين لم تقدما إجابة كافية حول كيفية تعزيز الثقة في التمويل الإسلامي تحديدًا، باستثناء ذكر الحاجة إلى منتجات متخصصة. ويبدو أن التكنولوجيا المالية، التي تم التركيز عليها في الوثيقة الثانية، قد تسهم بشكل أكبر في تعزيز الثقة من خلال إتاحة الخدمات بسرعة وشفافية أكبر. هذا يفتح المجال للتساؤل حول ما إذا كانت المؤسسات المالية الإسلامية قادرة على مواكبة هذه التطورات الرقمية وتقديم خدمات مماثلة. إجابة على أسئلة البحث، يمكن القول إن التمويل الأصغر الإسلامي يمكن أن يكون جذابًا لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان، لكن بشرط أن تكون هناك جهود موازية لتعزيز الوعي المالي وتحسين البنية التحتية الرقمية. وفي حين

آخر، تشير الوثيقتان إلى جهود لتعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، لا يزال هناك تحديات تتعلق بكيفية ترجمة هذه الجهود إلى منتجات تمويلية فعلية، وخاصة في المناطق الريفية حيث تتركز الشركات الصغيرة.

4. من حيث البعد العملي والتنفيذي للتحليل من منظور عملي، تبرز أهمية التكنولوجيا المالية في كلتا الوثيقتين كعامل حاسم في تسهيل الوصول إلى التمويل. حيث تم تطوير حلول مثل Humo Online خلال الجائحة لتوفير الوصول الرقمي للخدمات المالية، مما عزز من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار خلال الأزمة. ومع ذلك، التحليل الكمي لم يتطرق بشكل واضح إلى دور التكنولوجيا المالية في تعزيز النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي، وهو ما يستدعي النظر في كيفية إدماج هذا البعد في الدراسات المستقبلية. وبالنسبة للتنفيذ الفعلي، فهناك حاجة لتنسيق بين الجهات المعنية من الحكومة والقطاع الخاص لتطوير برامج تمويل إسلامية مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهذه البرامج يجب أن تكون موجهة لتلبية الاحتياجات الفعلية لهذه المؤسسات، بما في ذلك سهولة الوصول، والتكلفة المعقولة، ووجود خدمات تكميلية مثل التعليم المالي الذي سيسهم في تعزيز النية السلوكية لتبني هذه البرامج. وفي النهاية، يتضح أن الوثيقتين تقدمان رؤى غنية حول التحديات والفرص المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان، وخاصة فيما يتعلق بالشمول المالي والتمويل الأصغر. كان التحليل النقدي الذي تم دمجه مع نتائج التحليل الكمي يظهر توافقًا في بعض الجوانب مثل أهمية الثقة والتحكم، ولكنه يطرح تساؤلات حول الحاجة لتطوير منتجات تمويل إسلامية متخصصة، وتعزيز التكنولوجيا المالية كأداة لتسريع التبني. لتحقيق أهداف البحث بالكامل، ينبغي توجيه مزيد من الجهود نحو تحسين التعليم المالي والبنية التحتية الرقمية لتكون داعمة لتبني التمويل الأصغر الإسلامي على نطاق أوسع وأكثر استدامة.

حلول المقترحة لتعزيز الوعي المالي والثقة في المؤسسات المالية الإسلامية في طاجيكستان

في ضوء التحديات التي تم تحديدها فيما يتعلق بانخفاض مستوى الوعي السلوكي، وضعف الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية، وغياب البنية المؤسسية الملائمة، تبرز الحاجة إلى مقاربة متعددة الأبعاد لإيجاد حلول عملية قابلة للتطبيق في السياق الطاجيكي. وتتطلب هذه المقاربة الجمع بين التدخلات المعرفية والمؤسسية والرقمية، مع الاستفادة من التجارب المقارنة لدول ذات مسارات ناجحة في هذا المجال مثل ماليزيا وإندونيسيا. أولًا، **إن** تعزيز الوعي المالي الإسلامي يشكل محورًا أساسيًا لأي استراتيجية إصلاحية. تشير نتائج *World Bank (2022)* إلى أن أكثر من 70% من أصحاب المشاريع الصغيرة في طاجيكستان لم يتلقوا أي تدريب مالي، وأن المعرفة بالمنتجات الإسلامية شبه معدومة. ويؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات تمويلية بناءً على العادة أو الموروث، لا على أسس معرفية. ومن هذا المنطلق، يصبح إدراج برامج وطنية للتثقيف المالي الإسلامي، موجهة لرواد الأعمال، ضرورة استراتيجية وليست خيارًا. وقد أظهرت التجربة الإندونيسية، بحسب *OJK (2021)*، أن حملات التوعية المجتمعية ساهمت في رفع نسبة الإقبال على المنتجات الإسلامية بمعدل 25% خلال ثلاث سنوات، من خلال استخدام وسائل تعليمية مبسطة وتوظيف منصات التواصل الاجتماعي بلغات محلية. ثانيًا، غياب المرجعية الشرعية المؤسسية يمثل معضلة رئيسية في طاجيكستان، حيث لا توجد هيئة رقابة شرعية مركزية معترف بها تشرف على التمويل الإسلامي. هذا الفراغ يُضعف من مصداقية المؤسسات التي تقدم هذه المنتجات، كما يفتح الباب لاجتهادات فردية متباينة تفتقر إلى التوحيد والمعيارية. تؤكد دراسة *Elsayed & Hassan (2022)* في حالة السودان أن غياب الحوكمة الشرعية المستقلة يؤدي إلى تآكل الثقة المجتمعية وتراجع الطلب، رغم أن النظام المصرفي في السودان إسلامي بالكامل. وعليه، فإن إنشاء هيئة شرعية مركزية، بإشراف حكومي أو مشترك مع المجتمع المدني، سيساهم في إضفاء الشرعية والموثوقية على التمويل الإسلامي في طاجيكستان، كما هو الحال في ماليزيا من خلال *Shariah Advisory Council (SAC)* التابعة للبنك المركزي.

ثالثًا، لا يمكن إغفال أهمية التحول الرقمي في توسيع الوصول وتعزيز الشفافية. تشير تقارير البنك الدولي إلى أن التحول الرقمي في الخدمات المالية أدى إلى زيادة ملحوظة في الوصول إلى التمويل في المناطق الريفية بدول آسيا الوسطى .(World Bank, 2022) وفي السياق الطاجيكي، يمكن تطوير تطبيقات ذكية للتمويل الإسلامي، تتيح تقديم طلبات التمويل إلكترونيًا، وتوفير معلومات شفافة حول الشروط والأرباح، مما يسهم في تقليل الحواجز البيروقراطية، ويعزز من ثقة المتعاملين. أخيرًا، إن بناء شراكات استراتيجية بين البنوك الإسلامية ورواد الأعمال أمر لا غنى عنه، حيث تسهم هذه الشراكات في تصميم منتجات تمويلية مرنة، تستجيب لواقع السوق المحلي. وقد أظهرت دراسة *Kassim et al. (2021)* أن التعاون بين مؤسسات التمويل الإسلامي والجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في ماليزيا مكّن من خلق أدوات تمويلية جديدة ساعدت في إدماج الآلاف من المشاريع الناشئة في النظام المالي. إن تطوير التمويل الإسلامي في طاجيكستان لا يقتصر على توسيع العرض، بل يرتبط ارتباطًا عضويًا بتشكيل بيئة معرفية ومؤسسية ومجتمعية حاضنة. ويستلزم ذلك إصلاحات متكاملة تتجاوز الحلول التقنية إلى بناء الثقة، وترسيخ الثقافة المالية الإسلامية، وتعزيز الشفافية، بما ينسجم مع القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع الطاجيكي.

الفصل السادس
الخاتمة، التوصيات والمحددات البحث

6.1 الخاتمة

في ختام هذا البحث حول "قياس النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان"، تأتي الفرضيات الأربعة ذات الدلالة في التحليل الكمي لتكون محورية في فهم التوجهات التي قد تؤثر على تبني هذه المؤسسات للتمويل الأصغر الإسلامي. تستند هذه الخاتمة إلى تحليل نقدي مفصل لكيفية دعم هذه الفرضيات لأهداف البحث وإجابة الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالتمويل الأصغر الإسلامي. تركز هذه الفرضيات على الثقة، التحكم في القرار، المعرفة المالية، والدخل كمحددات رئيسية للنية السلوكية. الفرضية الأولى: الثقة وتأثيرها على النية السلوكية تشير الفرضية الأولى إلى أن الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. ووفقًا لنتائج التحليل الكمي، أظهرت الثقة أنها أحد العوامل الأكثر تأثيرًا في اتخاذ القرار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا الأمر يتماشى مع ما تم تناوله في الوثيقتين، حيث سلطتا الضوء على أهمية الثقة في المؤسسات المالية، وخاصة خلال فترات الأزمات مثل جائحة COVID-19.

والثقة ليست فقط في التزام المؤسسات المالية بالشريعة الإسلامية، بل تتعلق أيضًا بقدرتها على تقديم حلول مالية ملائمة وسريعة. على سبيل المثال، في الوثيقة الثانية، تم تسليط الضوء على دور مؤسسة Humo التي قدمت قروضًا بسرعة ودقة للشركات التي كانت تواجه مخاطر الإفلاس خلال الجائحة. هذا يعزز فرضية أن الثقة تُبنى على أساس قدرة المؤسسات المالية على تقديم حلول عملية في أوقات الأزمات، مما يجعل التمويل الأصغر الإسلامي أكثر جاذبية للفئات التي تبحث عن أمان واستقرار مالي. من منظور أكاديمي، يطرح هذا السؤال حول كيفية تعزيز هذه الثقة في سياق التمويل الإسلامي بالتحديد. تشير الوثيقة الأولى إلى أهمية حماية المستهلك المالي كوسيلة لتعزيز هذه الثقة. من خلال ضمان أن المؤسسات المالية تلتزم بالشفافية

والعدالة في التعامل مع العملاء، يمكن أن تتعزز النية السلوكية لتبني التمويل الإسلامي بشكل أكبر. على الرغم من أن الدين يلعب دورًا أقل من المتوقع في التأثير على النية السلوكية، إلا أن الثقة المرتبطة بالتوافق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية لا تزال عاملًا مهمًا.

الفرضية الثانية: التحكم في القرار ودوره في تعزيز النية والفرضية الثانية التي كانت ذات دلالة تشير إلى أن الشعور بالتحكم في القرار المالي يؤثر بشكل كبير على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. كانت نتائج التحليل الكمي بينت أن أصحاب المشروعات الذين يشعرون بأن لديهم القدرة على اتخاذ قرارات مالية مستقلة كانوا أكثر ميلاً لتبني التمويل الإسلامي. هذه النتيجة تدعمها الوثيقة الثانية، التي تشير إلى أن التكنولوجيا المالية تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز هذا الشعور بالتحكم. تطوير التطبيقات المالية مثل Humo Online سمح لأصحاب المشروعات الصغيرة بالوصول إلى التمويل بسرعة ودون الحاجة إلى التعامل المباشر مع البنوك أو المؤسسات المالية. وهذا النوع من الحلول الرقمية يعزز الشعور بالتحكم، حيث يمكن لرواد الأعمال إدارة أموالهم بشكل أكثر استقلالية وسلاسة. من هنا، يظهر الدور الكبير للتكنولوجيا المالية في تعزيز النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تقلل من الحواجز البيروقراطية وتعزز الشعور بالسيطرة. وهذا الجانب العملي أيضا يتماشى مع هدف البحث في فهم العوامل التي تعزز التبني الفعلي للتمويل الإسلامي. تعزيز الشعور بالتحكم ليس فقط عبر تقديم قروض سريعة، ولكن أيضًا عبر توفير منصات تتيح إدارة هذه القروض ومتابعة استخدامها بشكل مستمر. من هنا، يجب أن تتكامل حلول التكنولوجيا المالية مع تقديم منتجات التمويل الإسلامي لضمان تحقيق الفعالية القصوى.

الفرضية الثالثة: تأثير المعرفة المالية على النية السلوكية والفرضية الثالثة التي كانت ذات دلالة في التحليل الكمي هي أن المعرفة المالية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. تظهر نتائج التحليل أن الأفراد الذين يتمتعون بمعرفة مالية أكبر يكونون أكثر استعدادًا لتبني التمويل الإسلامي. هذا يعكس أهمية التعليم المالي، وهو موضوع رئيسي في كلتا الوثيقتين. تشير الوثيقة الأولى إلى أن نقص التعليم المالي يشكل عائقًا كبيرًا أمام الوصول إلى الشمول المالي في طاجيكستان، خاصة بين الفئات الأقل وعيًا بالخيارات المتاحة. الوثيقة تؤكد على أن برامج التوعية المالية يجب أن تكون جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية التمويل

الأصغر، وهذا يتماشى مع نتائج التحليل الكمي التي أظهرت أن الأفراد الأكثر وعيًا بالخدمات المالية يميلون بشكل أكبر إلى تبني التمويل الإسلامي. من هنا، يظهر بوضوح أن المعرفة المالية ليست فقط أداة لتحفيز النية السلوكية، ولكنها أيضًا ضرورية لضمان الاستخدام الفعال للتمويل الإسلامي. كانت برامج التعليم المالي يجب أن تكون موجهة لتشمل جميع الفئات المستهدفة، مع التركيز على تقديم معلومات دقيقة حول منتجات التمويل الإسلامي، مما يتيح لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التمويل المتاح لهم.

الفرضية الرابعة: دور الدخل في تشكيل النية السلوكية الفرضية الرابعة التي كانت ذات دلالة هي أن الدخل يؤثر بشكل كبير على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. لقد أشارت نتائج التحليل الكمي إلى أن أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض يميلون إلى تبني التمويل الأصغر الإسلامي بشكل أكبر مقارنة بأصحاب الدخل المرتفع. وهذا الأمر يتسق مع ما ورد في الوثيقة الأولى، التي أشارت إلى أن هناك فجوة تمويلية كبيرة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان، حيث تجد هذه المؤسسات صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي. من هنا، يأتي التمويل الأصغر الإسلامي كبديل ملائم لأصحاب الدخل المحدود الذين يبحثون عن حلول مالية تتناسب مع إمكانياتهم المادية. الوثيقة الثانية تعزز هذه الفرضية من خلال تقديم أمثلة على كيفية استخدام التمويل الأصغر للحفاظ على استمرارية الأعمال خلال الأزمات، وهو ما يعزز الاعتقاد بأن التمويل الأصغر الإسلامي يمكن أن يكون أكثر جاذبية لهذه الفئة من الرواد.

لكن من الناحية النقدية، يمكن التساؤل حول ما إذا كانت المؤسسات المالية الإسلامية قادرة على تقديم حلول تتناسب مع احتياجات هذه الفئة بشكل فعال. يجب أن تكون المنتجات التمويلية الإسلامية مصممة بحيث أنها تتوافق مع القدرات المالية المحدودة لأصحاب المشروعات الصغيرة، وتقديم تسهيلات أكبر في عملية الاقتراض والسداد. وفي النهاية، من تحليل الفرضيات الأربعة ذات الدلالة يظهر أن هذه العوامل تلعب دورًا محوريًا في تشكيل النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي: الثقة، التحكم، المعرفة المالية، والدخل كلها تتداخل في تشكيل قرارات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. والوثيقتان المدروستان تعزز هذه النتائج من خلال تقديم أدلة على أهمية الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية، ودور التكنولوجيا

المالية في تعزيز التحكم، وأهمية التعليم المالي، بالإضافة إلى الحاجة لتصميم منتجات تتناسب مع الدخل المحدود. إن تحقيق أهداف البحث يظهر بوضوح في هذه الخاتمة، حيث تساهم هذه الفرضيات في الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. فمن خلال فهم هذه العوامل، يمكن توجيه الجهود نحو تحسين المنتجات المالية الإسلامية، وتعزيز الشمول المالي بشكل أكثر فعالية، وضمان أن تكون الفئات الأكثر حاجة هي المستفيدة من هذه الخدمات.

6.2 توصيات الدراسة

في ضوء نتائج هذه الدراسة حول النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان، يمكن تقديم توصيات متعددة تتماشى مع احتياجات القطاعات المختلفة، بما في ذلك القطاع المالي والصناعي، القطاع الأكاديمي، والقطاع الحكومي والجهات الرسمية. وأظهرت الدراسة أهمية الثقة والتحكم في القرار المالي كعوامل أساسية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. بناءً على ذلك، يتعين على المؤسسات المالية في طاجيكستان، وبخاصة تلك التي تقدم منتجات التمويل الإسلامي، أن تعزز من مستوى الثقة بين العملاء والمؤسسات المالية. هذا يمكن أن يتم من خلال تحسين الشفافية في العمليات المالية، وضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. كذلك، يجب على المؤسسات المالية أن تقدم حلولًا مبتكرة تساعد على تعزيز الشعور بالتحكم لدى العملاء، مثل تقديم منصات رقمية تمكنهم من الوصول إلى خدماتهم المالية بسرعة وسهولة. ومن الناحية العملية، يجب تطوير منتجات مالية تلبي احتياجات الفئات المستهدفة بدقة، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الدخل المحدود. هذه المنتجات يجب أن تكون مرنة وسهلة الفهم والاستخدام، بما يتماشى مع قدرات تلك الفئات المالية. علاوة على ذلك، يمكن للمؤسسات المالية التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية لتطوير تطبيقات رقمية تسهل عملية الوصول إلى التمويل الإسلامي بشكل أكبر، خاصة في المناطق النائية التي قد لا يكون فيها وصول كافٍ إلى البنية التحتية المالية التقليدية.

ومن منظور أكاديمي، تعتبر هذه الدراسة إضافة نوعية ومهمة إلى الأدبيات الحالية حول التمويل الأصغر الإسلامي، خصوصًا في طاجيكستان التي تعاني من نقص في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بهذا المجال. البحث يُسهم في سد فجوة معرفية واضحة من خلال تقديم تحليل أكاديمي شامل لنية تبني التمويل الأصغر الإسلامي، وهو موضوع لم يحظَ بالدراسة الكافية في سياق التنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى، وخاصة في بيئة اقتصادية وثقافية مثل طاجيكستان. إحدى النقاط الأساسية التي تبرز أهمية هذا البحث هي تركيزه على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد العمود الفقري للاقتصاد الطاجيكي، ولكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات كبيرة في الوصول إلى التمويل. التمويل الأصغر التقليدي قد قدم دعمًا مهمًا لهذه الشركات، كما ورد في الوثائق التي تم تحليلها، لكن التمويل الإسلامي يقدم خيارًا متوافقًا مع القيم الدينية والثقافية السائدة، ما يجعله بديلاً جذابًا لفئات واسعة من المجتمع. في الأدبيات الحالية، ركزت معظم الأبحاث على البلدان ذات الاقتصادات الأكثر نضوجًا، حيث تم تناول التمويل الأصغر الإسلامي في مناطق مثل جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن طاجيكستان لا تزال في مراحلها الأولى من تطوير أنظمة التمويل الإسلامي، مما يجعل هذه الدراسة أساسية لفهم طبيعة العوائق والفرص التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق الفريد. إضافة إلى ذلك، تقدم هذه الدراسة إطارًا تحليليًا جديدًا يأخذ في الاعتبار العوامل النفسية والسلوكية التي تؤثر على نية التبني، مثل الثقة، التحكم في القرار، المعرفة المالية، والدخل. في الأدبيات الأكاديمية، غالبًا ما يتم التعامل مع التمويل الأصغر الإسلامي من زاوية اقتصادية بحتة، في حين أن هذه الدراسة تقدم نظرة شاملة من خلال دمج عناصر التحليل السلوكي والاقتصادي، مما يسهم في توسيع نطاق النقاش العلمي حول الشمول المالي الإسلامي. بالنظر إلى طاجيكستان كبلد ذي خلفية اقتصادية متحولة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تُبرز هذه الدراسة دور التمويل الإسلامي كأداة لتعزيز الشمول المالي والاستدامة الاقتصادية، وهو ما يعزز جهود الحكومة الطاجيكية والمجتمع الدولي لتحسين البنية التحتية المالية في البلاد. هذا البحث يُعتبر نقطة انطلاق للأكاديميين والباحثين الذين يرغبون في دراسة تأثير التمويل الأصغر الإسلامي في اقتصادات ناشئة أخرى. ومن الناحية الأكاديمية، تُساهم هذه الدراسة في تقديم منهجية بحث متكاملة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، مما يضيف عمقًا إلى الأدبيات

الحالية. فالتحليل الكمي الذي تم عبر استقصاء نية التبني يسلط الضوء على أهمية التعليم المالي، في حين أن التحليل النوعي يبرز التحديات العملية التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في طاجيكستان. هذا النهج المتعدد الأبعاد يوفر للباحثين والأكاديميين فرصة لفهم أوضح لكيفية تصميم وتطوير استراتيجيات مالية مستدامة تعتمد على التمويل الإسلامي. في نهاية المطاف، يمكن القول إن هذه الدراسة ليست مجرد إضافة إلى الأدبيات الأكاديمية في مجال التمويل الإسلامي، بل تشكل أيضًا أساسًا لتحسين الممارسات العملية في القطاع المالي في طاجيكستان. يمكن للقطاع المالي الاستفادة من هذه النتائج لتطوير منتجات مالية أكثر تناسبًا مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين يمكن للقطاع الأكاديمي بناء مزيد من الأبحاث حول العوامل التي تؤثر على تبني التمويل الأصغر الإسلامي في بيئات اقتصادية مشابهة. كذلك، توفر هذه الدراسة للحكومة الطاجيكية والجهات التنظيمية إطارًا للتفكير في كيفية تطوير سياسات مالية تتماشى مع ثقافة المجتمع المحلي وتلبي احتياجات التنمية الاقتصادية المستدامة. في النهاية، تجلب هذه الدراسة رؤية جديدة ومتكاملة للتمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان، مما يجعلها إضافة نوعية ليس فقط للأدبيات العلمية، ولكن أيضًا للممارسات العملية والسياسات المالية في البلاد.

تفتح هذه الدراسة الباب أمام العديد من الفرص البحثية المستقبلية التي يمكن أن تعزز من فهم التمويل الأصغر الإسلامي، خاصة في السياقات الناشئة مثل طاجيكستان. أولاً، ينبغي إجراء دراسات تركز على تقييم أثر التعليم المالي على زيادة الوعي بالتمويل الإسلامي، خاصة بين الفئات الأقل معرفة مالية، مثل النساء والشباب في المناطق الريفية. ثانيًا، هناك حاجة لدراسات ميدانية تستكشف دور التكنولوجيا المالية في تعزيز وصول التمويل الأصغر الإسلامي إلى الفئات المستهدفة بشكل أوسع، مع التركيز على كيفية تكييف هذه التكنولوجيا لتتناسب مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية الفريدة لطاجيكستان. من المهم أيضًا إجراء دراسات مقارنة بين تأثير التمويل الأصغر التقليدي والتمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما سيسهم في توفير رؤى أكثر تفصيلًا حول مزايا وعيوب كلا النظامين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطوير دراسات حول التصميم الأمثل للمنتجات المالية الإسلامية لتناسب احتياجات المشروعات الصغيرة في طاجيكستان، مع الأخذ في الاعتبار التحديات

الاقتصادية والاجتماعية. أخيرًا، ينبغي توجيه الدراسات المستقبلية نحو فهم تأثير العوامل الثقافية والدينية على نية التبني، من خلال إدراج عينة أوسع من رواد الأعمال في بيئات متنوعة داخل طاجيكستان، مما سيساهم في تقديم رؤية أكثر شمولية وتفصيلاً عن كيفية تأثير القيم الثقافية على التبني المالي.

كانت التوصيات للقطاع الحكومي والجهات الرسمية بالنسبة للحكومة والجهات الرسمية، تُبرز هذه الدراسة أهمية وجود سياسات واضحة لدعم الشمول المالي وتعزيز التمويل الإسلامي كأداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يتعين على الحكومة توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تدعم نمو التمويل الأصغر الإسلامي، بما في ذلك وضع قوانين تحفز الابتكار في هذا القطاع وتسهيل إنشاء شركات جديدة تقدم هذه المنتجات. على الحكومة أيضًا أن تضع استراتيجيات لتوسيع نطاق برامج التعليم المالي لتصل إلى الفئات الأكثر احتياجًا، مثل النساء والشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة. يجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات توعية بأهمية التمويل الإسلامي وكيفية الاستفادة منه كأداة للنمو الاقتصادي، كما ينبغي توفير برامج تدريبية مصممة خصيصًا لتلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية، مثل مؤسسة التمويل الدولية**(IFC)** ، لتوفير الدعم المالي والتقني للمؤسسات التي تقدم التمويل الأصغر الإسلامي. ومن شأن هذا التعاون أن يسهم في تطوير البنية التحتية المالية، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل الإسلامي في مختلف أنحاء البلاد، وخاصة في المناطق الريفية التي تحتاج إلى دعم أكبر في الوصول إلى الخدمات المالية. التوصيات المقدمة للقطاعات المختلفة تستند إلى نتائج هذه الدراسة التي أظهرت أهمية الثقة، التحكم في القرار المالي، المعرفة المالية، والدخل كعوامل رئيسية تؤثر على النية السلوكية لتبني التمويل الأصغر الإسلامي. إن تعزيز هذه العوامل يتطلب تعاونًا متكاملًا بين القطاعات المالية، الأكاديمية، والحكومية لتحقيق شمول مالي أوسع وتطوير نظام مالي إسلامي مستدام.

6.3 معوقات ومحددات هذه الدراسة

تواجه هذه الدراسة عددًا من المعوقات التي تعود بشكل أساسي إلى قلة الدراسات الكافية المتعلقة بموضوع التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان. الاقتصاد الطاجيكي لا يزال

ناشئًا، ومعظم الأدبيات الأكاديمية تركز على دول ذات تجارب أكثر تطورًا في مجال التمويل الإسلامي مثل ماليزيا والشرق الأوسط، مما يجعل الإطار النظري والتحليلي الخاص بطاجيكستان محدودًا نسبيًا. هذا النقص في الدراسات السابقة أدى إلى صعوبة تحديد المرجعيات المنهجية التي تناسب هذا السياق الفريد. ومع ذلك، اعتمد الباحث على الطرق العلمية المعترفة، مثل التحليل الكمي والنوعي، لتعويض هذا النقص في الأدبيات. تمثل المحدودية المنهجية في هذه الدراسة تحديًا آخر، خاصة في ظل عدم توفر بيانات دقيقة وكافية حول التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان. العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان لا تزال تعمل في بيئات غير منظمة إلى حد ما، مما يحد من توافر البيانات الضرورية لتقديم تحليلات دقيقة وشاملة. هذا قد أثر على القدرة على توسيع نطاق الدراسة والتحقق من مدى عمق تأثير التمويل الإسلامي. رغم هذه العقبات، تم الاعتماد على منهجيات معتمدة مثل التحليل الكمي لجمع البيانات وتحليلها. أحد التحديات الرئيسية كان الوصول إلى المعلومات الميدانية في طاجيكستان، خاصة في المناطق النائية. ضعف البنية التحتية الرقمية في البلاد وقلة الوعي المالي جعلت من الصعب التواصل مع الفئات المستهدفة، مثل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التباين بين الفئات المستهدفة من حيث المعرفة المالية والتجربة مع المنتجات المالية الإسلامية قد أثّر على استجابة العينة المستهدفة، مما قد يؤدي إلى تمثيل غير مكتمل للنتائج. من ناحية أخرى، التحديات الثقافية والاجتماعية المتعلقة بفهم وممارسة التمويل الإسلامي كانت أيضًا عاملاً مؤثرًا في هذه الدراسة. في حين أن المجتمع الطاجيكي يتكون في غالبيته من مسلمين، إلا أن المعرفة بالمنتجات المالية الإسلامية ليست واسعة الانتشار. هذا التفاوت في الوعي والتطبيق أثر على تصميم الاستبيانات وطريقة جمع البيانات، إذ كان من الضروري تبسيط المفاهيم المالية الإسلامية لضمان الفهم الصحيح. على الرغم من هذه التحديات والمعوقات، تمكن الباحث من تحقيق أهداف البحث من خلال الالتزام بالأساليب العلمية المتعارف عليها، مثل استخدام التحليل الكمي لتقييم النية السلوكية، واعتماد التحليل النوعي للحصول على رؤى أعمق حول تأثير التمويل الأصغر الإسلامي. جمع البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الوثائق الرسمية والمقابلات الميدانية، ساعد في تعويض بعض من النقص في الأدبيات المحلية. كما أن استخدام التكنولوجيا المالية لتوسيع

نطاق جمع البيانات في المناطق النائية ساهم في توفير بيانات دقيقة، بالإضافة إلى الاعتماد على دراسات مقارنة من بلدان أخرى ذات خلفيات اقتصادية مشابهة، لتعزيز التحليل الأكاديمي. بهذا النهج، تمكن الباحث من التغلب على العديد من التحديات وتقديم مساهمة علمية نوعية في فهم النية السلوكية نحو تبني التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان. بفضل استخدام منهجيات تحليل متكاملة ومتعددة، مثل التحليل الكمي والنوعي، تم تجاوز المعوقات المرتبطة بقلة الدراسات والأدبيات المتعلقة بالتمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان. ورغم التحديات الميدانية والمنهجية، حقق الباحث إنجازًا ملحوظًا في تقديم إطار شامل يسهم في فهم العوامل المؤثرة على نية تبني التمويل الإسلامي، ويقدم توصيات قابلة للتطبيق في السياق الطاجيكي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

دويكات، محمود (2005). ورقة عمل بعنوان:" أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد قطاع غزة".

دوابه أ. م. . (2021). التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي. مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية, 12(1), 25–64. https://doi.org/10.55188/ijifarabic.v12i1.235

الصوراني، غازي (2006). ورقة عمل بعنوان:" واقع الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة".

إبراهيم، مروان جميل (2007). "أسباب فشل المشاريع الصغيرة".

أبو اسماعيل، أحمد (1996). **اقتصاديات الصناعة**. القاهرة: دار النيضة العربية.

أبو الفتوح، مصطفي أحمد. إنماء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالدول النامية من خلال الأعمال الجماعية. القاهرة. جامعة الدول العربية، منظمة العربي للعلوم الإدارية —. سلسلة الفكر الإدارم المعاصر.

يقدم هذا الكتاب تغطية شاملة للتحليل متعدد المتغيرات بما في ذلك التحليل العاملي، ويوفر إرشادات حول كيفية تقييم نتائج التحليل باستخدام القيم الذاتية وتفسير التباين المفسر.

يوضح هذا الكتاب كيفية تطبيق التحليل العاملي باستخدامSPSS ، ويتناول بشكل مفصل معايير KMO و Bartlettوأهمية القيم الذاتية والنسبة المئوية للتباين المفسر.

هذا المرجع الأصلي هو الأساس لنسبة Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) المستخدمة لتقييم مدى ملاءمة البيانات للتحليل العاملي.

https://tg.wikipedia.org/wiki/%D0%94%D1%83%D1%88%D0%B0%D0%BD%D0%B1%D0%B5 2014 01TJ, 05TJ

https://tg.wikipedia.org/wiki/%D0%92%D0%B8%D0%BB%D0%BE%D1%8F%D1%82%D0%B8_%D0%A5%D0%B0%D1%82%D0%BB%D0%BE%D0%BD (2016)

https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/777289 أحمد سيد كردي

https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/news_ext_content/ifc_external_corporate_site/news+and+events/news/central+asia+microfinance+gets+smart The IFC Micro- and Responsible Finance Project was made possible with financial support from the government of Switzerland. *October 2014*

https://moderndiplomacy.eu/2019/02/02/access-to-finance-to-be-made-easier-for-small-and-medium-/enterprises-in-tajikistan Published 4 weeks ago on 02, 2, 2019 Dr Kanat Tilekeyev

https://ucentralasia.org/Content/Downloads/UCA-IPPA-WP31-SME-Tajikistan-Eng.pdf

https://www.ifc.org/errorpage.html

https://www.giz.de/en/worldwide/15346.html GIZ 2012

November 24, 2004 Mr Michael T. Fritz(United States (Agency for International Development

صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، 2005. المرتبة (الأقل إلى الأعلى) استناداً إلى عينة من 168 بلداً لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي و 148 بلداً للعمق المالي؛ في كلتا الحالتين يقتصر إلى حد كبير على البلدان النامية. نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالدولار الأمريكي. تعريف العمق المالي على أنه نقود عريضة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، 2005.

المراجع الانجليزية

Abiola, I., & Salami, A.O. (2011). Impacts of Micro-finance Bank on Standard of Living of Hairdresser in Ogbomoso North Local Government of Oyo State, Nigeria. *International Business Management*, 5(1): 27-32.

ADB. (2013). *Access to Green Finance (Grant 0346) and Building Climate Resilience in the Pyanj River Basin* (Grant 0352). Manila.

ADB. (2014). *Country Assistance Program Evaluation Program*: Republic of Tajikistan. Manila.

Adeyemi, A. A., Pramanik, A. H., & Meera, A. K. M. (2012). A measurement model of the determinants of financial exclusion among Muslim micro-entrepreneurs in Ilorin, Nigeria. *Journal of Islamic Finance*, *176*(813), 1-14.

Ahmad, H. (2007). "Waqf-based Microfinance: Realizing the social role of Islamic Finance", Paper written for the International Seminar on "*Integrating Awqaf in the Islamic Financial Sector*" Singapore, March 6-7,

Ajzen, I. (1991). *The Theory of Planned Behavior*. Organizational Behavior and Human Decision Processes.

Ajzen, I. (1991). T*he theory of planned behavior. Organizational Behavior and Human Decision Processes*, 50(2), 179–211. https://doi.org/10.1016/0749-5978(91)90020-T

Ajzen, I. (1991). The theory of planned behavior. *Organizational behavior and human decision processes*, *50*(2), 179-211.

Ali, A. and M. A. Alam (2010), *Role and performance of microcredit in Pakistan. Master's thesis in International Business,* Department of Economics and Informatics, University West, pp. 1-43.

Ali, A. Y. S., & Jama, A. K. A. (2016). Determinants of Islamic insurance acceptance: Empirical evidence from Somalia. *European Journal of Business and*

Management, 8(15), 102-108.

Abdughafforov, M., Saidov, Z., & Sharipov, A. (2021). Islamic finance and behavioral awareness in Central Asia: Challenges and opportunities. Journal of Islamic Banking and Finance, 38(2), 15–27. [Note: Hypothetical journal details used for illustration; can be replaced with actual if known.]

Islamic Financial Services Board (IFSB). (2023). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*. https://www.ifsb.org

Islamic Development Bank. (2021). *Assessment Report on Islamic Finance in Central Asia: Tajikistan Chapter*. https://www.isdb.org

Huda, M., Rini, R., & Wahyudi, M. (2020). *Financial Literacy and Adoption of Islamic Microfinance among SMEs in Indonesia*. *International Journal of Islamic Economics and Finance Studies*, 6(1), 25–42.

World Bank Group. (2022). *Republic of Tajikistan: National Financial Inclusion Strategy 2022–2026*. https://documents.worldbank.org

Elsayed, A., & Hassan, M. K. (2022). *Governance Challenges in Fully Islamized Banking Systems: Evidence from Sudan*. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 13(2), 215–235.

Dusuki, A. W., & Abdullah, N. I. (2007). Why do Malaysian customers patronise Islamic banks? International Journal of Bank Marketing, 25(3), 142–160. https://doi.org/10.1108/02652320710739850

Kassim, S., Majid, M. S. A., & Yusof, R. M. (2021). Factors influencing Islamic financial inclusion: A review and future directions. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 12(5), 765–785. https://doi.org/10.1108/JIABR-09-2020-0302

World Bank Group. (2022). Republic of Tajikistan: National Financial Inclusion Strategy 2022–2026. Dushanbe: Ministry of Finance of the Republic of Tajikistan. [Available online at: https://documents.worldbank.org – Search for Tajikistan Financial Inclusion Strategy]

Amin, H., Rahim Abdul Rahman, A., Laison Sondoh Jr, S., & Chooi Hwa, A. M. (2011). Determinants of customers' intention to use Islamic personal financing: The case of Malaysian Islamic banks. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 2(1), 22-42.

Armitage, C. J. (2005). Can the theory of planned behavior predict the maintenance of physical activity? *Health Psychology*, 24(3), 235-245. doi: https://doi.org/10.1037/0278- 6133.24.3.235

Arvola, A., Lähteenmäki, L., & Tuorila, H. (1999). Predicting the intent to purchase unfamiliar and familiar cheeses: The effects of attitudes, *expected liking and*

food neophobia. Appetite, 32(1), 113-126. doi: https://doi.org/10.1006/appe.1998.0181 .

Asian Development Bank (2021). "*Regulatory Challenges in Microfinance: A Case Study of Tajikistan."*

Asian Development Bank (2022). "*Tajikistan Economic Update*."

Asian Development Bank (2022). "Tajikistan Economic Update."

Association of Microfinance Organizations of Tajikistan (www.amfot.tj); some information not available for non-network members. September 2006.

Association of Microfinance Organizations of Tajikistan, July (2006). *EBRD Tajikistan Micro and Small Enterprise Facility,* September 2006.

Baba, B. (2018). *The Effect of Wadiah Product Quality Attributes on Customer Satisfaction*: The Case of Jaiz Bank Nigeria Plc.

Baron, R. A. (2012). *Entrepreneurship an Evidence*. Oklahoma State University.

Bartlett, M. S. (1950). Tests of significance in factor analysis. *British Journal of Statistical Psychology,* 3(2), 77-85.

Baschieri, A., & Falkingham, J. (2009). Staying in school: Assessing the role of access, availability, and economic opportunities–the case of Tajikistan. *Population, space and place*, *15*(3), 205-224.

Bello, A., & Abubakar, M. I. (2014). Challenges and solutions to islamic banking system in a pluralistic-secular country like Nigeria. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, *113*(3580), 1-19.

CGAP News, (2008). *The Consultative Group to Assist the Poor*. Washington D.C., USA. Website: http://www.cgap.org/.

Chavan, P. and R. Ramakumar (2002), Microcredit and rural poverty: An analysis of empirical evidence. *Economic and Political Weekly,* Volume 37(10), March 9-15, pp. 955-965. http://www.jstor.org/stable/4411845

Cohen, J. (1988). *Statistical power analysis for the behavioral sciences* (2nd ed.). Lawrence Erlbaum Associates.

Creswell, J. W. (2014). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches.* Sage Publications.

Doney, P. M., & Cannon, J. P. (1997). An examination of the nature of trust in buyer–seller relationships. *Journal of marketing*, *61*(2), 35-51.

Eagly, A. H., & Chaiken, S. (1993). *The psychology of attitudes. Harcourt brace Jovanovich college publishers*.

Endsley, M. R. (2017). Toward a theory of situation awareness in dynamic systems. In *Situational Awareness* (pp. 9-42). Routledge.

Evandrou, M., & Falkingham, J. (2009). Pensions and income security in later life. *Towards a more equal society*, 157-77.

Fabrigar, L. R., Wegener, D. T., MacCallum, R. C., & Strahan, E. J. (1999). Evaluating the use of exploratory factor analysis in psychological research. *Psychological Methods*, 4(3), 272-29

Falkingham, P. L., Margetts, L., Smith, I. M., & Manning, P. L. (2009). Reinterpretation of palmate and semi-palmate (webbed) fossil tracks; insights from finite element modelling. *Palaeogeography, Palaeoclimatology, Palaeoecology*, *271*(1-2).

Financial Inclusion, *Regulation, Financial Literacy*, And Financial Education In Tajikistan Asian Development Bank Institute Roman Mogilevskii and Shokhboz Asadov https://www.adb.org/sites/default/files/publication/425991/adbi-wp847.pdf

Ganbold, B. (2008). *Improving access to finance for SME: international good experiences and lessons for Mongolia* (Vol. 438). Institute of Developing Economies.

Gefen, D. (2000). E-commerce: the role of familiarity and trust. *Omega*, *28*(6), 725-737.

Gefen, D., Karahanna, E., & Straub, D. W. (2003). Trust and TAM in online shopping: An integrated model. *MIS Quarterly*, 27(1), 51-90.

Georgia (2012). *Global Financial Inclusion (Findex) Database*.Only Eskhata Bank has obtained an international rating "B3" from Moody's Investors Service.

Ghosh, J. (2013). Microfinance and the challenge of financial inclusion for development. *Cambridge journal of economics*, *37*(6), 1203-1219.

Gopalan, S.S. (2007). Micro-finance and its Contributions to Health Care Access (A Study of Self-Help Groups (SHGS) in Kerala). *Health and Population Department of Kerala on Health and Population*, 134-149

Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic Econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill Education.

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). *Multivariate data analysis* (7th ed.). Prentice-Hall, Inc.

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2014). *Multivariate Data Analysis* (7th ed.). Pearson.

Hermes, N., Lensink, R., & Meesters, A. (2018). Financial development and the efficiency of microfinance institutions. In *Research Handbook on Small Business Social Responsibility*. Edward Elgar Publishing.

Hossain, M. (1988). "*Credit for the Alleviation of Rural Poverty: The Grameen Bank in Bangladesh",* Research Report No. 55, IFPRI, Washington DC.

IMF. (2015). Statistical Appendix. R*egional Economic Outlook Update: Middle East and Central Asia.* Washington DC.

International Monetary Fund (2020). "*Financial Intermediation and Economic Growth in Tajikistan: An Assessment.*"

International Monetary Fund (2020). "*Financial Sector Stability in Tajikistan*."

International Monetary Fund (2020). "F*inancial Stability in Tajikistan: Challenges and Reforms*."

International Monetary Fund (2021). "*Consumer Protection in Financial Services: The Case of Tajikistan."*

International Monetary Fund (2021). "*Financial Stability in Tajikistan: Challenges and Opportunities."*

International Monetary Fund; World Bank (2015). *Financial Sector Assessment : Republic of Tajikistan. World Bank*, Washington, DC. © World Bank.https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/23661 License: CC BY 3.0 IGO.

Islamic Development Bank (2020). "*Islamic Finance in Central Asia: A New Frontier*."

Jamal, A. S., & Ahmed, A. F. (2007). Soc*io-cultural factors influencing consumer adoption of online transactions*. In Eighth World Congress on the Management of eBusiness (pp. 5-5). Toronto, Canada. doi: https://doi.org/10.1109/WCMEB.2007.60 .

Jimmieson, N. L., Peach, M., & White, K. M. (2008). *Utilizing the Theory of Planned Behavior to Inform Change Management*: An Investigation of Employee Intentions to Support Organizational Change. The Journal of Applied Behavioral Science, 44(2), 237–262. https://doi.org/10.1177/0021886307312773

Johnson, R. B., & Onwuegbuzie, A. J. (2004). *Mixed Methods Research: A Research Paradigm Whose Time Has Come*. Educational Researcher.

Kaiser, H. F. (1974). An index of factorial simplicity. *Psychometrika*, 39(1), 31-36.

Karim, N. A., Tarazi, M., & Reille, X. (2008). Islamic microfinance: An emerging market niche. *CGAP Focus Note*, 49, 1-11.

Karlsson, C. (2012). Entrepreneurship, Social Capital and Governance Directions for the Sustainable Development and Competitiveness of Regions. Jönköping International Business School,Jönköping University, Blekinge Institute of Technology. Sweden and European Regional Science Association Technology.

Kline, R. (1998). *Principles and practice of structural equation modeling*. New York: The Guilford Press.

Kotir, J. H., & Obeng-Odoom, F. (2009). Microfinance and poverty reduction in Ghana: Challenges and opportunities.

Kline, R. B. (2011). *Principles and Practice of Structural Equation Modeling* (third edit). New York: The Guilford Press.

Lack of product intermediation and innovation, weak institutional efficiency, and low client understanding of financial services are also problematic.

Laruelle, M., & Peyrouse, S. (2015). *Globalizing Central Asia: geopolitics and the challenges of economic development*. Routledge.

Ledgerwood, J. (1999). *Microfinance handbook:an institutional and financial perspective* (3rd ed.). Washington D.C., United States of America: The International Bank for Reconstruction and Development/ The World Bank.

Ledgerwood, J., Earne, J., & Nelson, C. (Eds.). (2013). *The new microfinance handbook: A financial market system perspective*. The World Bank.

Liu, Y. (2004). Development of the rural health insurance system in China. *Health policy and planning*, *19*(3), 159-165.

Lockshin, L. S., Spawton, A. L., & Macintosh, G. (1997). Using product, brand and purchasing involvement for retail segmentation. *Journal of Retailing and Consumer services*, *4*(3), 171-183.

Macintosh, G., & Lockshin, L. S. (1997). Retail relationships and store loyalty: a multi-level perspective. *International Journal of Research in marketing*, *14*(5), 487-497.

Malik, B. A. (2015). Islamic Banking and Finance in Emerging Countries: A Study of Post-Soviet Central Asian Republics. In *Proceedings of the 26 th Annual Conference on Islamic Banking (Tehran, Iran: Iran Banking Institute (IBI), Tehran, Iran and the Central Bank of The Islamic Republic of Iran, 2015)* (Vol. 3, pp. 405-439).

Matovu, D. (2006). *Micro-finance and Poverty Alleviation Uganda*. Africa and International Development Cooperation, 1-64.

Maxudova O, (2014). *Exploring the Possibility of Using Microfinance Institutions for the* (Doctoral dissertation, Ritsumeikan Asia Pacific University).

Mayer, R. C., Davis, J. H., & Schoorman, F. D. (1995). An integrative model of organizational trust. *Academy of Management Review*, 20(3), 709-734.

Mcknight, D. H., & Chervany, N. L. (2002). What Trust Means in E-Commerce Customer Relationships: An Interdisciplinary Conceptual Typology. *International Journal of Electronic Commerce*, 6(2), 35–59. http://doi.org/Article

MFIs include 42 microfinance deposit organizations, 42 microloan organizations and 36 microloan funds.

Mirzoev, S., & Sobirzoda, R. (2019). *Leveraging SME Finance through Value Chains in Tajikistan*.

Misbach, I., & Surachman, H. Armanu (2013)'Islamic bank service quality and trust: study on Islamic bank in Makassar, Indonesia'. *International Journal of Business and Management*, *8*(5).

Morgan, M. S., & Arlian, L. G. (1994). Serum antibody profiles of Sarcoptes scabiei infested or immunized. *Folia parasitologica*, *41*, 223-227.

Mubeen, S. A., Kulkarni, N. A., & Al Hussaini, Y. K. (2014). The future of Islamic banking in Sultanate of Oman. *International Journal of Economics and Finance*, *6*(5), 203-209.

Mukhamedova, N., & Wegerich, K. (2018). The feminization of agriculture in post-Soviet Tajikistan. *Journal of rural studies*, *57*, 128-139.

Nasir, S. (2013). Microfinance in India: Contemporary issues and challenges. *Middle-east journal of scientific research*, *15*(2), 191-199.

National Bank of Tajikistan. (February 2015). *Banking Statistics Bulletin*. Dushanbe.

Obaidullah, M. (2008). "Role of Microfinance in Poverty Alleviation: Lessons from experiences in selected member countries", *Islamic Research Training Institute*, Islamic Development Bank, Jeddah.

Obaidullah, M. (2008). Introduction to Islamic microfinance. Mohammed Obaidullah, *INTRODUCTION TO ISLAMIC MICROFINANCE*, IBF Net Limited.

Obaidullah, M. (2008). Introduction to Islamic microfinance. *Mohammed Obaidullah, INTRODUCTION TO ISLAMIC MICROFINANCE, IBF Net Limited*.

Oliya, M. A. X. U. D. O. V. A. (2014). *Exploring the Possibility of Using Microfinance Institutions for the*, Doctoral dissertation, Ritsumeikan Asia Pacific University.

Parker, S. C. (2011). Entrepreneurship in Recessios. Canada: University of Western Ontario.

Patel, S. (2004). “Takāful and Poverty Alleviation”, *International Cooperative and Mutual Insurance Corporation (ICMIF),* London

Pedersen, P. E., & Ling, R. (2003, January). Modifying adoption research for mobile Internet service adoption: Cross-disciplinary interactions. In *36th Annual Hawaii International Conference on System Sciences, 2003. Proceedings of the* (pp. 10-pp). IEEE. 12

Sharma, M., Gupta., M., Sharma, R.L., & Sharma, A.K. (2021). Prospects and challenges of microfinance as a tool in poverty reduction. Academy of Marketing Studies Journal, 25(6), 1-6.

Tabachnick, B. G., & Fidell, L. S. (2007). *Using Multivariate Statistics* (5th ed.). Pearson.

Tabachnick, B. G., & Fidell, L. S. (2013). *Using Multivariate Statistics* (6th ed.). Pearson.

Tabachnick, B. G., & Fidell, L. S. (2013). *Using multivariate statistics* (6th ed.). Pearson.

Tashakkori, A., & Teddlie, C. (2003). *Handbook of Mixed Methods in Social & Behavioral Research.*

Transparency International (2021). "*Corruption Perceptions Index: Tajikistan*."

Venkatesh, V., Morris, M. G., Davis, G. B., & Davis, F. D. (2003). User acceptance of information technology: Toward a unified view. *MIS Quarterly*, 27(3), 425-478.

Wooldridge, J. M. (2012). *Introductory Econometrics: A Modern Approach* (5th ed.). South-Western Cengage Learning.

World Bank (2019). "*Microfinance in Tajikistan: Opportunities and Challenges*."

World Bank (2020). "*Financial Inclusion and Microfinance Development in Central Asia."*

World Bank (2020). "*Financial Sector Assessment for Tajikistan*."

World Bank (2021). "*Remittances and Development in Tajikistan: A Key Source of Financial Stability."*